

## المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

التقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية  
والدورة السنوية لعام ٢٠١٣



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ]

## المحتويات

الصفحة

الجزء الأول

٦	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ .....
٧	أولا - تنظيم الدورة .....
٧	ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي .....
٧	باء - بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي (البند ١) .....
١٠	جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ٣) .....
١٠	ثانياً - مداوات المجلس التنفيذي .....
	ألف - التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس
١٠	الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤) .....
	باء - تقرير عن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣
١٥	(البند ٥) .....
	جيم - خريطة الطريق المحدثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧
١٥	ومخططها العام (البند ٦) .....
	دال - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج
١٨	الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (البند ٧) .....
٢٠	هـ - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٨) .....
٢١	واو - مناقشة بشأن التقييمات المواضيعية العالمية الحديثة العهد (البند ٩) .....
	زاي - خريطة الطريق لميزانية متكاملة: تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم
٢٢	المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (البند ١٠) .....
	حاء - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١
٢٤	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (البند ١١) .....
٢٧	طاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ (البند ١٢) .....

٢٨	اجتماع إعلان التبرعات (البند ١٣) . . . . .	باء -
٢٩	مسائل أخرى (البند ١٤) . . . . .	كاف -
٣١	اعتماد مشاريع المقررات (البند ١٥) . . . . .	لام -
٣١	جوائز الموظفين وبيانان ختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي (البند ١٦) . . . . .	ميم -
	الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لليونيسيف، والبرنامج الإنمائي/صندوق السكان، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي . . . . .	ثالثا -
٣٣	تطبيق قرارات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات . . . . .	ألف -
٣٥	الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي . . . . .	باء -
الجزء الثاني		
٣٨	الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ . . . . .	
٣٩	تنظيم الدورة . . . . .	أولا -
٣٩	بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف . . . . .	ألف -
٤٠	إقرار جدول الأعمال . . . . .	باء -
٤٠	مداورات المجلس التنفيذي . . . . .	ثانيا -
	التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل . . . . .	ألف -
٤٠	الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ . . . . .	باء -
٤٨	تسخير المعرفة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال . . . . .	جيم -
٤٩	تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين . . . . .	دال -
٥١	مقترحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف . . . . .	هاء -
	التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية؛ وسياسة اليونيسيف المنقحة المتعلقة بالتقييم . . . . .	واو -
٥٥	تقرير توليقي مواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني . . . . .	زاي -
٥٩	تقرير مكتب الأخلاقيات . . . . .	حاء -
	التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي . . . . .	طاء -
٦٠		

٦٢	.....	كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف	ياء -
٦٢	.....	تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية	كاف -
٦٤	.....	مسائل أخرى	لام -
٦٤	.....	اعتماد مشاريع المقررات	ميم -
٦٤	.....	بيانان ختاميان من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي	نون -

### الجزء الثالث

٦٥	.....	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣	
٦٦	.....	تنظيم الدورة	أولا -
٦٦	.....	بيانان افتتاحيان	ألف -
٦٧	.....	إقرار جدول الأعمال	باء -
٦٧	.....	مداورات المجلس التنفيذي	ثانيا -
٦٧	.....	برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ (البند ٣ من جدول الأعمال)	ألف -
٦٨	.....	خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: إعمال حقوق كل طفل، وبخاصة أشد الأطفال حرمانا (البند ٤ من جدول الأعمال)	باء -
٧٢	.....	التعاون البرنامجي (البند ٥ من جدول الأعمال)	جيم -
٧٧	.....	ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (البند ٦)	دال -
٨١	.....	جمع الأموال من القطاع الخاص: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (البند ٧)	هاء -
٨٣	.....	كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف (البند ٨)	واو -
٨٤	.....	مسائل أخرى (البند ٩)	زاي -
٨٦	.....	اعتماد مشاريع المقررات	حاء -
٨٦	.....	بيانات ختامية (البند ١١)	طاء -

### المرفق

٨٨	.....	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣	
----	-------	--	--

الجزء الأول  
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة  
من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

## أولاً - تنظيم الدورة

### ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

١ - انتخب المجلس التنفيذي يارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، رئيساً له؛ وفريد خوجا، الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، وجورج ويلفريد طالبوت، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة، ومحمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، وماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، نواباً للرئيس.

### باء - بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي (البند ١)

٢ - رحب رئيس المجلس التنفيذي بالمشاركين، قائلاً إنه سيرأس المداولات بروح من الانفتاح والحوار البناء. وذكر أن المبدأ التوجيهي الذي تسترشد به أعمال المجلس التنفيذي هو "مصالح الطفل الفضلى" على النحو الوارد في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الطفل. وبعد التشديد على ما يدور من أزمات إنسانية في الجمهورية العربية السورية وفي مناطق أخرى، ذكّر أعضاء المجلس بأن حالة الأطفال في العالم هي أبعد ما تكون عن الكمال، وبأنه ما زال ينبغي القيام بالكثير للتخفيف من معاناة الأطفال وبناء مستقبل أفضل لهم.

٣ - وركّز على العلاقة القائمة منذ أمد طويل بين فنلندا واليونيسيف، التي رأت النور قبل ٦٥ عاماً مع بدء أطفال فنلندا بتلقي المساعدات من المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك بثلاثة أعوام فقط، تمكنت فنلندا من أن تصبح بلداً مانحاً، والفضل في هذا عائد أساساً إلى المساعدة التي كانت قد تلقتها. وأشار إلى أن التعليم وصحة الطفل والأم والتغذية تدرج ضمن الأولويات الرئيسية لفنلندا، معرباً عن التزام بلده بدعم الولاية العالمية لليونيسيف.

٤ - وذكر رئيس المجلس التنفيذي أن عام ٢٠١٣ سيشهد إنجاز وتقرير الكثير فيما يتعلق بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأكد أن على اليونيسيف الاضطلاع بدور رئيسي في جهود الدعوة ليبقى رفاه الأطفال وحقوقهم من الأولويات في الخطط والأهداف الإنمائية في المستقبل.

٥ - ورحب المدير التنفيذي في ملاحظاته الاستهلاية بالرئيس الجديد، مؤكداً أن الاهتمام الكبير للرئيس باليونيسيف والتزامه القوي بإزائها هما موضع تقدير على نطاق

واسع بالفعل. ورحب أيضاً ترحيباً حاراً بأعضاء المكتب الأربعة الجدد وبرئيس مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم، الذي سيشترك في جلسة خاصة تركز على التعاون بين البنك الدولي واليونيسيف.

٦ - وشدد المدير التنفيذي على أنه لم يعد يفصلنا سوى ١٠٠٠ يوم عن الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الاتجاه، وهو أهل ليكون موضع احتفال: فهناك المزيد من الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة وينعمون بالصحة؛ وقد جرى تضييق الفجوات القائمة في التحاق الفتيات والفتيان بالمدرسة الابتدائية؛ وأصبح المزيد من الأطفال يتمتعون بفرص الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي. غير أن عدداً كبيراً جداً من الأطفال، وبخاصة أكثرهم حرماناً، يتعرضون للإهمال وحقوقهم تُهدر. وتقود اليونيسيف، سعياً للمساعدة في التعجيل بتحقيق نتائج للحد من وفيات الأطفال ما دون الخامسة من العمر، حركة عالمية تُدعى "الالتزام ببقاء الطفل: تجديد الوعد". ومنذ الإعلان عن هذه الحركة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، انضمت إليها ١٧٢ حكومة وأكثر من ٤٠٠ منظمة غير حكومية. وذكر أن شعوراً ملحاً مماثلاً يقود التحالف الواسع النطاق لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشيراً إلى أوجه التقدم المحرز بسبل منها استخدام التكنولوجيات والأدوية الجديدة.

٧ - وأضاف المدير التنفيذي أن الإبلاغ عن النتائج لا يزال عاملاً رئيسياً في نجاح جميع البرامج، مشيراً إلى أن عدداً متزايداً من شركاء الأمم المتحدة في الميدان يعتمد نظام اليونيسيف لرصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وأن هذا النظام موضع تقدير من جانب الشركاء الحكوميين. وذكر أنه يعمل مع رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على اعتماد هذه الأداة باعتبار أن هذا المنهج المشترك سيمثل إسهاماً كبيراً في مبادرة "توحيد الأداة".

٨ - وأضاف أن استكمال نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة بات أداة جديدة لتحليل البيانات المصنفة، تُعرف بأداة "تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة". وأوضح أن اليونيسيف قد وضعت هذه الأداة للمساعدة على تحديد أكثر الأطفال فقراً وحرماناً، وأماكن إقامتهم، والوصول إليهم، ولا سيما الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة والأطفال الرحل والأطفال الذين يعيشون في سياقات هشة.

٩ - وأشار إلى أن ابتكارات بارزة أخرى قد وُضعت مع الشركاء في مجال الصحة والتعليم وحماية الطفل، وهي تنطوي على تطوير تكنولوجيات المعلومات من أجل الوصول إلى أكثرهم حرماناً وتحسين النتائج المتعلقة بالأطفال. وأوضح أن استخدام خدمة الرسائل

القصيرة السريعة، مثلاً، يساعد على تسجيل الولادات. وذكر أن الابتكارات على غرار المناير الافتراضية مفيدة بوجه خاص في خفض تكاليف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠ - وأضاف أن اليونيسيف تسعى إلى أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة والشفافية. ويجري حالياً وضع عدد من الاستعراضات لتبسيط العمليات وتحسين الفعالية وخفض التكاليف. وتطمح اليونيسيف إلى الحد من ميزانيتها الخاصة بالمقر بنحو ٣,٢ مليون دولار، وذلك بالتركيز على السفر والخدمات الاستشارية. وما سيساعد على إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات هو التقييمات، وعمليات مراجعة الحسابات، والمناقشات على مستوى المجلس التنفيذي، ومواصلة التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشركاء الأمم المتحدة الآخرين.

١١ - وسيكون عام ٢٠١٣ عام الإجراءات العاجلة بالنسبة إلى اليونيسيف، ولا سيما في وضع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمساعدة على وضع خطة عمل مشتركة لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتابع المدير التنفيذي بالقول إن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة ستراعي توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وستعكس المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وركّز على التحدي الكبير الذي تواجهه اليونيسيف، المتمثل في تضائل الموارد الأساسية التي انخفضت بنسبة ٧ في المائة منذ عام ٢٠١١. وأضاف أن هذه الموارد ضرورية لأنها تتيح لليونيسيف الاستثمار في البلدان والقطاعات التي تعاني من قصور التمويل، فضلاً عن دعم الابتكارات والتصدي بسرعة لما يستجد من حالات طوارئ.

١٣ - وانتقل للحديث عن التعاون القائم مع البنك الدولي، مركّزاً على الفرصة الممتازة التي تتيحها القيادة الجديدة في البنك للعمل مع اليونيسيف من أجل الإسراع في التقدم نحو تحقيق أهداف عام ٢٠١٥ وما بعده. وذكر تصوّره بإقامة مجموعة من الشراكات مع البنك في مجالات مثل الصحة والتعليم، وبشأن قضايا مثل الإنصاف والفقير. وتابع بالقول إن الشراكة تقوم على مبادئ مشتركة، ومنها على وجه الخصوص: الابتكار؛ وبناء القدرات؛ والعمل مع الحكومات لإشراك المجتمعات المحلية ومعالجة الأولويات المحلية؛ والبرمجة القائمة على النتائج والرصد والإبلاغ.

## جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ٣)

١٤ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2013/1).

١٥ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي عن عدد وثائق التفويض التي جرى تقديمها، وكانت المجاميع النهائية كما يلي: ٣٩ وفداً مراقباً، ومنظمة حكومية دولية واحدة، و ٣ من المنظمات الدولية والكيانات الأخرى، ومنظمتان غير حكوميتين، و ٧ لجان وطنية لليونيسيف.

## ثانياً - مداوات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤)

١٦ - عرض مدير السياسات والاستراتيجيات الوثيقة (E/2013/6-E/ICEF/2013/3). وقد أدرج أيضاً في إطار هذا البند من جدول الأعمال تقرير عن توصيات وحدة التفويض المشتركة (E/ICEF/2013/6). وعلقت نائبة المدير التنفيذي، غيتا راو غوبتا، بقولها إن التقرير السنوي يستجيب لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ١٢/٢٠١٢ والمتعلق بزيادة التركيز على التحديات والدروس المستفادة والاتجاهات.

١٧ - ورحبت الوفود بالتقرير، ولا سيما بتركيزه القوي على مسألة الإنصاف. وشددت على أن هذا التركيز الفعال من حيث التكلفة سيساعد في تحقيق أثر سريع سعيًا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح أن تشمل المنظمة في مبادئها الأساسية التראה والابتكار والمساءلة إلى جانب الإنصاف. ودعت الاقتراحات الأخرى إلى تعزيز تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في البرامج التي تقدم اليونيسيف مساعدة إليها، وإلى التأكيد بقوة أكبر على الصلة القائمة بين الأعمال الإنسانية وبرامج التنمية.

١٨ - وقدم المتكلمون عدداً من الاقتراحات البناءة لإعداد خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، أوصت الوفود بأن تركز الخطة على ما يلي: الإنصاف؛ وبقاء الطفل وصحته؛ والتعليم؛ وحماية الطفل؛ والمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والشراكات الاستراتيجية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبناء القدرات الوطنية؛ وتعزيز الإبلاغ عن النتائج. وفي جميع هذه المجالات، يشكل الاستثمار لصالح أكثر الأطفال حرماناً واستبعاداً أمراً جوهرياً.

١٩ - وقال المتكلمون، بوجه عام، إن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل يتعين أن تدمج التوصيات ذات الصلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، التي ينبغي أن يكون تنفيذها في صدارة أولويات اليونيسيف، إلى جانب المسائل ذات الأولوية التي جرت مناقشتها فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافوا، بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أن اليونيسيف ينبغي أن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة لوضع إطار تحليلي مشترك ومجموعة من مؤشرات المتابعة الملموسة والقابلة للقياس.

٢٠ - ودعت الوفود إلى التشديد على إقامة الشراكات بوجه عام. وأثنت على اليونيسيف لتعاونها القوي والمتزايد مع البنك الدولي، ولا سيما على الصعيد القطري، وتركيزها على مسألة الإنصاف. وأضافت أن هذا التركيز يوفر وسيلة للتعميل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والمساعدة في صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وجرت الإشارة إلى عدد من المجالات الهامة للتعاون، وهي: العمل "التمهيدي"، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمياه، والصرف الصحي والصحة، والقضاء على شلل الأطفال على الصعيد العالمي، ومبادرات إلغاء الرسوم المدرسية، والقضايا الجنسانية وحماية المرأة. ورُحِب أيضاً بالتعاون في مجال الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بهدف إدارة المخاطر في السياقات الهشة والمتأثرة بالتزاعاات.

٢١ - وحثت الوفود اليونيسيف على أن تواصل تعزيز شراكاتها الاستراتيجية، بالإضافة إلى الشراكة مع البنك الدولي، مع كل من المؤسسات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية. ووجه سؤال إلى اليونيسيف عن سبب تعاون أقل من نصف مكاتبها القطرية مع هذه المصارف.

٢٢ - واحتلت ضرورة توسيع نطاق بناء القدرات مكانا بارزا أيضا في المناقشة. وذكر أنه من المهم، على الصعيد القطري، التركيز على المجتمعات المحلية ومؤسسات المنبع. وذكر أيضاً أنه ينبغي أن تشمل الجهود كلاً من أنشطة الرصد والتقييم، وأن تُحال على الفور النتائج في هذين المجالين إلى صانعي القرارات. وذكر أنه من شأن نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وأداة "تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة" أن يكونا من الأدوات المفيدة في هذا الصدد. وأشار إلى أنه ينبغي وضع نقاط مرجعية لقياس أداء المكاتب القطرية على صعيد بناء القدرات.

٢٣ - وفي حين أثنت الوفود على اليونيسيف لقيام حوالي ٦٠ في المائة من مكاتبها القطرية بدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإنها شجعت على بذل

المزيد من الجهود في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل. واقترح أحد الوفود أن تضع وكالات الأمم المتحدة إطاراً وأدوات على نحو مشترك في هذا المجال.

٢٤ - وهنأت وفود كثيرة اليونيسيف على عملها الحاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، سواء في سياق العمل الإنساني أو الإنمائي. غير أن البعض أعرب عن قلقه إزاء عدم كفاية دمج المساواة بين الجنسين في جميع برامج وسياسات المنظمة. وشجعت اليونيسيف على أن تدمج تماماً النتائج البارزة للمساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة. ورحبت الوفود بتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين في المكاتب الإقليمية والقطرية. ورحبت أيضاً بالدعم المقدم لتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وطلب إلى اليونيسيف أن تضع تدابير متابعة من أجل معالجة الثغرات التي يجري تحديدها عن طريق هذين المؤشرين.

٢٥ - وعلقت الوفود بالقول إن بناء القدرات هو عامل رئيسي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأثنت الوفود على اليونيسيف للجهود التي تبذلها من أجل بناء قدرات النظم القطرية لجمع البيانات والإحصاءات المصنفة بشأن المساواة بين الجنسين. وأوصي بأن تُستكمل هذه الجهود ببحوث نوعية لتوفير صورة أشمل عن المسائل المعقدة مثل العنف الجنساني. وشجعت الوفود اليونيسيف أيضاً على تقديم المساعدة في بناء القدرات في هذا المجال على مستوى وكالات الأمم المتحدة. وأشيد على نطاق واسع باليونيسيف لتعاونها المتزايد مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولاختبار خطة العمل على نطاق المنظومة. وأكد أحد الوفود أهمية المبادرات المشتركة المتعلقة بالمسائل الجنسانية، مرحباً بنتائج خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ٢٠١٠-٢٠١٢.

٢٦ - وعلى الصعيد الداخلي، أوصي بأن ترمي اليونيسيف إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر نظمها الأساسية. ومن المهم تجنب إيجاد نظم متوازية للتخطيط والرصد والتقييم. وأشيد باليونيسيف لإحرازها تقدماً نحو تحقيق الهدف المتمثل في ضمان أن يكون ٥٠ في المائة من موظفيها برتبة ف-٥ وما فوقها من النساء.

٢٧ - وأشيد باليونيسيف تقديراً لعملها الإنساني، خصوصاً في عدة أزمات وقعت مؤخراً. وقدمت الوفود اقتراحات محدّدة لتحسين العمل الإنساني: الربط القوي بين الإغاثة والتعافي والتنمية؛ ومواصلة الجهود المشتركة مع الوكالات الأخرى من أجل تحسين الكفاءة وتنفيذ "جدول أعمال التحول"؛ ومواصلة التركيز على الأطفال الذين يحتاجون إلى

مساعدة خاصة؛ وتقوية قدرة المجتمعات المحلية على التأهب للكوارث؛ وزيادة المساعدة المقدمة في مجال إعادة إدماج الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة.

٢٨ - وأشيد باليونيسيف أيضا لإبقائها على زيادات سنوية متواضعة في الإيرادات على الرغم من الحالة المالية العالمية. ولهذا السبب، وُجِّه شكر خاص إلى اللجان الوطنية لليونيسيف. ومع ذلك، فقد أبدت حل الوفود التي قدمت مداخلات القلق بشأن الانخفاض في التمويل الأساسي مقارنة بالإجمالي. وتقاسمت الوفود أيضا هواجسها بشأن الانخفاض في التمويل المواضيعي وحجم مصادر التمويل الخاص. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، جرى تشجيع اليونيسيف على إعداد استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد وتوسيع قاعدة المانحين الخاصة بها.

٢٩ - وجرى الإعراب عن التقدير لجهود اليونيسيف من أجل تخفيض التكاليف، بما في ذلك عن طريق اعتماد منهج (موفر للورق) لدورات المجلس التنفيذي، والتقدير كذلك للمبادرات العديدة الرامية إلى تحسين الكفاءة التنظيمية. وحُثَّ اليونيسيف على تنفيذ مبدأ استرداد التكاليف بالكامل كما ورد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، واعتماد معدل ٨ في المائة الوارد في مشروع القرار المتعلق باسترداد التكاليف.

٣٠ - ودُعيت اليونيسيف أيضا إلى زيادة عملها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عدد من المجالات: تبسيط واتساق ممارسات العمل، وترشيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنفيذ البرامج المشتركة وتعزيز إدارة المعارف. وأوصت الوفود بتشاطر نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة وتحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة مع الوكالات الأخرى بغرض تحسين قاعدة الأدلة الخاصة بالأمم المتحدة، وذلك بالأخص بشأن الأطفال المحرومين. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لإسهامات اليونيسيف في التقييم المستقل لمبادرة "توحيد الأداء" ووضع إجراءات العمل الموحدة. وتمشيا مع هذه الجهود، دُعيت اليونيسيف إلى تقوية الدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تشجيع الموظفين المؤهلين على تولي وظائف المنسقين المقيمين.

٣١ - وجرى التشديد على إلحاح الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الممتدة حتى عام ٢٠١٥، خصوصا تلك المتعلقة ببقاء الطفل وصحة الأم والطفل، والتعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية وكفالة حقوق الأطفال. ووصف أحد الوفود التقدم المتميز الذي أحرزه بلده في استئصال شلل الأطفال. وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لإسهام اليونيسيف في إطلاق مبادرة "تجديد الوعد"، مشيرين إلى أن التعهد الوارد في المبادرة قد وقعه معظم الدول الأعضاء.

٣٢ - وأوصى بزيادة تركيز التقارير السنوية المقبلة على النتائج، بما في ذلك عزو عمل اليونيسيف إلى أصحابه، وتحليل الاتجاهات، خصوصا في مجال تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وبوجه عام، سيكون اتباع نهج أكثر انتظاما وهيكلية وشمولا في التقارير المقبلة موضع تقدير. وينبغي بذل مزيد من الجهد من أجل إدماج عدة تقارير للمجلس التنفيذي لليونيسيف بغية تقليل التكرار.

٣٣ - وفيما يتعلق بدورات المجلس التنفيذي المقبلة، قالت الوفود إنها تتطلع قدما إلى مناقشة عن حماية الطفل، وإلى إيلاء تركيز خاص على أقل البلدان نموا، وإدراج بند رسمي في جدول الأعمال عن الاستجابة الإنسانية.

٣٤ - وفي رده على التعليقات، أعرب مدير شعبة السياسات والاستراتيجية عن تقديره لردود الفعل وأوضح أن الانخفاض في التمويل الوارد من "مصادر أخرى - طارئة" من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يُعزى إلى أن عام ٢٠١١ لم يشهد عددا كبيرا من الأزمات يجتذب تمويلا واسع النطاق. واتفق مع الوفود في أنه سيكون من المفيد النظر بطريقة أكثر تحليلية في الاتجاهات المتعلقة بالإبلاغ عن النتائج. وشدد نائب مدير مكتب شؤون الحوكمة والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف على الأهمية التي توليها اليونيسيف لنظام المنسقين المقيمين، وعلى مدى أهمية قيام وكالات الأمم المتحدة بإعداد اقتراح بشأن طرائق تقاسم تكاليف النظام، وفقا للولاية الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٣٥ - وشدد على هذا الرأي المدير التنفيذي، الذي قال إنه من الحيوي اتخاذ قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإن لم تتمكن الوكالات من التوصل إلى اتفاق، فإن نظام المنسقين المقيمين ككل قد يكون في خطر. وردا على تعليقات أخرى، قال إنه يرحب بنظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة، مشيرا إلى ضرورة العمل مع الحكومات بشأن استخدام النظام. وأعرب عن دعمه للاقتراحات المتعلقة بكيفية عمل الوكالات بشكل أفضل كهيئة واحدة. وقال، على سبيل المثال، إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يمكن أن يصبح أداة عملية للغاية لكي تعمل منظومة الأمم المتحدة معا لصالح الأطفال والنساء وغيرهم. وأوصى بأن يجعل شركاء الأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أبسط وأكثر استراتيجية. ولكي يكون "توحيد الأداء" مستداما، فإنه من الضروري تحقيق النتائج ورصدها والإبلاغ عنها. وقال إنه يأمل إعداد خطة عمل مشتركة وإجراءات تشغيل موحدة لـ "توحيد الأداء". وطلب إلى أعضاء المجلس التنفيذي تقاسم

أفكارهم بشأن الطرق المبتكرة لجمع الموارد لصالح التمويل المواضيعي، ودعا الحكومات التي لم توقع بعد التعهد المتعلق بـ "تجديد الوعد" إلى عمل ذلك، بحيث تنضم إلى جميع أولئك العاملين من أجل إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منعها بحلول عام ٢٠٣٥.

٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة واتخذ المقرر ١/٢٠١٣ (انظر المرفق).

باء - تقرير عن استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ (البند ٥)

جيم - خريطة الطريق المحدثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومخططها العام (البند ٦)

٣٧ - شكرت نائبة المدير التنفيذي، غيتا راو غوبتا، أعضاء المجلس التنفيذي على مشاركتهم في عمليتي الاستعراض والإعداد. وأكدت أن الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، فضلا عن المناقشات الجارية في عمليات عملية هامة، ستكون بمثابة مدخلات رئيسية في الخطة المقبلة. ولاحظت أن تعزيز الإنصاف سيكون في صلب الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، التي سوف تعرض النتائج المتوقعة على مستوى التأثير على الأطفال، إلى جانب النواتج والمخرجات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك النتائج.

٣٨ - وعرض مدير شعبة السياسات والاستراتيجية التقريرين (E/ICEF/2013/4 و E/ICEF/2013/5). وقال إن الاستعراض أكد أن اليونيسيف تقيم شراكات فعالة بشأن قضايا الحقوق، ولكنه كشف عن تحديات كبيرة تواجه الأطفال وتحول دون أعمال حقوقهم. وأضاف أن التركيز على الإنصاف سيكون من شأنه ترشيد جهود اليونيسيف في حماية وتعزيز حقوق الأطفال، بينما يجري تقوية الروابط بين العمل الإنساني والتنمية. وسيكون من شأن الخطة إعادة تشكيل مجالات التركيز الخمسة الحالية إلى سبع نتائج على مستوى التأثير، حيث تتمثل المجالات الجديدة في المياه والصرف الصحي، والاستغلال والعنف، والفقر والتمييز. ومن شأن الخطة أيضا تحسين رصد النتائج.

٣٩ - ورحبت الوفود بالتقارير. واتفقت على التركيز القوي على الإنصاف في معالجة الفقر والتمييز إلى جانب ثلاثة مبادئ معيارية شاملة لعدة قطاعات - حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. واتفقت الوفود أيضا على أن تلك المبادئ ينبغي تعميمها على صعيد عمل المنظمة ككل. وقال الكثيرون إنهم يأملون أيضا في رؤية تلك

المبادئ وقد أدمجت بوضوح في إطار النتائج المناظر على نحو يعكس تركيزا استراتيجيا قويا. وأبرزت بعض الوفود أهمية تعميم المساواة بين الجنسين وتقوية البيانات المصنفة في هذا المجال. وأشار آخرون إلى فائدة التعلّم من التحديات التي ووجهت في تنفيذ الخطة السابقة، خصوصا في وضع الأولويات وتقوية المساءلة. ورحب الكثيرون بالتحسّن في إدارة ورصد النتائج، وهو ما من شأنه زيادة التركيز على تأثير واستدامة البرامج التي تقدم اليونيسيف المساعدة إليها.

٤٠ - وحث متكلمون كثيرون اليونيسيف على تفعيل توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وخصوصا تلك المتعلقة بالنهوض بمبادرة "توحيد الأداء" والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشجعوا أيضا على تقوية نهج حقوق الإنسان في عملية البرمجة عند تنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية. وطلب البعض المزيد من المعلومات عن الروابط بتغير المناخ وبالتوسع الحضري والهجرة. وشدد آخرون على أهمية نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك استفادة الجميع من الرعاية الصحية والرعاية المنصفة للطفولة المبكرة.

٤١ - وقالت الوفود إنه من الضروري تتبع التقدم المحرز من خلال استخدام مؤشرات شفافة وشاملة ضمن إطار نتائج يتسم بالاتساق والدينامية. ورحبت الوفود بالإطار المقترح الذي يغطي سلسلة النتائج الكاملة، مع وضع مؤشرات على كل مستوى من المستويات، بما في ذلك خطوط الأساس ومعالم الإنجاز والغايات. وينبغي تنسيق هذا الجهد مع ما تبذله منظمات الأمم المتحدة الأخرى من جهود.

٤٢ - ومن المهم ضمان استدامة البرامج عن طريق تشجيع الملكية الوطنية والإسهام في بناء القدرات الوطنية، خصوصا في أقل البلدان نموا. واقترحت بعض الوفود تجميع عدة مجالات متصلة بالصحة، مع إدماج حماية الطفل ضمن مجالات أخرى للتأثير.

٤٣ - وأقرت الوفود التركيز القوي على اتباع نهج متكامل إزاء العمل الإنساني والتنمية، مشيرة إلى روابطهما المشتركة بحماية الطفل، وبناء مرونة المجتمعات المحلية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى أيضا إبراز أهمية إدارة المخاطر في الجهود الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك في النزاعات وحالات الطوارئ. وسُئلت اليونيسيف عن كيفية تخطيطها لتنفيذ استراتيجية إنسانية بالتنسيق مع شركائها في ظل النهج المشترك لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

٤٤ - وشجعت وفود كثيرة على استخدام نهج مبتكرة ترمي إلى زيادة فرص الوصول، وتصعيد التدخلات، وتوجيه النتائج لصالح الأطفال المحرومين والمستبعدين، بما في ذلك

الأطفال ذوي الإعاقة. وشدد آخرون على أهمية الابتكار في تقوية التعليم، بما في ذلك الإلمام العام بالتكنولوجيا، والتعليم الثانوي، والتعليم في حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، أبرز البعض دور تقوية وظيفة إدارة البحوث والمعارف المركزة على الإنصاف. ومن شأن ذلك دعم الدعوة القائمة على الأدلة والعمل مع شركاء بشأن أطر السياسات الوطنية.

٤٥ - وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية مواصلة التعاون على الصعيد القطري مع توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، خصوصا في مجال تقوية نظم حماية الطفل. ولاحظ آخرون أهمية الجهود المستمرة من أجل مكافحة مرض الإيدز والاتجار، خصوصا في السياقات الهشة، ورحبوا بالتركيز المتزايد على المراهقين، بالرغم من أن البعض حذر قائلاً إنه ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى صرف الانتباه عن الجهود المبذولة في مجال نماء وصحة الطفولة المبكرة.

٤٦ - ولاحظت الوفود الفرص المتاحة لجعل الشراكات أكثر استراتيجية، بما في ذلك من خلال التعاون مع المجتمع المدني وحركات القواعد الشعبية، وكذلك من خلال المشاركة الأوسع للسكان المستهدفين. ورحب الكثيرون بمشاركة اليونيسيف في الآليات الإقليمية والمشاركة بين الوكالات بغية توسيع التعاون في إقامة الشراكات وتحسين الاستجابة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وردا على ذلك، قالت نائبة المدير التنفيذي إن تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات سيكون من شأنه تعزيز الفعالية والكفاءة، والاتساق مع وكالات الأمم المتحدة، والشراكات الاستراتيجية مع الحكومات والمجتمع المدني. وإذ أقرت بحاجة اليونيسيف إلى التركيز على الأولويات ولكن مع المحافظة على المرونة، قالت إن العناية المعطاة للمراهقين هي خيار واعٍ يرمي إلى كفالة استدامة الاستثمارات الهامة المقدمة خلال العقد الأول من حياة الطفل.

٤٨ - وأقر مدير شعبة السياسات والاستراتيجية بالحاجة إلى أن تبلور الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أولويات واضحة وأن تكفل المساءلة، ولكنه لاحظ وجود بعض التحديات التي ينبغي مواجهتها من خلال نظم الإبلاغ والمساءلة في المنظمة. وقال إن إعادة تشكيل مجالات التركيز كانت نتيجة للدروس المستفادة من الخطة السابقة وأنها لا تعكس أي ترتيب للأولويات بين المجالات. وشرح أن اليونيسيف سوف تربط العمل الإنساني بالعمل الإنمائي بطريقة تقوم على التعزيز المتبادل. وشدد على أنه يمكن اختبار النتائج الدينامية الجديدة عبر منظور المبادئ المعيارية، مع الاحتفاظ بالمرونة الكافية للسماح بتغيرات في الاستراتيجيات استجابةً للأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من البرنامج.

٤٩ - وأكد المدير التنفيذي أهمية إدارة المخاطر وتقاسم المخاطر، خصوصا مع تحرك اليونيسيف تجاه مجالات متزايدة الصعوبة في عملها. ولاحظ أن التعليم والابتكار سيشكلان أولوية هامة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة، خصوصا التعليم في حالات الطوارئ. وشدد على أن كل ما تفعله اليونيسيف يتعلق بحقوق الأطفال، والتي لا يمكن فصلها عن الإنصاف. وأقر بصعوبة الإسناد في الإبلاغ عن النتائج في ظل "توحيد الأداء"، لكنه أعاد تأكيد أن اليونيسيف ستسعى إلى عرضها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والشفافية. وأبرز الأهمية الكبيرة للبيانات المصنفة، إذ أنها تساعد اليونيسيف على التركيز لا على المناطق المحرومة والمستبعدة فحسب، ولكن أيضا على الدعوة القائمة على الأدلة. ومن الأهمية بمكان الجمع بين الدعوة والابتكار، خصوصا ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال أنواع جديدة من الشبكات والشراكات الأفقية التي من شأنها الإسهام في تغيير العالم.

#### دال - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (البند ٧)

٥٠ - ألقى مدير شعبة البرامج الضوء على التقدم المحرز في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشددا على أهمية الشراكات وعلى الطابع الحيوي الذي يتسم به عمل اليونيسيف الشامل لعدة قطاعات. ثم عرض رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التقرير (E/ICEF/2013/CRP.3).

٥١ - واتفقت الوفود على أن هدف الوصول إلى جيل خال من الإيدز هو هدف قريب المنال، ورحبت بقيادة اليونيسيف للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وأشادت على وجه الخصوص بعمل اليونيسيف الرامي إلى منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستفسر بعض الوفود عن تبسيط بعض التدخلات الطبية والبروتوكولات العلاجية.

٥٢ - وشددت الوفود على أهمية التنسيق، مشجعة اليونيسيف على القيام، في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، بمواءمة أولويات برنامجها المعني بفيروس نقص المناعة البشرية مع أولويات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأشار إلى أن عدم المساواة بين الجنسين هو أحد العوامل التي تفاقم من خطر الإصابة بالفيروس. وأقر بعض الوفود بنجاح تقاسم العمل فيما بين الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز وبنجاح التعاون على تحليل مواطن الاختناق مع خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز.

٥٣ - وأيدت الوفود التركيز على المراهقين، ولا سيما في مجال الوقاية من الإصابة بالفيروس. واستفسر بعضها عن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب. ورحبت وفود أخرى باتباع نهج أدق هدفا قائم على الأدلة في الوصول إلى الفئات السكانية الأشد تضررا، ولا سيما المراهقون. وسلط أحدها الضوء على مبادرة إذاعة شوغا الكينية، التي تضطلع بأنشطة توعية في سبعة بلدان.

٥٤ - وقال رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في رده، إن اليونيسيف ستعمل، في خططها الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، على مواصلة برامجها المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار إلى أن البرنامج المشترك بصدد وضع توجيهات محددة للمراهقين من السكان الأشد تضررا. وتعد اليونيسكو أحد أهم شركاء اليونيسيف، وبخاصة فيما يتعلق بالتربية الجنسية للمراهقين. وتعمل اليونيسيف بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمراهقين والشباب، كما تعمل مع منظمة الصحة العالمية على تبسيط بروتوكولات العلاج.

٥٥ - وشدد على أن القيادة السياسية والموارد الكافية والمساءلة الواضحة أمور أدت كلها إلى إحراز تقدم كبير في البلدان المحورية البالغ عددها ٢٢ بلدا فيما يتعلق بمنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، وأفاد بأن اليونيسيف تطبق الابتكارات التكنولوجية لتحسين علاج الأطفال. وقال إن جهودا جديدة تُبذل في مجالي الرصد والتقييم بهدف جمع بيانات أفضل عن المراهقين تكون مصنفة حسب العمر ونوع الجنس والفئات السكانية الأشد تضررا.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٨)

### ١ - الموافقة على وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المنقحة التي نوقشت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

٥٧ - أقر المجلس التنفيذي ووثائق البرامج القطرية المنقحة لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيا، ونيكاراغوا، وهايتي، ووثيقة البرنامج القطري المشترك المنقحة لباكستان.

٥٨ - وقال ممثل باكستان إن اليونيسيف هي الشريك الفني الرئيسي لباكستان، وأنها توفر مساعدة قيمة لتعزيز القطاع الاجتماعي وبلوغ الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أسفه للهجمات الإرهابية التي استهدفت العاملين في حملة التحصين ضد شلل الأطفال، قائلا إن باكستان تولي أهمية قصوى لاستئصال شلل الأطفال وأنها تستثمر قدرا كبيرا من الموارد لكفالة سلامة أفرقة التحصين وأمنها وتخليص البلد من شلل الأطفال.

٥٩ - وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن التعاون الممتاز بين حكومة بلده واليونيسيف يساعد بلده على الخروج من حالة الضعف التي يعيشها بسبب النزاع. ورحب أيضا بالشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي مشجعا على مواصلة تعزيزها. وشدد على ضرورة توفير مزيد من التمويل والارتقاء بالقدرات الوطنية على تنفيذ البرنامج القطري الجديد بوصفه سبيلا لتعزيز الملكية الوطنية.

٦٠ - وشكر ممثل ليبيا اليونيسيف على مساعدة بلده في كفاحه لنيل حريته وعلى دعمها للبرامج التي تساعد الأطفال على التغلب على معاناتهم خلال ذلك الكفاح. وقد عقد بلده العزم، خلال هذه الفترة الانتقالية، على التركيز على رفاه الأطفال وإعمال حقوقهم.

٦١ - وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية، في معرض حديثه عن برنامج التعاون القطري القائم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف والفريق القطري. وذكر أن البرنامج يقوم على مبدأ الملكية الوطنية ويرتكز على الخطة الوطنية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ٢ - مشاريع ووثائق البرامج القطرية

٦٢ - وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، على وثيقة البرنامج القطري لإريتريا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، على نحو ما وردت في الوثيقة E/ICEF/2013/P/L.1، ثم اعتمد المقرر ٣/٢٠١٣ (انظر المرفق).

٦٣ - وقال ممثل إريتريا إن تنفيذ البرنامج القطري سيساعد على تعزيز المكاسب المحققة في المجالات الحيوية مثل الحد من وفيات الأطفال وسد الفجوة الإنمائية التي تؤثر على الفئات الضعيفة القاطنة في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. وأشار إلى أن الحكومات تحتاج إلى أن تتاح لها فرصة وضع سياسات من شأنها دعم الابتكارات المصممة محليا واستراتيجيات تجسد الظروف والأولويات الخاصة بكل بلد.

٦٤ - أما المدير التنفيذي، فشدّد على أن برامج التعاون القطرية تقع في صميم عمل اليونيسيف. وأشار إلى أن تلك الوثائق تدعم الأولويات الوطنية ومبدأي السيادة والملكية الوطنيتين. وأعرب عن تقديره لما أدّى به من تعليقات على أهمية العمل المضطلع به في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا في الجزء الشرقي منها فحسب، ولالتزام رئيس باكستان ورئيس وزرائها بدعم حملة القضاء على شلل الأطفال.

٦٥ - وأما نائب الرئيس، جورج ويلفريد طالبوت، فنوه بتلك الملاحظات، وأطلق نداء خاصا لتقديم مزيد من المساعدة إلى اليونيسيف لكي تواصل عملها الهام.

## واو - مناقشة بشأن التقييمات المواضيعية العالمية الحديثة العهد (البند ٩)

٦٦ - عرض مدير شعبة التقييم تقارير التصميم المواضيعية العالمية الثلاثة بشأن مجالات عمل اليونيسيف، وهي النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتعليم المهارات الحياتية؛ وتطبيق نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان. وأوجز مدير شعبة البرامج استجابة الإدارة للتوصيات الواردة في التقارير الثلاثة.

٦٧ - ورحبت الوفود بالتوصيات، التي تُعد أساسية في إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، كما رحبت باستجابة الإدارة التي تنم عن التزام قوي بعملية المتابعة. ومن الأهمية بمكان إيلاء التقييمات والاستجابة الإدارية اهتماما على نطاق المنظمة وموارد كافية. ويبين هذا المسعى مدى أهمية وجود وحدة تقييم قوية ومستقلة. واقترحت عدة وفود أن يتابع المكتب التنفيذي استجابة الإدارة في عام ٢٠١٤.

٦٨ - وقالت الوفود إن التقييم المتعلق بنهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان يبين مدى الحاجة إلى توضيح الصلات بين هذا النهج ومبدأ الإنصاف، بما في ذلك في المجالات التالية: الإدماج المنهجي للمساواة بين الجنسين؛ والحفاظ على القيادة والمشاركة العالميتين؛ وبناء القدرات وإظهار التقدم المحرز في تنفيذ نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان. ودعي إلى إدراج النهج في إطار نتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٦٩ - وفيما يتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، رحب بعض الوفود بالتوصية الداعية إلى تعميم هذا النهج في السياسات والخطط والخدمات الوطنية. وأشارت وفود أخرى إلى الفرص السانحة للاضطلاع بمزيد من أعمال بناء القدرات في مجال جمع البيانات الموثوقة على جميع المستويات، بما فيها المستوى الإقليمي ومن خلال العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بتعليم المهارات الحياتية، أُشير إلى أن هذه المهارات ضرورية لتمكين الشباب وحمايتهم من التعرض للأذى في مراحل لاحقة من حياتهم.

٧٠ - ورحبت الوفود باستحداث نظام الإدارة القائمة على النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وشددت على أن التقييمات سلطت الضوء على ضرورة تعزيز نظامي الرصد والتقييم. واقترحت تعزيز جمع البيانات المصنفة واستخدامها ومشاركة المستفيدين مشاركة هادفة في جميع مراحل البرامج لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وأشار العديد من الوفود إلى صعوبة الوصول إلى الفئات المحرومة والضعيفة بسبب تعذر الوصول إليها والافتقار إلى البيانات الموثوقة. ويبدو ذلك جليا في السياقات الصعبة والظروف الإنسانية. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج منظم في تقييم العقبات والتصدي لها.

٧١ - وردا على ذلك، أكد المدير التنفيذي أن اليونيسيف استفادت من التقييمات ومن التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي. وسلّم بضرورة إقامة صلة واضحة بين نهج برمجة قائم على حقوق الإنسان ومبدأ الإنصاف، مشددا على أن نتائج رصد نظام الإنصاف يشكل جزءا من ذلك النهج. وأشار إلى أن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يتيح فرصة لدمج النهج، بالنظر إلى الآثار المدمرة الناجمة عن الحرمان في مرحلة الطفولة المبكرة على بقية حياة الطفل.

٧٢ - وأشار مدير شعبة التقييم إلى إيلاء اهتمام متزايد للاستجابة الإدارية إلى العديد من التقييمات المجرأة على مختلف مستويات المنظمة. وأكد مدير شعبة البرامج أن اليونيسيف ستدمج الدروس المستفادة من التقييمات في خططها الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل وأنها ستستخدمها لتعزيز القدرات الوطنية على الوصول إلى أكثر الأطفال حرمانا.

**زاي - خريطة الطريق لميزانية متكاملة: تقرير مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (البند ١٠)**

٧٣ - أدلى نائب المدير التنفيذي، مارتن موغوانجا، ببعض الملاحظات التمهيدية على التقرير (E/ICEF/2013/8)، الذي يُعد بمثابة استعراض مشترك للأثر المترتب على تعاريف وتصنيفات

تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف. وقال إن مشروع المقرر سيسترد به، فور اعتماده من قبل المجلس التنفيذي لليونيسيف، في وضع مشروع الميزانية المتكاملة لليونيسيف والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ثم عرض المراقب المالي التقرير.

٧٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأن الوثيقة تُعد مثالا للتعاون الوثيق فيما بين الوكالات ولأنه جرت مواءمتها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ورحبت بعدة خصائص يتسم بها المقترح: (أ) المنهجية المنسقة ومعدل الاسترداد البالغ ٨ في المائة القائم على فئة تصنيف التكاليف المشتركة التي أقرتها المجالس التنفيذية الثلاثة؛ (ب) الترتيبات الخاصة برصد تنفيذ المنهجية الجديدة والإبلاغ عنه؛ (ج) الطلب الوارد في المقرر بإجراء تقييم شامل في عام ٢٠١٦، في سياق استعراضات منتصف المدة.

٧٥ - وأشاد المتحدثون "بقوة" مشروع المقرر الذي سبق أن اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق السكان/ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والذي يتوقع أن تعتمده هيئة الأمم المتحدة للمرأة فور انتهاء أعمال دورة المجلس التنفيذي لليونيسيف. وأشادوا بما أبدته جميع الوفود التي شاركت في صوغ مشروع المقرر من انفتاح وروح بناءة. وأشادوا، على وجه الخصوص، بابتكار ونجاح عملية التيسير المشتركة، موجهين الشكر إلى الميسرين الأربعة الذين تولوا تمثيل المجالس التنفيذية الثلاثة، والذين لم يدخروا وسعا في تمكين أعضاء المجلس من التوصل إلى قرار، وهم: هينكي نوتا (البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع)؛ وجون موسوتي (اليونيسيف)؛ وجونيشي سومي وروبيرتو دي ليون هويرتا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٧٦ - وأشادت متكلمة بالمقرر بوصفه إنجازا بارزا، وتطرقت إلى مسألة استرداد التكاليف في إطار بند مختلف من بنود جدول الأعمال. وأشارت إلى أن قرارات المجلس التنفيذي لها أثر عظيم في البلدان المستفيدة من البرامج مثل بلدها. وقالت إن وفدها شارك باهتمام في المداولات التي جرت بشأن مشاريع المقررات لكفالة نجاح العملية.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## حاء - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (البند ١١)

٧٨ - عرض المراقب المالي التقريرين الواردين في الوثيقة (A/67/5/Add.2)، في أعقاب ملاحظات تمهيدية أدلى بها نائب المدير التنفيذي مارتن موغوانجا. وأشار نائب المدير التنفيذي، إلى أن البيانات المالية المراجعة، وهي التقرير العام الأساسي والأهم بشأن الأنشطة المالية لليونيسيف، حظيت برأي غير مشفوع بتحفظات من جانب مجلس مراجعي الحسابات الذي وصفها بأنها ("نظيفة"). وعلاوة على ذلك، أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن ارتياحه إزاء حالة تنفيذ التوصيات السابقة.

٧٩ - وأشار المراقب المالي إلى أن اليونيسيف تلقت ٢٩ توصية من مراجعي الحسابات، مقارنة بـ ٥٠ توصية بشأن تقرير فترة السنتين السابقة. وشدد على أن اليونيسيف أخذت تلك التوصيات على محمل الجد، ووضعت خطط تنفيذ ذات جداول زمنية واضحة وآليات مساءلة، وهي منخرطة في حوار منتظم مع مراجعي الحسابات الخارجيين.

٨٠ - وتنص إحدى التوصيات الرئيسية على ضرورة أن تحسن اليونيسيف مراقبة اللجان الوطنية لليونيسيف. وأعرب مراجعو الحسابات عن قلقهم إزاء إثبات إيرادات اللجان الوطنية، التي اعتبروها بمثابة وكلاء داخليين لليونيسيف. وأوصى مراجعو الحسابات اليونيسيف بالإبلاغ، في بيانها المالية، عن إيرادات اللجان ونفقاتها بوصفها "مبالغ إجمالية" بدلا من "مبالغ صافية". غير أن المراقب المالي أشار إلى أن هذا النموذج سيزيد من إيرادات اليونيسيف ونفقاتها الواردة في البيانات المالية. وهذه مسألة معلقة خاضعة للنقاش مع مراجعي الحسابات. وأشار كذلك إلى أن اليونيسيف قامت، توخيا للشفافية، بالإفصاح عن إجمالي إيرادات ونفقات اللجان الوطنية في مذكرة مرفقة ببيانها المالية.

٨١ - وهنأت الوفود اليونيسيف على تقرير مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات، وانخفاض عدد التوصيات، وعلى جهودها الحثيثة الرامية على تنفيذ التوصيات وتقديم استجابات إدارية.

٨٢ - وتمحور قدر كبير من النقاش حول التوصيات المتعلقة باللجان الوطنية. وقالت الوفود إنه ينبغي إيلاء تلك اللجان عناية فائقة من أجل الحفاظ على صورة اليونيسيف العامة والحد من مخاطر انعكاس ذلك على سمعتها. وبوجه عام، ينبغي لليونيسيف تعزيز مراقبتها ورصدها لتلك اللجان، بما في ذلك أدائها المالي، وتشجيع تلك اللجان على تقليص تكاليفها المالية. وعلى وجه التحديد، أوصت الوفود اليونيسيف واللجان بما يلي: (أ) تعزيز اتفاقات

التعاون المبرمة بينها ومواءمتها وجعلها أكثر شفافية، (ب) كفالة تلقي اليونيسيف ٧٥ في المائة من الأموال التي تُجمع وتحويل تلك الأموال فوراً لها؛ (ج) كفالة تقييد النسبة المتبقية البالغة ٢٥ في المائة في الحسابات وإنفاقها فقط على الأنشطة المرتبطة مباشرة بعمل اليونيسيف.

٨٣ - واستفسرت الوفود عن الخطوات التي اتخذتها اليونيسيف بشأن توصيات مراجعي الحسابات وطلبت إلى اليونيسيف إطلاع المجلس التنفيذي على نتائج عمليات المراجعة الخارجية لحسابات اللجان الوطنية.

٨٤ - ولدى الانتقال إلى مسألة بارزة أخرى، ألا وهي النهج المنسق في التحويلات النقدية، أثار عدد من الوفود مخاوف بشأن ضرورة تعزيز المراقبة. وقالت إن ذلك ضروري للحد من مخاطر استغلال الشركاء لتلك التحويلات استغلالاً غير ملائم يمكن أن يرقى إلى الغش في بعض الأحيان. وشجع المتكلمون اليونيسيف على التعاون مع سائر أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للتأكد من أن المبادئ التوجيهية التي ينص عليها النهج المشترك المنسق في التحويلات النقدية تُتبع بشكل منهجي، وتنقيح التوجيهات إذا لزم الأمر.

٨٥ - وجرى التشديد أيضاً على ضرورة تعزيز الامتثال للوائح والتوجيهات المتعلقة بما يلي: المشتريات، وإدارة الممتلكات والمخزون، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وعمليات الاستقدام ومعدلات الشغور، ورصد المكاتب القطرية. وطلبت الوفود مراعاة تحسين عمليات التخطيط والميزنة والإبلاغ القائمة على الأدلة، وهو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة وفي الميزانية المتكاملة وكذلك في التوجيهات المقدمة للمنظمة بأسرها.

٨٦ - وشددت نائبة المدير التنفيذي على أن اللجان الوطنية هي كيانات قانونية يبرم كل منها اتفاقات مع اليونيسيف عن طريق اتفاق تعاون نموذجي يشكل الأساس لعلاقتها مع اليونيسيف. ومنذ منتصف عام ٢٠١٢، عندما صدر تقرير مراجعة الحسابات، عملت اليونيسيف مع كل لجنة على حدة ومع الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف لتناول أمور من بينها الإبلاغ عن الإيرادات، وتحويل الأموال إلى اليونيسيف في وقتها، ومعدلات الأموال التي تحتفظ بها اللجان الوطنية. وأنشئت أيضاً أنظمة رصد أقوى فيما يتصل بامتثال أنشطة اللجان الوطنية لاتفاق التعاون.

٨٧ - وتعكف كل لجنة على إعداد خطة استراتيجية مشتركة مع اليونيسيف لتناول أنشطة ذات أولوية منها تعبئة الموارد و”التعليم من أجل التنمية“، وتوضح كيفية استخدام

الأموال. وتجري كل لجنة وطنية في كل عام عملية مراجعة خارجية لحساباتها التي تنشرها وتتيحها على موقعها الشبكي.

٨٨ - وفيما يتعلق بإيرادات ونفقات شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة، أشار إلى أنه سيبلغ عنها في الميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكالمعتاد في خطة عمل الشعبة وميزانيتها اللتين تقدما كل سنة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما.

٨٩ - وشدد المراقب المالي على أن اللجان الوطنية كيانات مستقلة تنظمها سلطاتها الوطنية المنشأة بموجب القوانين الوطنية. وترى اليونيسيف أن حسابات اللجنة ألا ينبغي أن تكون جزءا من حسابات اليونيسيف. وتم التوصل إلى حل وسط في هذا الشأن لفترة الستين السابقة مع مجلس مراجعي الحسابات. وأعرب عن الأمل في إمكانية التوصل إلى فهم مشترك مع مراجعي الحسابات.

٩٠ - وقد وضعت اليونيسيف بالفعل خطة للتنفيذ من أجل تلبية التوصيات والملاحظات التي أبدتها مراجعو الحسابات. وتضع جميع مكاتب اليونيسيف ذات الصلة خططها يرصدها المقر، وتقدم استكمالات فصلية عن التقدم المحرز.

٩١ - وفيما يتعلق بالنهج المنسق لإزاء التحويلات النقدية، قال إن العمل جار مع الوكالات الأخرى من أجل تحسين المبادئ التوجيهية وتعزيز أنشطة الضمان على الصعيد القطري. وفيما يتصل بمسألة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قال إنه قد تم إحراز تقدم كبير، وستقدم اليونيسيف بيانها المالية الأولى في إطار المعايير المحاسبية الدولية إلى مجلس مراجعي الحسابات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣. وأخيرا، أكد لأعضاء المجلس أن معدلات الشغور قد انخفضت، على النحو المشار إليه، على سبيل المثال، في آخر المعلومات عن معدلات الشواغر التي قدمها مدير شعبة الموارد البشرية بالنيابة إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

٩٢ - وشدد المدير التنفيذي على أهمية مسألة الإبلاغ عن إيرادات اللجنة الوطنية. وأشار إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين لم يقترحوا في السنوات الستين الماضية تدوين إيرادات اللجنة الوطنية بوصفها إيرادات اليونيسيف. وإذا كان هذا هو الحال، يمكن الطعن في وضع اللجان بوصفها كيانات قانونية مستقلة، مما يعرقل على نحو خطير قدرتها على جمع الموارد. وشدد على أهمية ما تقوم به اللجان الوطنية، والأموال التي تجمعها لليونيسيف، التي تبلغ حوالي ثلث إيراداتها.

## طاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ (البند ١٢)

٩٣ - عرضت مديرة شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة التقرير  
(E/ICEF/2013/AB/L.1).

٩٤ - ورحبت الوفود بالتقرير، بما في ذلك المعلومات الواردة فيه عن استعراض الكفاءة والفعالية، والنهج الجديد لإبرام الشراكات، وأبرزت أهمية جهود جمع الأموال من القطاع الخاص التي تبذلها اللجان الوطنية. وشددت عدة وفود على أهمية استراتيجيات الاتصال الجديدة من أجل توسيع نطاق الشراكة، ولا سيما مع المؤسسات والأعمال التجارية.

٩٥ - وسلطت الوفود الضوء على التزام اليونيسيف بالشراكات الاستراتيجية، وشجعت اليونيسيف على تقاسم الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في هذا المجال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت عدة وفود مزيداً من المعلومات بشأن توصيات استعراض الكفاءة والفعالية وبشأن تنفيذها. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء ارتفاع التكاليف التشغيلية لجمع الأموال، وشجعت اليونيسيف واللجان الوطنية على الحد من التكاليف تمثيلاً مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وشجعت وفود أخرى منظمة اليونيسيف على كفالة تحميل نفقات جمع الأموال في المستقبل على كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية تمثيلاً مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٩٦ - ورحبت بعض الوفود بإنشاء وحدة دعم المكاتب القطرية الجديدة من أجل تعزيز جهود تعبئة الموارد في الاقتصادات النامية في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، وأعربت عن رغبتها في العمل مع شعبة جمع الأموال بشأن جمع الأموال من القطاع الخاص. وأشارت وفود أخرى إلى الزيادة في التبرعات الخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، وطلبت مزيداً من المعلومات عن استراتيجيات جمع الأموال في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية.

٩٧ - وقدم رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية معلومات مستكملة عن جمع الأموال والأنشطة الأخرى المضطلع بها، مع تسليط الضوء على التصدي لحالات الطوارئ في القرن الأفريقي، ومنطقة الساحل، والجمهورية العربية السورية، وتعهد بدعم الحملات العالمية من قبيل "تجديد الوعد".

٩٨ - وردا على ذلك، أوضح مارتن موغوانجا، نائب المدير التنفيذي، أن مصروفات التشغيل للشعبة ستدمج بالكامل في الميزانية المتكاملة التي تبدأ في عام ٢٠١٤، ولكن الشعبة ستواصل تقديم خطط العمل والميزانيات السنوية إلى المجلس التنفيذي لإقرارها.

٩٩ - وأكدت مديرة الشعبة أن اليونيسيف ستقدم المزيد من المعلومات عن الكفاءات المكتسبة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، عندما تعرض لمحاضرة عامة عن خطة الشعبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتقدم مزيدا من التفاصيل عن الإجراءات المتخذة للحد من تكاليف هياكل جمع الأموال الخاصة. وشجعت أعضاء المجلس على تقديم توجيهات وتعقيبات في ذلك الوقت. ورحبت باهتمام الجهات المانحة والبلدان المتوسطة الدخل في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وفي منطقة أمريكا اللاتينية بالعمل مع الشعبة في جمع الأموال من القطاع الخاص، وشجعت على إجراء مناقشات ثنائية بشأن هذه المسألة. واستجابة للاهتمام بتقديم إحاطة متعمقة بشأن الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، بما في ذلك بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الطفل، قالت إنها ستتنظم اجتماعا من هذا القبيل. وذكرت أن الشعبة تخطط لعقد مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف لتبادل الخبرات في مجالي إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد.

١٠٠ - واختتم المدير التنفيذي كلمته بالإشارة إلى أن الزيادة السريعة في الموارد المعبأة في البلدان السابقة المستفيدة من البرنامج تسهم في إثراء المناقشات بشأن كيفية تكيف اليونيسيف على أفضل نحو مع عالم متغير.

١٠١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## ياء - اجتماع إعلان التبرعات (البند ١٣)

١٠٢ - افتتح المدير التنفيذي الاجتماع السنوي، معربا عن امتنانه للشركاء الذين واصلوا دعم عمل اليونيسيف أو حتى زادوا ذلك الدعم في أوقات تشهد مصاعب اقتصادية. وقال إن عدم كفاية الموارد العادية يشكل تحديا خطيرا، مما يجعل من الصعب على المنظمة الوفاء بولايتها المتعلقة بحقوق الطفل. وأضاف أن عدم كفاية الموارد يزيد من صعوبة إنقاذ الأرواح وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ المفاجئة، وتنفيذ المشاريع التي ينقصها التمويل، والابتكار والاستثمار في المشاريع الجديدة الواعدة. وحث الجهات المانحة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بحيث يمكن لليونيسيف أن تضطلع بمجدول أعمالها المعياري، وتتصدي لبعض التحديات الأكبر في مجالي تعزيز حقوق الأطفال والنساء وحمايتهما.

١٠٣ - وتعهد ممثلو ١٢ حكومة بتقديم الدعم إلى اليونيسيف بمبلغ إجمالي قدره ١٤٤ مليون دولار<sup>(١)</sup>.

١٠٤ - وتقدم المدير التنفيذي بالشكر للحكومات التي تعهدت بتقديم تبرعات. وقال إن اليونيسيف ستستخدم هذه الموارد بأقصى الطرق الممكنة كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، مع التركيز على منح الأطفال ذوي الاحتياجات الأكبر الفرص التي يستحقونها والوسائل لانتهازها.

## كاف - مسائل أخرى (البند ١٤)

### دورة تركز بوجه خاص على التعاون بين البنك الدولي واليونيسيف

١٠٥ - قدم الرئيس جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي. وأكد الدكتور كيم، في ملاحظاته الافتتاحية، التزامه العميق بالتركيز على مبدأ الإنصاف الذي يتقاسمه البنك الدولي واليونيسيف. وقال إنه من الأهمية بمكان أن "نعكس منعطف التاريخ" عن طريق إنهاء الفقر المدقع، وبناء النمو المستدام الذي يشمل الفئات الأكثر فقرا، والتعجيل بإحراز تقدم نحو إقامة مجتمع عادل. وللتصدي إلى التحديات الهائلة التي تنتظرنا، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن مشاركة المكاتب القطرية لليونيسيف مع البنك الدولي قد ازدادت، وأن الشراكة قد عززت موارد إضافية كبيرة لليونيسيف، منها حوالي ٩٤٤ مليون دولار، لتمويل خدمات الشراء المقدمة من اليونيسيف.

١٠٦ - ورحبت الوفود ترحيبا حارا بالدكتور كيم، ووصفت هذه الدورة بأنها "تاريخية" لأنها المرة الأولى التي يخاطب فيها رئيس البنك الدولي المجلس التنفيذي. وأعربت الوفود عن تأييدها للتعاون القوي بين البنك الدولي واليونيسيف، مع التركيز على مبدأ الإنصاف، وسلطة الضوء على الهدف الرئيسي المتمثل في إنهاء الفقر المدقع، ومشددة على أهمية الابتكار وزيادة المبادرات.

(١) للاطلاع على تفاصيل التبرعات الحكومية إلى الموارد العادية المعلنة أو المدفوعة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (حتى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)، انظر "الموارد العادية لليونيسيف: التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٣"، المتاحة في الموقع الشبكي: [www.unicef.org/about/execboard/files/2013-CRP2-Pledging\\_event-8Feb2013.pdf](http://www.unicef.org/about/execboard/files/2013-CRP2-Pledging_event-8Feb2013.pdf). وتشمل التبرعات أيضا التبرعات المعلنة الواردة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتلك التي وردت من خارج اجتماعات إعلان التبرعات. وحتى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت اليونيسيف قد تلقت تبرعات معلنة مجموعها ٢٣١ مليون دولار للموارد العادية في عام ٢٠١٣ من ٣٠ حكومة.

١٠٧ - وبالنظر إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قال المتكلمون إنه من المهم تجاوز توفير الخدمات الأساسية من أجل تهيئة تغيير تحويلي للأطفال. ومن أجل القيام بذلك، يلزم اتخاذ نهج قائم على النظم بحيث يتييسر تمكين الأفراد بالتعليم والمعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للقضاء على الفقر وتعزيز الاندماج وتعزيز المشاركة والرفاه للجميع. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الابتكار من أجل ضمان بلوغ فوائده جميع الأطفال. ومن المهم بنفس القدر كفالة سهولة الوصول، وخاصة للفئات الضعيفة من الأطفال في المناطق الهشة ذات الدخل المنخفض المتضررة من النزاعات والكوارث، والأطفال الذين يرزحون تحت الاحتلال. ومن الأولويات الأخرى التي جرى إبرازها الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك بالنسبة لبلدان الربيع العربي والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. واتفقت الوفود على أن زيادة وتحسين التعاون فيما بين الشركاء هو مفتاح النجاح في المستقبل.

١٠٨ - وأنتت بعض الوفود على العمل الذي قامت به المنظمتان في بلدانها، ولا سيما الدعم المقدم لحملة "تجديد الوعد"، ولبرنامج شراء لقاح شلل الأطفال. وتساءلت الوفود عن العمل مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وعن القيود التي تحتاج إلى المعالجة على مدى السنوات العشر إلى الخمس والعشرين المقبلة. وأشار أحد الوفود إلى أن العالم لديه أدوات متاحة الآن أكثر من أي وقت مضى في مجالات من قبيل التغذية واللقاحات وعلاج الإيدز، وتساءل عما يمكن عمله بشكل مختلف من أجل زيادة توافر هذه الأدوات واستخدامها. وأثير سؤال آخر حول كيفية تهيئة التعاون الوثيق بين الشركاء من أجل حماية الأطفال الضعفاء وتعزيز نظم الرعاية الاجتماعية.

١٠٩ - وأجاب الدكتور كيم بأن التصدي للتحديات وتحقيق النطاق المطلوب يجعل من المهم أن نطرح أسئلة كبيرة من قبيل ما يتطلبه تحقيق مختلف الأهداف. وفي حين أنه من المهم إحراز تقدم في المناقشات بشأن تغير المناخ والقضايا العالمية الأخرى، ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة، حيثما أمكن، لتحقيق نتائج. ومن المهم بناء النظم، سواء كانت من أجل الحوكمة أو الرعاية الصحية أو التعليم. وقال إن الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية هو بناء أسس النمو الاقتصادي في المستقبل. ومع تراكم العديد من الابتكارات، من المهم توخي الجدية بشأن التنفيذ في مجالات من قبيل اللقاحات وشبكات الأمان الاجتماعي وحماية الطفل. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يجب أن يتصدر خطة التنمية العالمية ويتطلب التفكير بأسلوب جديد تماما بشأن مسؤولية المؤسسات المتعددة الأطراف إزاء العمل معا.

١١٠ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن آراء البنك الدولي واليونسيف تكاد تكون متطابقة، وأن التعاون بين المؤسستين قد حقق قفزات في السنوات الأخيرة. وأشار إلى خمس مجالات لتعزيز التعاون في المستقبل: (أ) الصحة والتحصين؛ (ب) والبلدان والمناطق في حالات الأزمات أو حالات ما بعد انتهاء الأزمات؛ (ج) والتعليم، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛ (د) والابتكار، الذي يشمل اتخاذ مبادرات لبلوغ النطاق المطلوب، والوصول إلى الفئات الأكثر حرمانا وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) وتعزيز المساواة والنمو المستدام، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عن طريق الاستثمار في القطاع الاجتماعي.

### القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

١١١ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة على أعضاء المجلس للإحاطة.

### لام - اعتماد مشاريع المقررات (البند ١٥)

١١٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١/٢٠١٣ إلى ٦/٢٠١٣ (انظر المرفق).

### ميم - جوائز الموظفين وبيانان ختاميان للمدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي (البند ١٦)

#### جوائز الموظفين

١١٣ - أوضح المدير التنفيذي أن اليونسيف تعيد إحياء عادة سنوية، كانت متبعة في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٥، تتمثل في منح جوائز للموظفين المتميزين الذين يجسدون التزام المنظمة بتحقيق النتائج للأطفال والنساء. وفاز بالجوائز كل من: (أ) فريق أفغانستان على إنجازاته وشجاعته في حالة الطوارئ؛ (ب) ومكتب باندا آتشيه في إندونيسيا على إنجازات البرنامج القطري في سياق ما بعد أمواج تسونامي؛ (ج) وفريق الإجراء الطبي المكون من خمسة أعضاء في جنوب أفريقيا الذي نسق، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، عمليات إجلاء ٨١ موظفا وأفراد أسرهم من بلدا.

#### البيانان الختاميان

١١٤ - استهل المدير التنفيذي بيانه بملاحظة كئيبة حيث سلط الضوء على الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا على المرافق الصحية في ولاية كانو، نيجيريا، والهجمات التي يتعرض لها

العاملون على معالجة شلل الأطفال في باكستان. وأشار، في كلتا الحالتين، إلى كيفية تكريس الموظفين أنفسهم على الفور من جديد للعمل من أجل الأطفال.

١١٥ - وقال إن دورة المجلس التنفيذي كانت من أفضل الدورات التي خبرها محتواها الموضوعي. وقد أظهرت العروض والمناقشات النتائج الممتازة التي حققها العمل الشاق للموظفين والشركاء، وأهمية إدماج مبدأ الإنصاف وحقوق الطفل في نسيج كل شيء تفعله اليونيسيف. كما سلطت المناقشات الضوء على المكانة البارزة للشراكات، بما في ذلك مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة في نهج "توحيد الأداء" والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني، مع التقدير الخاص لعمل اللجان الوطنية لليونيسيف. وشكر الوفود على تعليقاتها المؤيدة للعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في السياقات الهشة والمناطق الأكثر حرماناً، وبخاصة الجهود المبذولة في إطار حملة مكافحة شلل الأطفال. ورحب بزيادة مشاركة البلدان المستفيدة من البرامج في الدورة، التي قال إنها قد أثرت المناقشة. وأخيراً، شكر العديد من الأشخاص الذين ساهموا في نجاح دورة المجلس التنفيذي، بما في ذلك الرئيس ونواب الرئيس المنتخبون حديثاً وميسرو المقررات.

١١٦ - كما رحب الرئيس في بيانه بالمشاركة الواسعة النطاق للوفود في جميع المجموعات الإقليمية. وأثنى على القيادة والالتزام اللذين أبدهما المدير التنفيذي ونوابه والعمل التعاوني لنواب رئيس المجلس التنفيذي الجدد.

١١٧ - وأكد أن الدورة قد عُقدت في لحظة حاسمة بالنسبة لليونيسيف حيث تعد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والميزانية المتكاملة المقبلتين، مسترشدة في ذلك باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والمناقشات بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مواجهة التحديات المعقدة المتزايدة. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، أبرزت دورة التركيز الخاص الحاجة إلى طرح أسئلة جديدة واتخاذ نهج مبتكرة في الشراكات، بما في ذلك التعاون الخاص بين البنك الدولي واليونيسيف.

١١٨ - وقد اعتمدت المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الأربعة مقرراً رصينا بشأن استرداد التكاليف، ومن المتوقع أن تحذو هيئة الأمم المتحدة للمرأة حذوها بعد نهاية هذه الدورة. وقد انطوى القرار على نهج تيسيري مشترك مبتكر وناجح. ووجه الشكر إلى الميسرين القائمين على ذلك وعلى المقررات الأخرى المتخذة للمساعدة على إنجاز المفاوضات بصورة سريعة وناجحة.

١١٩ - وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم أموال للمساعدة في وقف الانخفاض في الموارد الأساسية، مع التنويه بشكل خاص باللجان الوطنية على عملها.

١٢٠ - وأخيراً، قال إن جوائز الموظفين وسيلة ملائمة لإبداء التقدير على تفاني موظفي اليونيسيف، الذين يقومون بعمل قيم مع الشركاء من أجل تحسين حياة الأطفال الأكثر ضعفاً وإعمال حقوقهم.

### ثالثاً - الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لليونيسيف، والبرنامج الإنمائي/صندوق السكان، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

١٢١ - هذا الفصل، الذي قُدم في الأصل كإضافة إلى تقرير المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، هو ملخص للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد أعدت النص أمانات الصناديق والبرامج ووافق عليها رؤساء المجالس التنفيذية.

### ألف - تطبيق قرارات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

١٢٢ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة الاجتماع مرحباً بنائب الأمين العام والمديرين التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة الستة.

١٢٣ - ولدى تقديم المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي لهذا البند نيابة عن الكيانات الستة، رحبت بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (الاستعراض الشامل) لتركيزه على تحقيق النتائج وإثباتها وتعزيز التقدم المنصف للفئات الأكثر ضعفاً، وفي الوقت نفسه إثبات تحقيق المزيد من القيمة للأموال. وأكدت المديرية التنفيذية التزام كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ الاستعراض الشامل وأبرزت الوسائل التي بدأ من خلالها تحقيق ذلك، بما يشمل تقديم أمثلة على كيفية تعميمه في الخطة الإستراتيجية الجديدة للبرنامج.

١٢٤ - وأشار نائب الأمين العام إلى التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراض الشامل وشدد على أنها ينبغي أن توجه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أرض الواقع، لتحضير المنظومة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما أعاد تأكيد التزام الأمين العام بالتنفيذ الكامل.

١٢٥ - وأدى ممثلو أكثر من ٢٠ دولة عضواً ببيانات أبرزت المسائل التالية:

- (أ) الميزة النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الخارجة من صراعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والحاجة إلى إعداد نهج شامل لإدارة المخاطر؛
- (ب) الحاجة إلى التركيز على أوجه عدم المساواة، وتعزيز نهج تنمية يقوم على حقوق الإنسان وسياسات النمو الأخضر؛
- (ج) مركزية الملكية الوطنية ووجوب أن يتمخض إصلاح الأمم المتحدة عن زيادة القيمة المضافة على الصعيد القطري، بدلا من أن يقتصر الأمر على "كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بالأعمال بطريقة أفضل مع نفسها"؛
- (د) عدد ولايات العمل في الاستعراض الشامل، بما في ذلك تلك المحددة زمنيا، والحاجة إلى تحديد الأولويات والرصد الفعال لتنفيذها؛
- (هـ) الدعوة لتحسين مستويات التمويل وإعادة التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك من خلال آليات استرداد التكاليف؛
- (و) أهمية استمرار التركيز على القضاء على الفقر. وقد سلط البعض الضوء على مشاكل عدم المساواة في البلدان المتوسطة الدخل؛
- (ز) دعم "توحيد الأداء" كنموذج للتنفيذ؛
- (ح) توجه أكبر نحو النتائج، والحاجة إلى إعداد نهج متين للإبلاغ، بما في ذلك بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل؛
- (ط) الحاجة إلى تعزيز نظام المنسق المقيم وتقاسم أعباء تكاليف التنسيق؛
- (ي) الدعوة للإسراع بالتقدم في تبسيط ومواءمة ممارسات الأعمال، والتغلب على الاختناقات على مستوى المقر؛
- (ك) الحاجة إلى الإبقاء على سلطة صنع القرار للمجالس التنفيذية والدور الهام للجان الإقليمية؛
- (ل) الحاجة إلى المزيد من التكامل مع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة؛
- (م) الحاجة إلى تعزيز ثقافة التقييمات بما في ذلك على الصعيد القطري؛
- ١٢٦ - وتكلم أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كمجموعة وشددوا على أن القضاء على الجوع يمثل أولوية لأعضاء البرنامج وولايتيه المزدوجة، نظرا لعمله في مجالي

الطوارئ والتنمية. وأبرز الممثل أيضا الحاجة إلى إدماج الدروس المستفادة في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٧ - وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها الجيبة الأولى، على أهمية القضاء على الفقر في تعزيز التنمية المستدامة وعلى أن هناك حاجة إلى تغييرات داخلية لتحقيق النتائج بصورة أفضل. وأشارت إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين نوعية نظام المنسق المقيم، ولكنها أشارت أيضا إلى حاجة النظام إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للمضي قدما. وأبرز المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج وحث على أن يركز جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ على مكافحة أوجه التفاوت. وأشار المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة وكالته في وضع إجراءات التشغيل الموحدة وإلى أنها ستنتظر في نماذج جديدة للأعمال لتحقيق أهدافها بصورة أكثر فعالية. وسلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء على أهمية بناء القدرات والاستدامة ورحب بالدعوة إلى تسريع إصلاح ممارسات الأعمال. وأبرزت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي الحاجة إلى مراعاة طرائق التمويل المختلفة للكيانات عند اعتماد خطة تمويل نظام المنسق المقيم. واختتم نائب المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتعبير عن تقديره للتركيز القوي على الشؤون الجنسانية والنتائج في الاستعراض الشامل. وسلط الضوء على أهمية إتباع نهج قائم على الحقوق للمضي قدما وأقر بأن الاستعراض الشامل يمثل دعوة من أجل التغيير لتحقيق اتساق أوسع على نطاق المنظومة.

## باء - الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٢٨ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست والمتحدثين الضيفين. ولدى تقديمه ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الست، أكد المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتطوران هيكليا، وهما من العناصر الرئيسية لحل المشاكل العالمية، وأن منظمات الأمم المتحدة لديها إمكانات كبيرة تسمح لها بتأدية دور تيسيري ببناء.

١٢٩ - وقام المتحدثان الضيفان، وهما ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، وجون أوهيورهنونان من جامعة كولومبيا، بتقديم عرضيهما.

١٣٠ - وبعد ذلك، طرح ١٢ وفدا من الدول الأعضاء المسائل التالية:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب وله مبادئه الأساسية الخاصة به. ويوفر الاستعراض الشامل توجيهات رئيسية بشأن التعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تتطلب هذه التوجيهات آليات داعمة مختلفة، نظرا لتمايزها عن بعضها البعض؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحقق الكثير بالفعل، ولكن يمكنه تحقيق أكثر من ذلك بكثير. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة التدخل لتقديم المزيد من تنمية القدرات إلى بلدان الجنوب. وينبغي مواصلة الاستفادة من إمكانات الترتيبات الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) هناك حاجة إلى مخطط شامل للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لجني الفوائد التي يمكن تحقيقها بفضل المزايا النسبية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتوافق توجيهات الوكالات مع توجيهات الأمم المتحدة لضمان تنسيق أفضل على الصعيد القطري؛

(د) ينبغي أن تواصل جميع الوكالات صياغة استراتيجيات لتشجيع دعم القطاع الخاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعداد المزيد من الوسائل لتحسين الإبلاغ والتقييم؛

(هـ) ينبغي مواصلة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٣١ - وطرح ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست النقاط التالية:

(أ) شدد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه المحيب الأول، على أن الساحة الإنمائية الجديدة التي تتزايد فيها مشاركة البلدان النامية في التعاون الإنمائي تستند إلى مبادئ التضامن والإنصاف والمساواة والملكية الوطنية؛

(ب) أعادت جميع منظمات الأمم المتحدة الست تأكيد الدور الفريد للأمم المتحدة في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ج) قامت جميع المنظمات الست بتبني التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآليتين إنمائيتين أوليتين ودمجهما في الخطط الإستراتيجية والتشغيلية. وتوجه الجهود الجارية نحو المزيد من التعميم؛

(د) هناك أمثلة حديثة عديدة على النجاحات في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدى كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة الست. ولا تزال الإنجازات الحالية قليلة مقارنة بما يمكن تحقيقه؛

(هـ) لا تزال المشاركة الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة تتطور من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أفضل؛

- (و) تشير زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسائل إسماع الصوت والتمثيل المناسب في المجالس التنفيذية، والتمويل، وربما تتطلب هذه المسائل مناقشة رسمية؛
- (ز) يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص عن طريق الترويج لأمثلة على شراكات جيدة بين القطاعين العام والخاص تعود بالنفع على المجتمعات المحلية، ودعم التقييد بالقواعد والمعايير الدولية؛
- (ح) ينبغي أن يأخذ الإبلاغ عن النتائج في الحسبان أن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مملوكة للبلدان الشريكة، وليس لمنظمات الأمم المتحدة. وسيواصل التركيز على الإبلاغ والتقييم ضمان إضافة القيمة.
- ١٣٢ - وتلخيصا لما سبق، أشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن جميع المنظمات أقرت بوضوح بدور الأمم المتحدة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى أهمية تعميم هذه الجهود. واختتم رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتشديد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة والشمولية لتحقيق التغيير التحويلي.

الجزء الثاني  
الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة  
من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

## أولاً - تنظيم الدورة

### ألف - بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف

١٣٣ - لفت الرئيس الانتباه في مستهل بيانه إلى الصلة بين الإعاقة والفقر. وقال إنه حسبما يبين من التقرير المتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة المعنون "حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣"، فإن الأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما الفتيات، يكونون على الأرجح معرضين لمعاناة الفقر وضيق سبل الحصول على التعليم والخدمات الصحية. واعتبر أن التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أساس جيد لمواصلة جهود مناوئة التمييز ومن أجل إيجاد عالم ينعم فيه الأطفال بفرصة المشاركة والتعلم وإنماء كامل طاقاتهم.

١٣٤ - وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة، أشار إلى مشروع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقال إن الخطة أداة مهمة وأنه يدعو أعضاء المجلس التنفيذي إلى تقديم مساهمات مركزة من أجل تزويد اليونيسيف بتوجيهات ملموسة.

١٣٥ - وتكلم المدير التنفيذي فقال إن اليونيسيف تخلق "وضعاً اعتيادياً جديداً"، وإن مهمتها في أعمال حقوق الطفل في كل مكان لن تتغير على الإطلاق، لكن الكيفية التي تنفذ بها هذه المهمة لن تنفك عن التطور. وأضاف أن "الوضع الاعتيادي" الذي بات قائماً اليوم يشمل إعادة تركيز بؤرة الاهتمام على مسائل الإنصاف والابتكار وزيادة الشفافية. واستشهد ببعض الإنجازات التي أحرزتها اليونيسيف وشركاؤها في عام ٢٠١٢ في مجالات التحصين والتعليم والحصول على الماء وتقليل التفاوتات.

١٣٦ - وانتقل إلى مشروع الخطة الاستراتيجية فرأى فيه تعبيراً عن مداورات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن صياغة الخطة استلزم اختيار عدد محدود من الأولويات والتميز بين المجالات القائمة بذاتها، والمجالات التي تكون مندرجة في جميع النواتج. وعدّد بعضاً من التحديات الأخرى التي جوهت ومنها إدماج النواتج والأولويات وبناء شبكات بين مختلف "الجزر المنعزلة" سواء القائمة في النواحي البرنامجية أو في العلاقة مع شتى منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها.

١٣٧ - وأردف يقول إن التزاع السوري يتحول بسرعة إلى أزمة إقليمية، وإن موظفي اليونيسيف ومواردها بلغا قصارهما مع كم التفاني الذي يُبذل لمواجهتها. ورحب بأن يقوم الأعضاء بتقديم أفكار بشأن سبل تعبئة الموارد اللازمة ومواصلة الاستجابة الفعالة لاحتياجات جميع الأطفال العالقين في الأزمات.

١٣٨ - واختتم بقوله إن اليونيسيف ستواصل تقييم ممارسات الأعمال الداخلية. وإن المنظمة استطاعت على مدى العامين الماضيين توفير مبلغ ١٣,٧ مليون دولار، وذكر أن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف خلصت إلى حدوث تطورات مهمة في فعالية الإدارة في اليونيسيف.

## باء - إقرار جدول الأعمال

١٣٩ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال المؤقتين للدورة (E/ICEF/2013/10).

١٤٠ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٣٠ وهداً مراقباً، بما فيها منظمة حكومية دولية واحدة ومنظمتان دوليتان، وتسع من لجان اليونيسيف الوطنية وثلاث من المنظمات غير الحكومية، قدمت وثائق التفويض.

## ثانياً - مداوات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

١٤١ - أبدى المدير التنفيذي ملاحظاته على التقدم المحرز في اليونيسيف والنتائج التي حققتها في مجالات تركيزها الخمسة والعمل الشامل لعدة مجالات وتحقيق الفعالية والكفاءة التشغيليتين. ثم عرض مدير السياسات والاستراتيجيات التقرير (E/ICEF/2013/11)، ومرفق البيانات الوارد به.

١٤٢ - وهناً كثير من الوفود اليونيسيف وشركاءها على ما أحرزوه من نتائج. ورحب عديد منهم بإضفاء اليونيسيف طابع الإلحاحية على قضية التقرُّم. ورحبوا كذلك بالتركيز الذي أولته للأطفال المنتمين إلى خلفيات يصبغها الحرمان والتهميش، والأطفال ذوي الإعاقات.

١٤٣ - وأبدى المتكلمون رضاهم عن الإسهام الكبير الذي تقدمه اليونيسيف لزيادة التركيز على مسألة الإنصاف، وخاصة أن ما يُحرز من تقدم عام يخفي غالباً استمرار وجود تفاوتات كبيرة. ورأوا أن نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة، هو أداة ضرورية لمعالجة هذه التفاوتات ودعوا اليونيسيف لمواصلة التوسع في نشر استعمال النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٤٤ - وسلطت الوفود الضوء على مساهمة اليونيسيف في جمع البيانات الموزعة وتحليلها ونشرها، الذي رأت أنه أسفر عن تدعيم القدرات الوطنية على رصد الحالة بالنسبة للأطفال. ورأت أن المسوح العنقودية الاستقصائية المتعددة المؤشرات التي استُكملت في عام ٢٠١٢ تتيح ثروة من المعلومات عن نوعية المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٤٥ - ورحب أحد المتكلمين بالنطاق الجديد الذي أُعطي للعمل الأمامي في سياق البرامج القطرية لبناء نظم وطنية أقوى في مجالات الصحة والتعليم والحماية، وذلك من خلال تعزيز شراكات من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وحركة تعزيز التغذية، والمبادرة العالمية للتعليم.

١٤٦ - وتكلم أحد الوفود بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف لزيادة الرفاه الاجتماعي والحماية الاجتماعية والعدالة والتعليم والخدمات الصحية. ودعاها إلى استعراض التحديات المنهجية التي تعترض إظهار النتائج المتحققة على مستوى التأثير، معتبراً أن ذلك يسهم في تنفيذ قدر أكبر من التدخلات ويزيد من تشاطر الدروس المستفادة.

١٤٧ - ولوحظ التركيز الذي أولته اليونيسيف لمسألة الإنصاف في سياق المبادرات الناجحة لتقديم بدائل تعليمية للأطفال والشباب غير المتحقيين بالمدرسة، وفي سياق المبادرات المبذولة للبحث عن خيارات للتعليم تفتح مزيداً من سُبل الحصول على التعليم أمام الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم والأطفال المستبعدين.

١٤٨ - ولوحظ أن الجهود التي تستهدف منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومنع السلوكيات الضارة فيما بين صغار المراهقين لم يحالفها نفس النجاح الذي حالف جهود منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وعليه حث المتكلمون اليونيسيف على صياغة استراتيجيات برنامجية ملائمة موجهة للمراهقين. وأوضحت إحدى المتكلمات أن حكومتها تركز في هذا المجال على التعليم على اعتبار أن فشل الشباب في استكمال تعليمه الأساسي يضاعف على الأرجح احتمال تعرضه للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٤٩ - واتجهت بعض الوفود إلى القول بأن التقرير كان يسعه إظهار أهمية إدماج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برجة اليونيسيف بشكل أفضل. ورأت أنه ينبغي في التقارير التي تقدّم مستقبلاً إبراز الالتزام بالتصدي لمسألة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق تقديم أرقام عن تخصيص الموارد وعن النفقات المتصلة بالجنسين. وطلبت أن تكفل خطة العمل الاستراتيجية الجديدة ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين إظهار ما يجري إحرازه

لصالح الفتيات والفتيان على أرض الواقع نتيجة للعمل الذي تقوم به اليونيسيف وذلك فيما يقدم من تقارير في المستقبل.

١٥٠ - وأبدى المتكلمون ترحيبهم بمنجزات اليونيسيف في مجال حماية الطفل. وأعرب أحد المتكلمين عن دعمه لإنشاء نظم قادرة على تقديم الحماية الشاملة للأطفال. ورأى متكلم آخر أن استعراض تحليلات اليونيسيف المتعلقة ببرامج حماية الطفل يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لإظهار ما يحدث من تقدم في تحقيق النتائج على كل الأصعدة. وذكر أحد الوفود، متكلماً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن اليونيسيف تقوم بدور محوري داخل منظومة الأمم المتحدة في مكافحة العنف ضد الأطفال. ولاحظ متكلم آخر أنه يتعين على اليونيسيف، بوصفها عضواً في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن تواصل دعم تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٥١ - ورُئي أن ولاية الحماية المنوطة باليونيسيف لا تنطبق على الأنشطة الإنمائية فحسب بل تمتد أيضاً إلى العمل الذي تؤديه في الميدان الإنساني. وأشار أحد الوفود إلى التقييم العالمي الأول لحماية الطفل في حالات الطوارئ وطلب الحصول على معلومات بشأن خطط قياس الأداء في السياقات الإنسانية.

١٥٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها لجهود اليونيسيف الرامية لتعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وبناء القدرة على الاحتمال. وأعرب متكلمون عن دعمهم للالتزام القوي الذي تبديه اليونيسيف لبرنامج التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مؤكداً ضرورة ترجمة ذلك إلى أعمال ملموسة شاملة لجميع العمليات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، طالبوا ببذل قدر أكبر من الجهود لتبليغ الحكومات الوطنية بمرامي برنامج التحول. وقال متكلم آخر أن الوقت قد أزف لوضع الأدوات والآليات التي صاغتها اللجنة والدول الأعضاء، موضع التطبيق.

١٥٣ - ورأى عدد من الوفود إمكانية تحسين الإبلاغ عن النتائج. واعتبروا أن ثمة حاجة لزيادة توضيح جوانب الإبلاغ عن الخطة الاستراتيجية القائمة والمؤشرات المشمولة بإطار النتائج الإنمائية، سعياً إلى تحسين تقدير أداء المنظمة. ورُئي أن وجود تحليل لما يُحرز من تقدم في سياق الأحوال المتعلقة بالفتيات والفتيان والتحديات التي تُصادف فيه، من شأنه أن يكون أداة مفيدة في تحليل النتائج المدرجة تحت كل مجال من مجالات التركيز.

١٥٤ - وقيل إن التقرير لا بد أن يمكن القراء من متابعة تطور الاتجاهات ضمن دورة للتخطيط الاستراتيجي وإجراء مقارنات بين مختلف الدورات ومختلف المناطق. وقيل أيضاً إنه

ينبغي أن تتوافر معلومات إضافية عن الكيفية التي تسهم بها المنجزات المبلّغ بها في تحقيق نواتج أعلى مستوى، وأن يجري إدراج إشارات إضافية عن تقييم المخاطر والتخفيف منها.

١٥٥ - ورحب المتكلمون بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتشجيع الابتكار وزيادة مكتسبات الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف تتأني، على سبيل المثال، من تطبيق نظام المعلومات الافتراضية المتكامل، وهو النظام الذي أمكن عن طريقه توحيد إجراءات التخطيط والإبلاغ القائمة على النتائج، مما أعان في تحسين الشفافية وزيادة المساءلة.

١٥٦ - وأعرب متكلم عن ترحيبه بالتأكيد الذي يولى لمسألة إدارة المخاطر في المؤسسة، والعمل الذي يضطلع به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومهمة التقييم. وذهب وفد آخر إلى أن ثمة ما يدعو إلى إدخال تحسينات في نوعيات التقييم. ورئي أن إعداد التقييمات المقدمة تناقص بشكل كبير على مدار السنوات الأخيرة رغم المتطلبات التي تقتضيها سياسة التقييم لعام ٢٠٠٨. وشجع وفد آخر اليونيسيف على إدراج قدر أكبر من المعلومات عن الكيفية التي يستفاد بها من الأدلة المنبثقة عن التقييمات في تنوير سياسات البرمجة وأنشطة التوعية.

١٥٧ - وأثنى متكلمون آخرون على اليونيسيف لالتزامها الثابت بالابتكار واتباع السياسات الاستشراعية، وأثنوا أيضاً على الخطوة المهمة التي اتخذتها للانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

١٥٨ - وأبدى متكلمون ترحيبهم بنمو الموارد العادية وشجعوا جميع البلدان على زيادة دعمها للصناديق الأساسية والمواضعية، وتقليل الاتجاه نحو صناديق المخصصات. ورحب أحد الوفود بسياسة اليونيسيف العمل مع الحكومات، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل، لزيادة فعالية استخدام الموارد المحلية لصالح الأطفال.

١٥٩ - وذهب بعض الوفود إلى ضرورة إعادة استثمار الوفورات التي تتحقق من الأنشطة المشتركة وتنسيق العمل مع شتى الوكالات، وتوظيفها في برامج ومبادرات إدارية أخرى. ودعا اليونيسيف إلى دعم صياغة إجراءات تشغيل موحدة "لنهج توحيد الأداء".

١٦٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتفاني الذي يبديه موظفو اليونيسيف حول العالم، ولا سيما في سياق الأزمات الإنسانية. وحث المتكلمون اليونيسيف على الاستمرار في دعم آلاف المتضررين من الأزمة السورية، وعلى الأخص الأطفال.

١٦١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## باء - الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

١٦٢ - أعرب رئيس المجلس التنفيذي، متكلماً باسم المدير التنفيذي أيضاً، ومعه عدد من الوفود، عن إدانتهم للاعتداءات التي ارتكبت يوم الاحتماع في مُجمّع الأمم المتحدة في مقديشيو وأسفر عن مقتل عدد من موظفي المنظمة. وامتدح الرئيس جموع موظفي اليونيسيف الذي يزاولون أعمالهم في أحوال تكتنفها الخطورة في شتى أنحاء العالم.

١٦٣ - وألقى نائب المدير التنفيذي للبرامج بياناً قبل أن يعرض مدير السياسات والاستراتيجيات التقرير (E/ICEF/2013/16 و Add.1).

١٦٤ - وأنتت الوفود على اليونيسيف لاضطلاعها على مدى الشهور القليلة الماضية بعملية شاملة قائمة على التشارك ومتسمة بالشفافية لتطوير مشروع الخطة الاستراتيجية.

١٦٥ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييده للتركيز الشامل الذي توليه الخطة لأشد الأطفال حرماناً واستبعاداً وضعفاً. ووافقوا أيضاً على أهداف تدعيم شراكات اليونيسيف وتعزيز القدرات الوطنية وتوطيد أركان التعاون الإقليمي من أجل تمكين الدول الأعضاء من الاعتماد على الذات في النهوض بحقوق الطفل.

١٦٦ - وأشار المتكلمون إلى الأهمية التي تكتسيها الخطة بالنسبة لعمل اليونيسيف المتعلق بتنفيذ جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. ورأوا أن الخطة لا بد أن تتحلى بالمرونة الكافية حتى يمكن ربط البرامج القطرية بالاحتياجات الإنمائية والأولويات الوطنية واحترام مبدأ الملكية الوطنية. وشدد المتكلمون على أهمية بناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية المتعلقة بالتشريع والسياسات. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة اكتساب تأييد أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي.

١٦٧ - واتجه معظم المتكلمين تقريباً إلى التشديد على أهمية الربط بين الخطة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وحضوا اليونيسيف على العمل مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة لوضع مؤشرات مشتركة واستخدام لغة متجانسة موحدة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ ولايات الاستعراض الشامل. ورُئي أن تزامن التحضير للخطط الاستراتيجية الجديدة للصناديق والبرامج يتيح فرصة التحديد الواضح لأوجه التكامل والتآزر، مثلما هو حاصل بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مواضيع الزواج المبكر والحمل المبكر وتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث وارتكاب العنف ضد المراهقين.

١٦٨ - وطلب إلى اليونيسيف أن تشارك بنشاط في نهج توحيد الأداء، وأن تعزز عمل المنسقين المقيمين كممثلين لمحمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ورئي أن المساهمة المخططة من جانب اليونيسيف في نظام المنسق المقيم والبالغ قدرها ٤٠ مليون دولار، خطوة طيبة من أجل دعم مبادئ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ودُعيت اليونيسيف أيضاً إلى القيام بدعم توحيد ممارسات الأعمال والقضاء على الاختناقات. وأشار إلى ضرورة اتخاذ خطوات تتصدى لمسألة التجزؤ في الاشتراء.

١٦٩ - ودعا أحد الوفود إلى توخي الحذر في استعمال مصطلحات لم يجر الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي من قبيل "الدولة المهشة"، ورأى أن ثمة أهمية للتمييز الواضح بين الأنواع والولايات المختلفة للوثائق المرجعية التي يُستشهد بها في مشروع الخطة الاستراتيجية.

١٧٠ - وذهبت مجموعة من الوفود إلى ضرورة اشتغال الخطة على تمييز واضح بين الوظيفتين المهمتين المنوطتين باليونيسيف وهما: دورها العالمي في مجال التوعية والبحث ورصد حالة الطفل، ودورها كجهة فاعلة إنمائية وإنسانية على الصعيد القطري. ورأت مجموعة أخرى أهمية تأكيد الطابع المحوري للقضاء على الفقر باعتباره الأولوية المهيمنة للمجتمع الدولي وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١٧١ - وأبدي دعم قوي لنهج الإنصاف بوصفه سبيلاً للوصول إلى الأطفال المستضعفين والمحرومين والمستبعدين، لكن بعض الوفود دعا إلى ضرورة ألا يقوَّض النهج مبدأ عدم التمييز. وأوصت مجموعة من الوفود اليونيسيف بالقيام بشكل واضح بتحديد الكيفية التي دعم بها نهج الإنصاف نهج البرمجة القائمة على حقوق الإنسان، الذي يتعين أن يزداد إدماجه في عمل اليونيسيف. ولوحظت ضرورة أن تشرح الخطة الوسيلة التي سيجري بها دعم البلدان في تنفيذ توصيات الهيئات التعاقدية.

١٧٢ - وذهب المتكلمون إلى أن عدم الإنصاف قائم في مجموعة كبيرة من البلدان والمناطق، ورأوا أن الابتكار والشراكات يمكن أن يشجعا بذل جهود إنمائية مهمة لدعم الأطفال ولا سيما في البلدان متوسطة الدخل.

١٧٣ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، فيما لاحظ بعضهم ضرورة أن تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تدعيم "ركائز قوة" هذا التعاون.

١٧٤ - وعلّقت الوفود على التوازن بين مختلف النواتج البرنامجية. واقترحت بالنسبة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، أن يأخذ هذا النهج بعين الاعتبار

التحديات التي تواجه استدامة الموارد المائية ومعالجة مياه الفضلات وكفالة جودة المياه. وفي مجال الصحة، حث عديد من المتكلمين اليونيسيف على إيلاء مزيد من الاهتمام للنظم والهياكل الأساسية الصحية في سياق الحملة العالمية لكفالة التغطية الصحية للجميع. وأعرب عديد من الوفود عن تقديره لما أولي من تركيز لمواجهة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشدد على أهمية حماية الطفل والتوعية بحقوقه وطالب بعدم تقليل الموارد المخصصة للأهداف الصحية والتعليمية الرئيسية القائمة بذاتها. وحث هذه الوفود أيضاً اليونيسيف على زيادة ضبط محاور تركيزها على مسألة التعليم في السياقات الإنسانية اللاحقة لانتهااء التراع.

١٧٥ - وأعرب كثير من الوفود عن دعمه لإدماج الجهود الإنسانية في الخطة بشكل شامل، والتشديد على بناء القدرة على الاحتمال. وطلب إلى اليونيسيف أن توضح الطريقة التي تعتمزم بها تعزيز الصلة بين الإجراءات الإنسانية والإجراءات الإنمائية، وأن تدرج تحليلاً لدورها في هذا المجال والقيمة المضافة التي تحققها بصفتها جهة فاعلة في المجال الإنساني. ورئي أنه من الضروري أن يتوافر تحليل أشمل وأفضل للعمل الإنساني مع إيلاء تركيز واضح على النتائج المتحققة للطفل والمرأة وأن تتوافر مؤشرات واضحة لرصد تنفيذ برنامج التحول. وطلب من اليونيسيف أيضاً تقديم إيضاحات تتعلق بدورها في تنفيذ برنامج التحول، والموارد اللازمة لذلك. ونودي أيضاً إلى ضرورة أن توفر الخطة الاستراتيجية مزيداً من المعلومات بشأن نهج اليونيسيف إزاء المخاطر واستراتيجية إدارة المخاطر، بما في ذلك تعاونها مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

١٧٦ - وشدد عديد من المتكلمين على الأهمية التي تكنسبها حماية الطفل كمسألة جوهرية لليونيسيف تحتاج إلى موارد ضخمة. وقالوا إن أمام اليونيسيف فرصة كبيرة لكي تصبح الوكالة الرائدة في دعم النهج المتعددة القطاعات لبناء نظم حماية الطفل. ودُعي إلى إيلاء اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة.

١٧٧ - وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، قال كثير من الوفود إن هذه المسألة تحتاج إلى تعبير أصرح عنها في الخطة الاستراتيجية والوثائق البرنامجية والإبلاغ عن النتائج. وأعرب عن الترحيب بجهود اليونيسيف في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركتها النشطة في تجريب خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ورئي أن ثمة ضرورة مع ذلك لتناول مسألة المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية بشكل أكثر منهجية وتماسكاً، وأن الخطة تحتاج أن تتضمن توجيهات واضحة بشأن تعميم مراعاة تمكين الفتيات والنساء. وطلب توفير التمويل الكافي لخطة العمل الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها

اليونيسيف وجعلها جزءاً متمماً للخطة الاستراتيجية الجديدة بدلاً من كونها وثيقة منفصلة قائمة بذاتها.

١٧٨ - ودُعي إلى التعبير بشكل صريح عن الصلة القائمة بين المساواة بين الجنسين وبين الأولويات الأخرى في مجال السياسات، مثل الصحة والتعليم والتغذية. وقيل إن اليونيسيف ينبغي ألا تكتفي بالتركيز على المرأة والأمهات والفتيات، وإنما عليها أيضاً أن تركز على التوجهات لدى الأولاد والرجال والآباء والتماس مشاركتهم، وعلى بعض التحديات التي يواجهها الفتيان.

١٧٩ - وتناول عدد من المتكلمين مسألة المراهقة، ورأوا أن الاستثمار في المحافظة على البقاء في مرحلة الطفولة المبكرة ينبغي أن يسير يداً بيد مع كفاءة النمو السليم والصحي والتحرري للمراهقين والمراهقات. وقالوا إن الخطة الجديدة فرصة سانحة للتأكد من أن احتياجات المراهقين والمراهقات وتحدياتهم الفريدة تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل.

١٨٠ - وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف لدعمها مجموعة متنامية من الشراكات المتنوعة مع طوائف المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وحث وفد آخر اليونيسيف على تقديم صياغات أوضح للخطط التي تضعها مع الشركاء الآخرين بشأن مبادرات "الالتزام ببقاء الطفل على قيد الحياة: تجديد الوعد"، و "تهيئة عالم صالح للأطفال" و "خطة العمل العالمية المتكاملة لمنع ومكافحة الالتهاب الرئوي والإسهال". وطلب إلى اليونيسيف مشاركة خبراتها في مجال الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى الأخص في سياق نظام المنسق المقيم. وأعرب متكلم عن ترحيبه بالإشارة المحددة في مشروع الخطة الاستراتيجية للدور الداعم الذي تقوم به اللجان الوطنية لليونيسيف. واقترح أيضاً أن تدرج اليونيسيف المنظمات الدينية في فروع الخطة المتعلقة بالشراكات.

١٨١ - وعلق كثير من الوفود على إطار النتائج المقترح مطالبين بأن يكون قوياً ومتضمناً أهدافاً واضحة على صعيد الناتج والنتيجة والأثر. ورأوا أيضاً أن الإطار يتعين أن يشمل على مؤشرات محددة بشكل جيد، بما فيها مؤشرات عن النوعية مشفوعة ببيانات وأهداف لخطوط الأساس، مما يتيح لليونيسيف التحديد الواضح للإسهامات التي تقدمها في تحقيق النتائج. ورُئي أن الفرصة لا تزال سانحة لتحسين المنطق فيما بين المستويات المختلفة لسلاسل النتائج، ومن أجل تبسيط وتحسين الصياغات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف.

١٨٢ - وقيل إن الخطة تفتقر إلى مؤشرات للنتائج واضحة ومحددة وكمية يمكن إسنادها بشكل واضح إلى اليونيسيف وتجميعها ابتداءً من المستوى القطري حتى المستوى العالمي.

وأشير إلى أن ثمة حاجة أيضاً إلى وجود مؤشرات واضحة للأداء البرنامجي القطري بالقياس إلى النتائج المتوقعة، تكون مشفوعة بخطوط أساس وأهداف بيّنة. وطلب إلى اليونيسيف أن توفر مؤشرات تضمن إتاحة بيانات موزّعة على أساس نوع الجنس ونوع الإعاقة، حسب الاقتضاء وإن كان ذلك ممكناً.

١٨٣ - وقيل إنه من الأمور الحاسمة أن تكون الاستراتيجية وإطار النتائج مفهومان بسهولة لدى جمهور واسع، بدءاً من أصحاب المصلحة على الصعيد الميداني وحتى جهات صنع القرار. ورئي أنه لا بد من وجود مؤشرات أوضح على التعاون المشترك بين الوكالات في مجالات من قبيل الصحة والاستجابة لمخاطر الكوارث.

١٨٤ - وشجّع أحد الوفود اليونيسيف على أن تقوم، في سياق الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتقسيم بند الميزانية الوارد تحت مجموعة "الرقابة والضمان المستقلان في المنظمة" إلى بندين في الميزانية، بند يختص بمكتب التقييم وآخر يختص بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

١٨٥ - ونودي بأن تعبّر اليونيسيف في سياق التحضير للصيغة الختامية لمشروع الخطة عن نظريات واضحة للتغيير، كما يتسنى إيضاح الكيفية التي تُعزى بها النتائج إلى اليونيسيف مباشرة، والكيفية التي ترتبط بها النتائج بالنواتج وتقيّم بها المخاطر وتُدار.

١٨٦ - وناقش نائب المدير التنفيذي للبرامج بعض المبادرات التي تتخذها اليونيسيف لتعزيز عملها في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وأفاض مدير السياسات والممارسات في بيان مسألة تبسيط وتحسين الإبلاغ عن النتائج والنواتج والمنجزات بما في ذلك عن طريق زيادة سلاسة المؤشرات.

١٨٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## جيم - تسخير المعرفة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال

١٨٨ - عقب إدلاء نائب المدير التنفيذي للبرامج بملاحظات أولية، قام مدير مكتب البحوث بعرض تقرير عن تسخير المعرفة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.

١٨٩ - وأوضح نائب المدير التنفيذي أن اليونيسيف ركزت اهتمامها منذ عام ٢٠١٢ على إرساء أساس جديد للبحوث واتخذت خطوات لتغيير وضعية إدارة المعارف، وأقر بأن هناك مع ذلك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله وعلى الأخص من أجل الاستجابة للطلب الكبير الذي يأتي من الميدان. وقال إن التقرير يصف الجهود التعاونية التي بُذلت فيما بين مكتب

البحوث وشعبة السياسات والاستراتيجيات وشعبة البرنامج وفريق تكنولوجيا المعلومات وفريق الطوارئ والحالات الإنسانية، وشُعب ومكاتب شتى أخرى.

١٩٠ - وشرح مدير مكتب البحوث التقدم المحرز في بناء قاعدة أدلة، وملء الفجوات المعرفية، واستخدام البيانات والبحوث في التوعية لصالح الأطفال. وأكد أن اليونيسيف تحتاج إلى زيادة قدراتها على استخدام بيانات البحوث وتحسين ضمان جودة البحوث ومواصلة العمل على أخلاقيات البحث المتعلق بالأطفال. ورأى أن اليونيسيف ترغب، وهي تتطلع قُدماً، في زيادة سرعة هذا المسار ووضع جدول أعمال بحثي خاص بالأطفال يمكن أن يكون حفازاً لجمع ووضع الأولويات المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي هم الأطفال.

١٩١ - ورحب أحد الوفود باقتراح توسيع نطاق البحوث المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وشجع اليونيسيف على إجراء بحوث في المسائل النفسية - الاجتماعية. ورُئي أن المبادرة المتعلقة بإجراء بحوث تقوم إلى تدخلات مدرسية يمكن أن تعزز النهج الشامل لعدة قطاعات المشمول بالخطوة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وشدد الوفد على وثاقة صلة عمل اليونيسيف لتطوير أساليب محسنة لجمع البيانات والإحصاءات عن الأطفال ذوي الإعاقة، وأعرب عن سعادته لأن التقرير أبرز دور اللجان الوطنية في الدعوة لصالح حقوق الطفل. وتساءل الوفد عن الكيفية التي سيجري بها تمويل المسائل الشاملة لعدة قطاعات واستراتيجيات التنفيذ في سياق الخطوة الاستراتيجية الجديدة، مثل مسألة البحوث وتوليد الأدلة، وتساءل عن الكيفية التي تترجم بها الأفكار المتعلقة بتوجهات المستقبل إلى خطة عمل وميزانية.

١٩٢ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على ما أبدته من دعم لجهود اليونيسيف البحثية، ولا سيما دعمها للمجالات البحثية المقترحة، التي شُرع من خلالها في رسم خريطة للفجوات القائمة في هذه المجالات. ولاحظ أن الجانب الأكبر من التمويل سيتأتى عن طريق مجالات النتائج المختلفة المشمولة بالخطوة الاستراتيجية، التي ستوفر الإطار لخطة العمل والميزانية.

## دال - تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

١٩٣ - عرض التقرير (E/ICEF/2013/12)، كل من نائب المدير التنفيذي للبرامج، وكبير مستشاري الشؤون الجنسانية والحقوق.

١٩٤ - ورحبت مجموعة مؤلفة من ١٦ وفداً بالصراحة التي اتسم بها التحليل المشمول بالتقرير، وقالت إنها تمكنت بشكل واضح من تحديد مجموعة من التحديات الماثلة. وأشار إلى وجود تحسينات ملموسة في جمع وتوفير البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، وإن لوحظ أن التقرير السنوي للمدير التنفيذي ومشروع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لا يتصدى بشكل كافٍ لمسألة المساواة بين الجنسين.

١٩٥ - وقيل إن الآيتين القائمتين في اليونيسيف لإدارة المعارف المتعلقة بالقضايا الجنسانية على الصعيد العالمي وهما - استبيان التقييم الذاتي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اليونيسيف، "وشبكة الممارسات" المعنية بالجنسانية، أثبتتا أنهما أقل فعالية مما كان متوقعاً بسبب قلة المشاركة. وتساءلت الوفود عما يُتخذ من إجراءات لإنشاء منتدى اعتيادي يُكفل فيه التبادل والتعلم والتخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بأولويات اليونيسيف وبرامجها في مجال الجنسانية، وعما إذا كان يجري النظر في إنشاء آليات أخرى تميل بقدر أكبر إلى الجانب العملي.

١٩٦ - وقدمت الوفود أربعة اقتراحات من أجل تحسين التقدم الذي تحرزه اليونيسيف في مجال المساواة بين الجنسين هي: (أ) تدعيم مشروع الخطة الاستراتيجية بإدراج معلومات عن الأداء تراعى فيها مسألة الجنسانية؛ (ب) وضع خطة عمل متينة ومحكمة الصياغة ذات أولوية استراتيجية، يجري ربطها بوضوح بمشروع الخطة الاستراتيجية وتقدر تكاليفها وتخصص لها الأموال الكافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ (ج) كفالة تساوق معلومات الأداء في خطة العمل ذات الأولوية الاستراتيجية مع النتائج المراعية للجنسانية والمؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس في الخطة الاستراتيجية؛ (د) توضيح الصلة بين المساواة بين الجنسين ونهج الإنصاف.

١٩٧ - واقترح وفد آخر أن تقوم اليونيسيف بتلخيص الدروس المستفادة واستخدامها في تحسين تصميم المؤشرات عن طريق التعبير بشكل أفضل عن الحالة القائمة على أرض الواقع. ودعا اليونيسيف إلى أن تراعى في سياق صياغة خطة العمل الجديدة ذات الأولوية الاستراتيجية الاختلاف القائم في أحوال البلدان وفي احتياجاتها.

١٩٨ - ولاحظت مجموعة أخرى من الوفود ضرورة تناول مسألة قلة القدرات ومخصصات الموارد التي يذكرها التقرير. ورأت أن مسألة الجنسانية لا بد أن تكون أولوية مؤسسية وأن اليونيسيف تحتاج استراتيجية منهجية لدعم تشاطر الممارسات الجيدة والبرمجة المنصفة للجنسين. وذهبت إلى وجوب تحسين إدارة المشورة والأدوات والعمليات وآليات الرصد على نطاق المنظمة.

١٩٩ - ولاحظ بعض الوفود أنه يمكن بلوغ الأهداف المحددة للاستعراضات القطرية المتعلقة بالجنسين حتى في المناطق التي عُرف عنها في الماضي تخلفها عن تحقيق ذلك، ومع ذلك رأت هذه الوفود ضرورة تحقيق المزيد من النتائج في مختلف البلدان ومختلف القطاعات. ودعت اليونيسيف إلى العمل لسد الثغرات القائمة في القدرات التقنية على الصعيدين القطري والإقليمي. ورأت أهمية دعم نظام جهات التنسيق وتطبيق الاستراتيجيات القادرة على التجاوب.

٢٠٠ - واقترحت الوفود على اليونيسيف أن تواصل القيام بدور فعال في العمليات والمبادرات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ورئي ضرورة تحسين إجراءات الغربة فيما يتعلق بتحديد وجوه التعاون مع الشركاء لتحسين القدرات والخبرات ذات الصلة فيما يخص المسائل الجنسانية. ورئي أيضاً أن الإبلاغ اللاحق لا بد أن يتضمن تعريفاً واضحاً وصياغة بيّنة للقضايا الجنسانية والمساواة والتمكين والآليات حتى يكون بالمستطاع الوقوف على ما إذا كانت البرامج تنفذ الاستراتيجيات الجنسانية وتحقق النتائج في مجال الإنصاف الجنساني من عدمه.

٢٠١ - واعتمد المجلس التنفيذ المقرر ٩/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## هاء - مقترحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف

### ١ - مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة

٢٠٢ - أوضح رئيس المجلس التنفيذي أن المجلس معروض عليه سبعة مشاريع لوثائق البرنامج القطري، ومشروع وثيقتين للبرنامج القطري المشترك، علاوة على أطر اليونيسيف للنتائج والموارد لكل مشروع من مشاريع وثائق البرنامج القطري المشترك. وأضاف أن المجلس معروض عليه أيضاً وثيقة تتضمن أسباب إجراء تمديدات لبرامج قطرية جارية.

٢٠٣ - ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٧/٢٠٠٨، أفيد المجلس بالأسباب التي دعت إلى تأجيل عرض مشروع وثيقتي البرنامج القطري للمكسيك وناميبيا ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣. وتأجل أيضاً عرض مشروع البرنامج القطري لكينيا إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤.

٢٠٤ - وعرض مدير شعبة البرامج، البرامج القطرية المقترحة كما عرض تمديدات البرامج القطرية الجارية المقدمة لإقرارها، ملاحظاً أن بلدان هذه البرامج أظهرت انخراطاً والتزاماً استراتيجيين من أجل تضيق الفجوات سعياً إلى إحراز نتائج لصالح الأطفال وبناء مجتمعات

أكثر إنصافاً وتحسين توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة سبل الحصول عليها لأشد الأطفال والأسر ضعفاً.

٢٠٥ - ووفقاً للمقرر ٤/٢٠١٣، استعرض المجلس وأقر، على أساس استثنائي، وثيقة البرنامج القطري لمصر (E/ICEF/2013/P/L.3) ووثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1 و Add.3).

٢٠٦ - وذكرت ممثلة مصر أن مبادرة تعليم البنات وخلو البلد من شلل الأطفال والحملة القومية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أمثلة على التعاون الوطيد مع اليونيسيف. وشددت على أهمية توسيع نطاق الشراكات عن طريق تعبئة القادة الدينيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع العناصر البرنامجية.

٢٠٧ - وأفادت ممثلة رواندا بأن جميع البرامج التي تُنفذ من خلال نهج توحيد الأداء فصلت على احتياجات الشعب الرواندي وتوافقت مع الأولويات الوطنية. وأعربت عن التقدير لدعم اليونيسيف للبرامج الحيوية التي تستهدف رفاه الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة حتى سن المراهقة، في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والحماية ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٠٨ - وأثنت الوفود على ما تبديه حكومة رواندا من قدرة على القيادة وإمساك بزمام الأمور دعماً للعملية البرنامجية، ملاحظين أن إطار النتائج جاء جيداً بشكل معقول وأنه جرى تحديد بعض المؤشرات على مستوى النتائج، وإن كان لا يزال ممكناً زيادة توضيح بعض الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإظهار الرابطة بين حماية الطفل والعنف القائم على نوع الجنس. واقترحت الوفود أن يقوم الفريق القطري باستعراض التوصيات المتأتية من تقييم المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٠ الذي نفذ بقيادة البلد.

٢٠٩ - وذكر وفد آخر أن مكتب اليونيسيف في رواندا الذي يتولى التنسيق مع الحكومة والشركاء الإنمائيين، يحتاج إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع الشركاء، وعلى الأخص في مجالات التعليم والمياه والصرف الصحي. ودعا اليونيسيف أيضاً إلى زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية لمساعدتها في بناء قدراتها.

## غرب ووسط أفريقيا

٢١٠ - عرض المدير الإقليمي بالنيابة وثائق البرامج القطرية لبنين والكونغو والنيجر ونيجيريا وتوغو (E/ICEF/2013/P/L.4، E/ICEF/2013/P/L.5، E/ICEF/2013/P/L.6، E/ICEF/2013/P/L.7 و E/ICEF/2013/P/L.8)، على التوالي.

٢١١ - وأوضح ممثل النيجر أن البرنامج القطري جاء معبراً عن الأولويات الوطنية. وأنه بالرغم من ارتفاع معدل الخصوبة في بلده أمكن تحقيق تقدم بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومة وبفضل التعاون الدولي. واستفسر عن الطريقة التي تعمل بها اليونيسيف مع الشركاء من أجل مساعدة البلدان في تحسين أحوال الفتيات. ثم تكلم المدير الإقليمي بالنيابة فقال إن اليونيسيف عملت على هذه المسألة مع المانحين المهتمين وتشاروت مع الحكومة لتحديد أفضل نموذج للانتقال من مرحلة المدرسة الابتدائية إلى مرحلة المدرسة الثانوية وعملت أيضاً بشكل ممنهج على تأخير سن الزواج وتأخير أول حمل للفتيات.

٢١٢ - وعلق ممثل نيجيريا قائلاً إن اليونيسيف تظل شريكاً مهماً للتنمية المتمحورة حول الناس في بلده. وأضاف أن وثيقة البرنامج القطري أظهرت بعد مواءمتها مع المبادرات الإنمائية الوطنية حدوث تقدم مهم في عدد من الجوانب الإنمائية، لكن التحديات لا تزال ماثلة بالنسبة للمسائل المتعلقة بوفيات الرضع والأطفال وانتقال فيروس شلل الأطفال البري والعبء الضخم الناجم عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢١٣ - وذكر ممثل بنين أن وثيقة البرنامج القطري الجديد، التي استخلصت العبر من البرامج السابقة وجرت مواءمتها مع النمو القطري واستراتيجية الحد من الفقر، تسلط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بلده، بما في ذلك المظاهر المهمة لعدم المساواة في مجالات التغذية وسبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية والرفاه الاجتماعيين.

٢١٤ - ونوه ممثل توغو بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها اليونيسيف لبرامج التنمية الوطنية المعنية بالصحة والتعليم الأساسي والحماية الاجتماعية. وقال إنه بفضل الدعم الذي تحصل عليه حكومته من شركاء مثل اليونيسيف، استطاعت أن تخصص قدرأ أكبر من الأموال لصحة المرأة والطفل.

٢١٥ - وأشار ممثل الكونغو إلى أن حكومته حققت تقدماً مهماً في زيادة سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأضاف أن وثيقة البرنامج القطري الجديد ستعين بلده

على الإسراع بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق حماية حقوق الأطفال وعلى الأخص أشدهم ضعفاً.

٢١٦ - ولاحظ بعض الوفود أن مشروع وثيقة البرنامج القطري للكونغو تشمل مقترحين لتحسين التعليم، وأنه من الضروري زيادة عدد المؤسسات التعليمية والمعلمين، والبناء على الجهود التي تعزز وجود البيئة المراعية للطفل.

### الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢١٧ - عرض المدير الإقليمي مشروع الوثيقة القطرية لكوبا (E/ICEF/2013/P/L.2).

٢١٨ - وأفاد ممثل كوبا بأن وثيقة البرنامج القطري جاءت نتاجاً لعملية وطنية واسعة النطاق قائمة على التشراك شملت الوزارات والمؤسسات ومراكز التعلم. وأضاف أن كوبا أنجزت عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية وأنها تعمل لوضع إجراءات تستهدف تحسين نوعية هذه المنجزات وكفالة استدامتها.

### جنوب آسيا

٢١٩ - عرض المدير الإقليمي مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لبوتان (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/2013/BTN/1 و Add.3).

٢٢٠ - وقال ممثل بوتان إن نهج توحيد الأداء زاد الأثر الذي تحدته منظومة الأمم المتحدة في العملية الإنمائية في بلده. وأضاف أن الخطة الخمسية الحادية عشرة لبوتان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تركز على الاعتماد على الذات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية "الخضراء"، الشاملة للجميع، سعياً منها إلى معالجة التحديات المتعددة التي تواجهها والمتمثلة في الفقر، والضعف إزاء الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، والحضرنة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعمالة الشباب. وقال إن اليونيسيف عبّرت عن هذه التحديات والأولويات في النواتج المشمولة بالبرنامج القطري المشترك.

٢٢١ - ورحب أحد الوفود بأن وثيقة البرنامج القطري المشترك تعكس عناصر القوة النسبية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مع قيام اليونيسيف بتقديم الدعم المباشر لثلاثة من النواتج الأربعة لنهج توحيد الأداء، مركزة على التعليم والأمومة والرعاية الصحية للطفل والنهوض بالحقوق وحماية المرأة والطفل. وأضاف أن مشاركة اليونيسيف في تحسين الظروف المعيشية لكثير من الأطفال العائشين في مؤسسات تابعة للأديرة تستحق أن تلقى دعماً قوياً،

وأثنى على الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في عمليات اتخاذ القرار.

## ٢ - تمديد البرامج القطرية الجارية

٢٢٢ - تكلم مدير البرامج باسم المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فأفاد المجلس التنفيذي عن تمديد البرنامج القطري لكينيا لمدة ستة أشهر، وتمديد البرنامج القطري لأنغولا وبرنامج المنطقة للطفل الفلسطيني والمرأة الفلسطينية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين لمدة عام واحد.

٢٢٣ - وقال ممثل كينيا أن التمديد سيتيح للبرنامج التوافق مع دورة الميزنة في بلده التي تبدأ في حزيران/يونيه من كل عام.

٢٢٤ - ونوه ممثل أنغولا إلى التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

٢٢٥ - وأعرب ممثل البعثة المراقبة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة عن تقديره للمساعدة المهمة التي تقدمها اليونيسيف للأطفال الفلسطينيين والنساء الفلسطينيات في مجالات التعليم والرعاية الصحية ورعاية الأمومة والتغذية والبرامج النفسية - الاجتماعية. ولاحظ أن تمديد برنامج المنطقة حاسم بالنسبة للعام المقبل.

٢٢٦ - ولاحظت ممثلة الجمهورية العربية السورية أن وضع برنامج المنطقة الجديد سيتأجل في بلدها في ضوء حالة عدم الاستقرار التي تسودها.

٢٢٧ - وأعربت ممثلة إسرائيل عن اعتراض حكومتها على بعض المصطلحات التي استخدمتها الأمانة في معرض تقديمها للبند.

٢٢٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١٠/٢٠١٣ و ١١/٢٠١٣ و ١٢/٢٠١٣ (انظر المرفق)، وأجل إلى دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ النظر في مقرر تمديد البرامج القطرية الجارية.

## واو - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية؛ وسياسة اليونيسيف المنقحة المتعلقة بالتقييم

٢٢٩ - عرض مدير مكتب التقييم التقريرين (E/ICEF/2013/13 و E/ICEF/2013/14).

٢٣٠ - ورأت مجموعة من الوفود في التقرير السنوي نموذجاً ممتازاً للإبلاغ التحليلي الاستشاري المبني على الأدلة الذي يزود المجلس التنفيذي باستعراض واضح لعمل اليونسيف مشفوع بملاحظات مفيدة عن نقاط القوة ونقاط الضعف. ورحبت مجموعة الدول بما انطوى عليه التحليل الوارد في التقرير من صراحة ونقد ذاتي بخصوص قضايا من قبيل نطاق تغطية التقييمات ونوعيتها والطلب عليها والتوزيع المواضيعي فيها، بما في ذلك التحديات المحددة المتصلة بالتقييم في السياقات الإنسانية.

٢٣١ - وذهبت مجموعة أخرى إلى أن التقرير السنوي يظهر تحولاً صحياً في الكيفية التي يستخدم بها التقييم كأداة استراتيجية لتدعيم التعلم على نطاق المنظومة تحسناً للأداء والنتائج. وبغية مواصلة تعزيز وظيفة التقييم، شجعت المجموعة اليونسيف على اتخاذ خطوات إضافية لصقل أدوات التقييم واستخدام نتائج التقييم استخداماً استراتيجياً.

٢٣٢ - واستفسرت وفود عن الإجراءات المحددة التي سيجري اتخاذها للتصدي للمحظوتين رئيسيتين وردتا في هذا التقرير وهما: تناقص عدد التقييمات، وانخفاض نسبة تقييمات الأثر والتقييمات الشاملة.

٢٣٣ - ودعا متكلمون إلى أن تصدى السياسة لسبل بلوغ كفاية تقييمات اليونسيف كما وكيفاً وأن تقترح إعداد مزيد من التقييمات للبرامج الإنسانية الرئيسية. وطالبوا اليونسيف أن تولي اهتماماً خاصاً عند تنفيذ السياسة لضمان جودة التقييم مع التركيز خصوصاً على مسألة إدخال التحسين في هذه السياسة. وبالنسبة لاستخدام التقييمات، رأى المتكلمون أن السياسة المنقحة شددت عن حق على أهمية إجراءات المتابعة وقدمت توجيهات بشأن مسائل الانتفاع والنشر والإفصاح.

٢٣٤ - ورحب المتكلمون بمراعاة السياسة المنقحة للولايات الرئيسية المشمولة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات من خلال التشديد على ما يلي: أهمية إجراء التقييمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبناء القدرات لإجراء التقييمات المشتركة، واتباع قواعد ومعايير التقييم المعمول بها في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأعربت الوفود عن ترحيبها بمشاركة اليونسيف في مثل هذه الآليات المشتركة بين الوكالات المعنية بالتقييم وشجعتها على بذل جهود أخرى في هذا الصدد. وبالإشارة إلى ما ذكر في التقرير من ضعف القيادة في عمليات التقييم المشترك بين الوكالات وفي ترتيبات الحوكمة على نطاق الأمم المتحدة، أعربت الوفود عن ترحيبها بقيام المجلس التنفيذي بإجراء مناقشات بشأن التقييمات المشتركة ورأت في ذلك خطوة ملموسة إلى الأمام.

٢٣٥ - ورحبت الوفود بالتركيز على تخطيط التقييم والانتقال نحو كفاءة قدر أكبر من الاستقلالية لوظيفة التقييم. ورأت أن سياسة التقييم وإن ربطت بوضوح بينها وبين ولاية اليونيسيف ومهمتها بشأن حقوق الطفل، يمكن أن تحري صياغتها بصورة تربط بشكل أصح وباستفاضة أكبر بين سياسة التقييم والخطة الاستراتيجية. وأعرب المتكلمون عن دعمهم لاقتراح إعداد خطة تقييم عالمية مرتبطة بالخطة الاستراتيجية الجديدة. وذهب بعضهم إلى أن وثيقة السياسة يمكن أن تكون أكثر صراحة في التشديد على أهمية تخطيط التقييم، كشيء لا بد من فعله بالتزامن مع عملية التخطيط عموماً. ورُئي أيضاً أنه من الممكن أن يجري تدعيم عملية تخطيط التقييمات الشاملة.

٢٣٦ - وسلّطت مجموعة من الوفود الضوء على أهمية إيلاء الاهتمام في التقييم لمسائل الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات شركاء المنظمة في مجال التقييم.

٢٣٧ - وقالت بعض الوفود إنه لا بد من تخصيص الموارد الكافية لوظيفة التقييم وأعربت عن دعمها للالتزام بتخصيص نسبة ١ في المائة من المصروفات البرنامجية لأغراض إجراء التقييمات. وطالبت بأن تكون الموارد المخصصة لوظيفة التقييم مدرجة في الميزانية المتكاملة بشكل شفاف ومستقل عن الوظائف الأخرى، مع إيرادها في بند مستقل في الميزانية لضمان القدرة على التنبؤ وكفاءة التمويل الموحد. ورُئي أنه من الأهمية بنفس القدر أن يكون ممكناً تعقب مصروفات التقييم عن طريق نظم إدارة المؤسسة. وبخصوص تمويل التقييمات اللامركزية، رُئي أنه يتعين على اليونيسيف أن تنظر في إدراج مصروفات التقييم في الميزانيات البرنامجية في أثناء مرحلة البرمجة. وأنه يتعين عليها أن توجه الموارد الشحيحة للتقييمات شرط الوجهة التي تَمَسُّ فيها الحاجة إليها لأغراض التعلّم واتخاذ القرار على الصعيد البرنامجي.

٢٣٨ - وبخصوص المبادئ التوجيهية، شجعت الوفود اليونيسيف على أن توضح بجلاء أنها تتبع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، وأن تدرج إشارة صريحة إلى المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم. وذهب أحد المتكلمين إلى القول بأنه يتعين إجراء التقييمات في توافق تام مع ولاية اليونيسيف وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المساءلة الوطنية عن التنمية. وقال متكلم آخر إن المبدأ الأساسي في إجراء التقييمات ينبغي أن يكون توافر البيانات الوقائية القابلة للتحقق من أجل اتخاذ قرارات متوازنة بشأن تدابير السياسة والبرامج.

٢٣٩ - وطلبت الوفود معلومات عن الكيفية التي ترتبط بها وظيفة التقييم بوظيفة إدارة المعارف، واستخدام ذلك في تعزيز قدرة اليونيسيف كمنظمة أصيلة تعتمد في عملها على الأدلة لزيادة فعالية البرمجة والتوعية. وقيل إن السياسة يمكن أن تستفيد في هذا المجال من

وجود معلومات أكثر تحديداً عما إذا كان التحليل سيتفاعل مع المكاتب الإقليمية و/أو القطرية ويقدم لها الدعم التقييمي ويبيّن قدراتها ويوفر لها التدريب والمشورة من عدمه، والكيفية التي سيتوسلها في عمل ذلك.

٢٤٠ - وأثار المتكلمون المسألة المتعلقة بمسؤولية الإدارة العليا عن تقديم رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب التقييم، ورأوا أن عمل ذلك يكفل تماسك السياسات التقييمية ويمكن من متابعتها على نطاق المنظومة.

٢٤١ - وبخصوص اقتراح وضع خطة استراتيجية لاستكمال سياسة التقييم، ذكرت الوفود أن مثل هذه الوثيقة لا بد أن يقتصر على تفاصيل التوجيهات التنفيذية فحسب، بينما تُدرج جميع قضايا السياسة الرئيسية الأخرى ضمن سياسة التقييم ذاتها.

٢٤٢ - واقترح أن يُنص في السياسة على إدراج تقييم مواضيعي عالمي كبنء على جدول أعمال المجلس التنفيذي.

٢٤٣ - ورأت مجموعة من الوفود أنه كان بالمستطاع إجراء مزيد من المناقشات مع المجلس التنفيذي بشأن وضع السياسة المنقحة.

٢٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## زاي - تقرير توليفي مواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني

٢٤٥ - قدم مدير مكتب التقييم التقرير (E/ICEF/2013/15). ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي (٢٠/٢٠١١) أُعد أيضاً رد موجز من الإدارة بغرض الإعلام ووُضع على الموقع الشبكي لليونيسيف؛ وقد عرض مدير مكتب برامج الطوارئ هذا الرد. ولاحظ أن التقييم بات يشكل الآن عنصراً ظاهراً في تخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ في اليونيسيف؛ وأنه يجري التصدي للثغرات والتحديات سواء في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أو بالعمل المشترك بين الوكالات المتعلق ببرنامج التحول.

٢٤٦ - وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسيف لتقريرها المفيد الذي كُتب بعناية وانطوى على نقد ذاتي. وأعربت عن تأييدها لقيام روابط أوثق بين المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية. ورحبت هذه المجموعة بإدراج الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني والنتائج المتصلة بالعمل الإنساني في الخطة الاستراتيجية، وأوصت بإدخال تحسينات في مشروع إطار النتائج الحالي، مشددة على مسألة القدرة على الاحتمال. ومن جملة المقترحات التي قدمتها ضرورة زيادة العمل المشترك بين القطاعات وتقييمات الاحتياجات والاتصال والتعاون مع الجماعات المتضررة، فضلاً عن القدرة على تقدير المخاطر وإدارتها.

ورئي ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتعزيز المساءلة والأداء في نظام مجموعات العمل. ونودي بزيادة عدد التقييمات وتوسيع نطاقاتها وتحسين نوعيتها، وبأن يجري إعداد المزيد من التقييمات المشتركة. وكرر عدد آخر من الوفود المناداة بالمطلب الأخير.

٢٤٧ - وأثنى ممثل هايتي على استجابة اليونيسيف إزاء الزلزال الذي ضرب بلده في عام ٢٠١٠. وقال إن اليونيسيف كانت واحدة من أولى الوكالات التي تواجهت على الأرض وإنها قدمت الدعم الحرج بموارد قليلة. وأضاف أن اليونيسيف تستحق الثناء أيضاً لأنها أصبحت أكثر وعياً بالمخاطر وقيامها بنشر موظفيها في وقت سريع. ورأى أن أحد الدروس المستخلصة يتمثل في ضرورة أن تحتل احتياجات الأطفال المستضعفين صميم الاستجابة؛ وتدعيم مشاركة الحكومة الوطنية؛ والتفكير بطريقة خارجة عن المألوف.

٢٤٨ - وأثنى أيضاً عدد آخر من الوفود على اليونيسيف لما تقوم به من عمل إنساني، وأوصوا في الوقت ذاته بزيادة التركيز على النتائج استناداً إلى أهداف واضحة. وأكد أحد الوفود ضرورة التركيز الأشد على مسألة الإنصاف. وامتدحت اليونيسيف لقيامها بتعزيز تقييمها للعمل الإنساني مما أسفر عن تحصيل معارف ودروس مهمة يمكن أن تستنير بها السياسات والعمليات في المقر وفي الميدان، وأن تجري مشاطرتها مع الشركاء. ورئي أن التقييم يحتاج إلى تطبيق مزيد من اللامركزية وإمعان التركيز على الأولويات الأدنى مستوى. وأشار إلى ضرورة تدعيم القدرة المؤسسية في هذا المجال على كل الصعد، سواءً بالنسبة لليونيسيف أو لشركائها من الحكومات، فضلاً عن تخصيص ما يكفي من الموارد في هذا الصدد.

٢٤٩ - وعلق مدير التقييم قائلاً إنه يقدر أهمية التشديد على تحسين الإبلاغ عن النتائج وبناء القدرات على كل الصعد، لليونيسيف وشركائها سواءً بسواء. ووافق على ذلك مدير مكتب برامج الطوارئ الذي شدد أيضاً على أن اليونيسيف ستسعى إلى تعزيز الرصد في المجال الإنساني والتركيز على النواتج. وإذ لاحظ أهمية اللامركزية، أشار إلى أن العمل التقييمي يجري بالفعل على الصعيد القطري والصعيد الإقليمي. وأكد أنه سيجري باستمرار التعامل خلال عام ٢٠١٣ وما بعده مع جميع التوصيات الواردة في التقرير والتعليقات التي أبدتها الوفود.

## حاء - تقرير مكتب الأخلاقيات

٢٥٠ - قدم التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الأخلاقيات عملاً بالقرار ٨/٢٠١٠. وقد عرض التقرير (E/ICEF/2013/17) المستشار الأول لشؤون الأخلاقيات. وتقرح اليونيسيف

أن تقوم في المستقبل بوضع مؤشر أداء رئيسي جديد بشأن الأخلاقيات وإدراجه في الخطة الاستراتيجية. ويتجه المؤشر إلى التركيز في المنظمة على تعزيز ثقافة دعم الطفل وتهيئة مناخ يتاح فيه للموظفين شعور بالأمان والجدوى من الإفصاح عن آرائهم. وسوف يُدعم تطبيق المؤشر بتدريب القادة والمدربين.

٢٥١ - ولم تُبد أي تعليقات على التقرير.

## طاء - التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

٢٥٢ - عرض مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التقرير (E/ICEF/2013/AB/L.2). وعرض نائب المدير التنفيذي لإدارة الرد المقدم من الإدارة (E/ICEF/2013/AB/L.3). وقد أتيح التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٢ على الموقع الشبكي التالي: [www.unicef.org/about/execboard/files/UNICEF\\_AAC\\_Annual\\_Report\\_for\\_2012-3May2013.pdf](http://www.unicef.org/about/execboard/files/UNICEF_AAC_Annual_Report_for_2012-3May2013.pdf)

٢٥٣ - وأثنى المتكلمون على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لتقريره الشفاف الزاخر بالمعلومات وأثنوا على اليونيسيف لاستجابتها السريعة وقيامها بالتنفيذ الشامل لتوصيات التقرير. وشجع متكلمون اليونيسيف على مواصلة رصد موارد المكتب عن كثب لتمكينه من أداء المهام الموكولة إليه بنجاح.

٢٥٤ - وامتدحت الوفود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لقيامه بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢ بشأن الإفصاح العلني عن تقارير مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٢. وطلبت مجموعة من الوفود الحصول على معلومات إضافية منها، على سبيل المثال، بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها المكتب على مدار السنين. ورأت أن من شأن ذلك تمكين الدول الأعضاء من تعقب المسائل ذات الأولوية بشكل أفضل، وتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى إدخال تحسين فيما يخص المخاطر المنهجية التي تواجهها المنظمة في مجال الإدارة، والتشجيع على زيادة المساءلة. وطلبت معلومات أيضاً بشأن معدلات استكمال عمليات مراجعة الحسابات المقررة.

٢٥٥ - وأشار أحد المتكلمين إلى تقرير البرنامج الإنمائي للعام نفسه بشأن الإجراءات التأديبية المتخذة لمكافحة الغش، واستفسر عما إذا كان باستطاعة اليونيسيف إصدار تقرير مماثل.

٢٥٦ - وأعربت الوفود عن قلقها من أن ثماناً من التوصيات الثماني عشرة ذات الأولوية العالية تعلقت بتنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية واستخدام سبعة من المكاتب القطرية للأموال. ولاحظت أن مؤشرات وجود مثل هذا القصور وردت أيضاً في تقرير مراجعة الحسابات الذي قدمه مجلس المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. ورحب المتكلمون بالاستعراض الحالي الذي يخضع له النهج المنسق للتحويلات النقدية.

٢٥٧ - وطلب المتكلمون إلى اليونيسيف أن تتصدى على وجه السرعة لجميع التوصيات من أجل تدعيم الضوابط المعمول بها في المكاتب القطرية الخمسة التي حظيت بتوصيات عالية المخاطر. وأعربوا عن قلقهم بوجه خاص بشأن الضعف الذي يعترى الدعم الإداري والتشغيلي، وهو ما يمكن أن يفتح الباب أمام ارتكاب المخالفات والإخلال بمقتضيات الأمانة. وشجعوا على القيام في الوقت المناسب بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة المشاريع ومسائل الدعم الإداري.

٢٥٨ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء التوصيات الست ذات الأولوية العالية المتعلقة بإدارة استحقاقات ومكتسبات نهاية الخدمة، التي رأت أنها لا تزيد عن كونها عملية روتينية، وذلك فيما يتعلق على الأخص بتقدير تكلفة تعويض نهاية الخدمة ومبررات إنهاء الخدمة بالتراضي. وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف المحتملة، طُلب إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يتحقق بحلول نهاية عام ٢٠١٣ مما إذا كان قد تم متابعة جميع التوصيات ذات الصلة.

٢٥٩ - وطلبت الوفود معلومات بشأن متابعة التوصيات الخمس عالية الأولوية المتعلقة بالمراجعة المشتركة لنهج توحيد الأداء، الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادته. وطلب إلى اليونيسيف أيضاً تقديم معلومات بشأن كيفية التعامل مع المديرين الذين يرون أن إدارة المخاطر عملية امتثال قائمة بذاتها، بدلاً من كونها نهجاً متتاماً مع العمليات والإجراءات الأخرى.

٢٦٠ - واستفسر المتكلمون أيضاً عن التوصيات العشر التي استمرت ملفاتها مفتوحة لمدة ١٨ شهراً أو أكثر، وعمّا إذا كان مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات يرى أن الأسباب التي سبقت لتبرير التأخير مُرضية.

٢٦١ - ورد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على كل سؤال من هذه الأسئلة، وشفع ذلك في بعض الأحيان بتقديم شرح للتحسينات التي يدخلها المكتب بشكل مستمر في التقارير التي يقدمها وفي الممارسة الراهنة لتتبع تنفيذ خطة العمل المعتمدة والأولوية التي تُمنح لإصدار التقرير الموجز لعام ٢٠١٣ عن التحويلات النقدية في المكاتب القطرية.

وكرر نائب المدير التنفيذي هذه المعلومات، وأضاف أن اليونيسيف تشارك في رئاسة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتشارك أيضاً في تنقيح إطار هذا النهج. وأوضح أن معظم التوصيات غير المتبوت فيها لآماد طويلة الواردة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢، عولجت بالفعل، وأن ثمة إجراءات مهمة تُتخذ بشأن مجالات أخرى عالية المخاطر.

٢٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## ياء - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف

٢٦٣ - تأجل النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

## كاف - تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية

١ - تقرير عن الزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك وصربيا التي قام بها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف، ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

٢٦٤ - عرض التقرير جارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي. وقال إن الزيارة الميدانية للبوسنة والهرسك وصربيا أبرزت مدى المشاركة التي تقدمها اليونيسيف في هذين البلدين المتوسطي الدخل. وأضاف أن المنطقة لا تزال مستعرة بالصراع المدني وأن الزيارة أتاحت لأعضاء المكتب الاطلاع على الدور الذي تقوم به اليونيسيف في أحوال ما بعد انتهاء النزاع ومرحلة الإعمار.

٢٦٥ - ومضى يقول إن الزيارة مكّنت أعضاء المكتب من تحصيل فهم مباشر عن عمل اليونيسيف على الصعيد القطري والاطلاع على نماذج ملموسة عن التعاون الذي تسديه للحكومتين والشركاء الآخرين، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأتيح لهم متابعة انخراط اليونيسيف في أنشطة تنمية الطفولة المبكرة والحماية الاجتماعية والإدماج وحماية الطفل والصحة والتعليم. وأضاف أن الزيارة أوضحت بجلاء أن اليونيسيف المكلفة بولاية عالمية، تؤدي دوراً مهماً في البلدان المتوسطة الدخل.

٢ - تقرير عن الزيارة الميدانية إلى ملاوي التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي لليونيسيف، ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

٢٦٦ - عرضت التقرير إيدل دواير، السكرتير الثاني في البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة. وقد أوضحت أن ملاوي تمضي على مسار استيفاء الهدفين ٤ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية لكنها تعاني بعض التباطؤ في مجالات كثيرة منها تخفيض الفقر وتحسين

معدلات استكمال الدراسة الابتدائية وتخفيض وفيات الرضع والأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ودعت إلى وجوب التصدي لهذه التحديات بالاستعانة بنهج تعاوني ومنظور طويل الأجل.

٢٦٧ - ومضت تقول إن الحصول على التمويل يمكن أن يشكل قيداً خطيراً، لكن التحدي الأكثر أهمية يتمثل في الافتقار إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات إضافة إلى عدم الكفاءة المنهجية القائمة في وجوهها المتعددة على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعة والصعيد المحلي. وأكدت أن تعزيز القدرات والتصدي لأوجه الضعف المنهجي وكفالة المساءلة اعتبارات أساسية لتحقيق التقدم في الأجل الطويل. وطالبت الحكومة بمواصلة القيام بدور قيادي في وضع السياسة الإنمائية الوطنية. وأضافت أن الملكية والمسؤولية الوطنيتين محرران أساسيان لتحقيق النتائج وكفالة وجود عملية طويلة الأجل للنمو والتنمية.

### ٣ - تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى بانكوك وميانمار، ٦ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣

٢٦٨ - عرض كريس ستوكس، مستشار التنمية في الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، بالبعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى بانكوك وميانمار. وقال إن العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار تتطور بشكل سريع وإن أنشطة الأمم المتحدة تتواءم على ما يبدو بشكل جيد مع الأولويات الحكومية. وأضاف أن فريق الأمم المتحدة القطري بدلا من الاستعانة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استخدم إطاراً استراتيجياً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وُضع قبل الشروع في كثير من الإصلاحات الوطنية الراهنة الجاري تنفيذها حالياً، ولم يكن التفاوض على تأمين دعم الحكومة له قد اكتمل. وأضاف أن تغير الظروف أتاح لفريق الأمم المتحدة القطري فرصة العمل على زيادة التناسق على نطاق الوكالات.

٢٦٩ - ومضى يقول إن التقرير يتمحور حول أربعة مواضيع هي: النمو الشامل للجميع وتخفيض الفقر؛ توفير السبيل العادل للحصول على الخدمات الاجتماعية جيدة النوعية؛ تقليل مخاطر الكوارث والتغير المناخي؛ الحوكمة الرشيدة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان. وأضاف أن التقرير تناول أيضاً مسألة المساواة الجنسانية وتمكين المرأة والعمليات الإنسانية ودعم بناء السلام. وأكد أن فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار يبدي التزاماً قوياً بإجراء حوار بناء واسع النطاق مع الحكومة في جميع مستوياتها.

#### ٤ - المناقشة

٢٧٠ - أعرب ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وملاوي وميانمار عن تقديرهم لأعضاء أفرقة الزيارات الميدانية للفتهم الانتباه إلى التحديات التي يواجهها مختلف هذه البلدان. ولاحظ متكلمان آخران شاركا في الزيارات الميدانية المشتركة أن التجربة كانت قيّمة بدرجة فائقة وعلى الأخص في جانبها المتعلق بالتحادث مع المتفعين من البرامج القطرية.

#### لام - مسائل أخرى

٢٧١ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣ المقرر انعقادها في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر.

#### ميم - اعتماد مشاريع المقررات

٢٧٢ - اعتمد المجلس التنفيذي مشاريع المقررات ٧/٢٠١٣ إلى ١٤/٢٠١٣ (انظر المرفق). وقد تأجل النظر في مشروع المقرر المتعلق بتمديد البرامج القطرية الجارية.

#### نون - بيانان ختاميان من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي

٢٧٣ - أعرب المدير التنفيذي عن تقديره للمناقشات الثرية التي دارت بشأن الخطة الاستراتيجية. ومن جملة القضايا التي تناولتها هذه المناقشات أشار إلى التوصيات المتعلقة بإجراء تحسينات تتواءم مع أولويات اليونسيف بشأن سبل تعميم الحماية والمنظور الجنساني وسبل تحسين التقييمات كما وكيفا.

٢٧٤ - وأكد أنه من المحزن أن تثار مسائل سياسية أثناء الدورة. واعتبر ذلك مدعاة للأسف وكذلك مدعاة لتوخي الحذر لأن المجلس التنفيذي، مثله في ذلك مثل اليونسيف، لا بد أن يظل بمنأى عن السياسة من أجل صالح الولاية الموكولة إليه وصالح حقوق الأطفال.

٢٧٥ - أما الرئيس فطالب بضرورة أن تسود روح الانفتاح وإيجابية الحوار جميع الدورات وأن يحافظ المجلس التنفيذي على جعل مصالح الطفل الفضلى شاغله الرئيسي. ولاحظ التقدم الكبير الذي حققه المجلس التنفيذي صوب الانتهاء من صوغ الخطة الاستراتيجية. وأعرب عن ثقته في أن المدير التنفيذي وفريقه سيعرضان وثيقة مكيئة مصحوبة بميزانية متكاملة على نفس القدر من السلامة، للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

الجزء الثالث  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة  
من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## أولا - تنظيم الدورة

### ألف - بيانان افتتاحيان

٢٧٦ - رحب الرئيس بالنهج التشاوري والشامل للجميع الذي أتبع في وضع خطة اليونسيف الاستراتيجية وميزانيتها المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، اللذين سيُنظر في الموافقة عليهما في الدورة الحالية. وقد تعزّز هذا النهج الشامل من خلال موازنة عملية وضع الميزانية مع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستشمل المرحلة المقبلة المهمة الصعبة المتمثلة في التنفيذ.

٢٧٧ - وسلّط الضوء على أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، فأشاد بموظفي اليونسيف الذين يعملون لمساعدة الفتيات والفتيان السوريين المتضررين من النزاع.

٢٧٨ - وأعرب عن تقديره لعقد جلسة خاصة تركز على عمل اليونسيف لصالح الأطفال ذوي الإعاقة. وقال إنه من الضروري إعمال حقوق هؤلاء الأطفال في جميع جوانب حياتهم. وقد شدّد تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣ على الأطفال ذوي الإعاقة، حيث أكد أنه لا ينبغي وصف الأطفال بإعاقته، بل ينبغي أن يعاملوا على أنهم أشخاص متفردون لديهم كدبتهم وإسهاماتهم الخاصة بهم في المجتمع. ومن شأن التسليم بذلك أن يتطلب تغييرا عميقا في الممارسات والمواقف، بما في ذلك ما يتصل منها بالمنظور الجنساني، وفي القوانين والسياسات.

٢٧٩ - وأشار المدير التنفيذي، في كلمته الافتتاحية، إلى أن الأزمة في الجمهورية العربية السورية والدول المجاورة تتطلب اهتماما عاجلا. ووصف عدّة أنشطة رئيسية تضطلع بها اليونسيف وشركاؤها للتخفيف من حدة الأزمة، بدعم سخي من المانحين. وشدد على أن المنظمة ستبقى وستُحرز نتائج لصالح الأطفال إلى أقصى حد ممكن، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الأموال. وأشاد بالموظفين العاملين هناك وفي سائر حالات الأزمة في جميع أنحاء العالم، وطلب إلى الوفود أن تتوقف برهة لتكريم تفانيهم وشجاعتهم. وصفّت الوفود تكريما للموظفين.

٢٨٠ - ثم انتقل المدير التنفيذي إلى تناول خطة ما بعد عام ٢٠١٥، حيث أوضح أن اليونسيف تلتزم بوضع الأطفال والإنصاف في صميم أعمالها. وقال إن المجتمع الدولي يقع على عاتقه واجب إعمال حقوق الأطفال - وخاصة الفئات الأكثر ضعفا - في الصحة والتعليم والحماية والمشاركة. ودعا إلى التغلّب على الحواجز والعقبات لتحقيق الأهداف القائمة على الإنصاف. ويمكن القيام بذلك عن طريق زيادة قدرة الأشخاص والأسر الأكثر

حرمانا على الاستفادة من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة كل من الطلب والعرض. وقال إنه من الضروري أيضا التغلب على العوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز بيئة داعمة من شأنها أن تمكن الفقراء من الحصول على الخدمات الأساسية واستخدامها. وتشمل هذه البيئة القوانين واللوائح والموارد والجهود الرامية إلى وضع حد للتمييز والإقصاء.

٢٨١ - ومضى قائلا إن اليونيسيف تسعى إلى الأخذ بوسائل عملية للمساعدة في وضع خطة فعالة ومستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أن المنظمة قد أنشأت فريقا معنيا بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ويعمل الفريق بنجاح لإدراج المسائل الخاصة بالأطفال في صميم المناقشات، بما في ذلك ما يحدث في إطار الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ستدعم المنظمة خطة التنمية هذه من خلال خططها الاستراتيجية الجديدة وميزانيتها المتكاملة، اللتين تمتدان طوال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتنخرط أيضا في مناقشة اليونيسيف الثالثة (UNICEF 3.0) بشأن المستقبل، وكذلك في مبادرة تحسين الكفاءة والفعالية.

## باء - إقرار جدول الأعمال

٢٨٢ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2013/19).

٢٨٣ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أفاد أمين المجلس التنفيذي بأنه تم استلام وثائق تفويض ٢١ وفدا مراقبا، بما في ذلك وفدا منظمين حكوميين دوليين، ومنظمة غير حكومية واحدة، و ٦ من لجان اليونيسيف الوطنية.

## ثانيا - مداوات المجلس التنفيذي

ألف - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٨٤ - عرض أمين المجلس التنفيذي برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ (E/ICEF/2013/20).

٢٨٥ - وذكر الرئيس الحضور بأن برنامج العمل لعام ٢٠١٤ ينبغي أن يسترشد بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢٨٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## باء - خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: إعمال حقوق كل طفل، وبخاصة أشد الأطفال حرمانا (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروع خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والوثائق الداعمة التي تحتوي على مؤشرات الأداء الرئيسية وإطار النتائج (E/ICEF/2013/21 و Add.1). وقد نشرت وثيقة تكميلية بشأن "نظرية التغيير" في موقع اليونيسيف على الإنترنت. وقدم نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، الوثائق التي عرضها مدير السياسات والاستراتيجية. ولخص التحسينات الرئيسية التي أدخلت على الخطة منذ أن عُرض مشروعها على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣. وجاءت التحسينات استجابة للتعليقات القيمة أبداها أعضاء المجلس التنفيذي وغيرهم.

٢٨٨ - وأعربت جميع الوفود التي قدمت مداخلات بحماس عن تأييدها للخطة الاستراتيجية. وأشاد الكثيرون بتركيزها على الإنصاف، بما في ذلك ما يتعلق بالأطفال المستضعفين والمهمشين، وفي إعمال حقوق الأطفال، خاصة من يعانون من إعاقات، وعلى المساواة بين الجنسين. كما حُظيت عدة جوانب من الخطة بالإشادة، ومنها: المطابقة الوثيقة للموارد والأولويات، والتآزر بين النتائج، والأهداف الطموحة، والاهتمام بمواءمة متابعة توصيات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وربط العمل الإنساني بالتنمية، والتركيز على الإدارة القائمة على النتائج.

٢٨٩ - وأعرب الكثيرون عن الثناء على العملية التشارورية التي اتبعت في وضع الخطة والتي اتسمت بالانفتاح والشفافية والشمول. وأوصوا بأن تشرك اليونيسيف المجلس التنفيذي على نحو وثيق في الاستراتيجيات والخطط المراد تنفيذها في المستقبل.

٢٩٠ - ومن شأن الخطة الاستراتيجية، مقترنة بالميزانية المتكاملة لليونيسيف، أن تُمثل إسهاما رئيسيا لليونيسيف في تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وفي سد الثغرات المتبقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يكون لها تأثير بعيد المدى في هذا الصدد. وذكر أحد الوفود أن إحدى خصائص الخطة الأكثر أهمية هي وصفها الواضح التفصيل للتغيرات في بيئة التنمية العالمية، التي أتاحت سياقاً تدرج فيه الخطة. وقال وفد آخر إن الخطة تتناسب تماما مع الخطوط العريضة المستجدة لخطة تنمية مستدامة جديدة، تكون أولويتها القصوى هي القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، "مع الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب". وأعرب عن التقدير للأسلوب الذي ستعالج به اليونيسيف القضايا المصيرية في السنوات

المقبلة، مثل نوعية التعليم، وتمكين الفتيات والنساء، وحماية الأطفال. وإضافة إلى الأطفال ذوي الإعاقة، أوصى أحد الوفود بأن تُدرج اليونيسيف مكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة الأطفال، كعنصر قوي في خطة الحماية التي تنتهجها.

٢٩١ - وأعرب عن تأييد قوي للنهج القائم على حقوق الإنسان. وأوصت مجموعة من الوفود بأن تكون مبادئ العمل التنفيذي لليونيسيف هي المساواة والمشاركة والشفافية وعدم التمييز. وذكرت تلك المجموعة أيضا أن المسؤولية الرئيسية لليونيسيف هي مساعدة الحكومات على تنفيذ توصيات الهيئات التعاقدية.

٢٩٢ - وشجعت اليونيسيف على مواصلة تحسين مؤشرات الخطة الاستراتيجية الواردة ضمن إطار النتائج. فأوصي، على سبيل المثال، بأن تقيس المؤشرات أوجه عدم المساواة الاجتماعية والتمييز بين الفئات المستضعفة، بما في ذلك جماعات السكان الأصليين.

٢٩٣ - وأوصى بعض الوفود بأن توفر مؤشرات نتائج الخطة الاستراتيجية وخطة العمل المقبلة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ توجيهات قوية بشأن كيفية تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في الأنشطة التنفيذية. وجرى التشديد على الأهمية البالغة لاستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وكذلك التركيز على المساواة بين الجنسين في النزاعات المسلحة.

٢٩٤ - وشجعت مجموعة من الوفود اليونيسيف على أن تعرض الوثيقة النهائية بشأن نظرية التغيير على المجلس التنفيذي، ويفضل أن يكون ذلك في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، وعلى أن تكون الوثيقة مرفقا رسميا بالخطة الاستراتيجية. واقترح، على وجه الخصوص، أن توضح هذه النظرية الكيفية التي تعمل بها اليونيسيف مع مختلف شركائها وكيفية تقييم مخاطر عدم تحقيق نتائج، مع إيضاح الكيفية التي يمكن بها التخفيف من حدة المخاطر.

٢٩٥ - وشجعت عدة وفود اليونيسيف على زيادة قدرتها على إدارة المخاطر في هذا المجال والحفاظة على نظامها المركزي لإدارة المخاطر. وأعرب، في هذا الصدد، عن التأييد لأولويات مكتب المراجعة الداخلية والتحقيقات، المبينة في الخطة، ولتعزيز التقييم. وسئلت اليونيسيف عن السبل التي يمكن أن تواصل بها تحسين نظام إدارة المخاطر على نطاق المنظمة.

٢٩٦ - وأشاد عدد من الوفود باليونيسيف على دعمها لتنسيق التنمية في الأمم المتحدة، بما في ذلك تحقيق الاتساق. وأقرّ البعض بمشاركة المنظمة النشطة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشجعوا على تقديم المزيد من الدعم لمبادرات "توحيد الأداء" و "أمم متحدة واحدة". وحذر أحد الوفود من أن هذا العمل التعاوني ينبغي أن يهدف إلى تبسيط

الإجراءات واستخدام أموال الجهات المانحة، ولا ينبغي أن ينال من ولايات فرادى الوكالات، مما يمكن أن يؤدي إلى فقدان إحدى الميزات النسبية.

٢٩٧ - وكانت الشراكة موضوعاً رئيسياً للتعليقات. ولوحظ أن التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء ينبغي أن يظل أولوية في عمل اليونيسيف. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي أقرت به الخطة الاستراتيجية. ويعد جمع الأموال من القطاع الخاص جانباً مهماً آخر في الشراكة. وأثنى العديد من الوفود على اليونيسيف بفضل نهجها المبتكر في هذا المجال، مما ساعد على زيادة دخل المنظمة. وجرى الترحيب بصفة خاصة بالنجاح في جمع أموال من القطاع الخاص لصالح الموارد العادية.

٢٩٨ - وأعرب عن الإشادة باليونيسيف على التشديد على الرصد والأدلة، وتعزيز التقييم القائم على القرائن، وتشجيع نظام رصد النتائج من أجل تحقيق الإنصاف في عملها وعمل شركائها. وأوصت مجموعة من الوفود بأن تُعزَّز اليونيسيف نظم الرصد الآتية التابعة للحكومات والشركاء من خلال النظام المذكور، مع التركيز بصفة خاصة على الحواجز والعقبات التي يواجهها الأطفال والأسر الأشد حرماناً. وقالت الوفود إنّه من المهم استخدام وتعزيز النظم الوطنية لجمع البيانات بغية الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٢٩٩ - وشددت عدّة وفود على أهمية الابتكار، حيث أعادت تأكيد الآراء التي أعرب عنها المدير التنفيذي. ولوحظ أن الابتكار باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يعزز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. وشجّعت اليونيسيف على البحث عن المزيد من الفرص لإدماج الابتكار في عملها ودعم تبادل أفضل الممارسات.

٣٠٠ - وذكر أحد الوفود أن نهج اليونيسيف في الحفاظ على مستوى وجودها الفعلي في بلدان البرامج يمكن أن يكون قدوة لغيرها من الصناديق والبرامج والكيانات الميدانية في منظومة الأمم المتحدة. وقيل إنّه من المهم تقاسم الخبرة الإيجابية لليونيسيف في هذا المجال.

٣٠١ - وشجّعت اليونيسيف على تعزيز دعمها لأقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، مع التركيز على أخذ زمام المبادرة على الصعيد الوطني. وشددت عدّة وفود على أهمية توفير التوجيه التقني لهذه الدول ودعم قدرة البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المتوسطة الدخل لتحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق النتائج. وفي حين أن اليونيسيف قد انتقلت في دعمها للبلدان المتوسطة الدخل إلى تقديم المساعدة على الحد من أوجه التباين وتعزيز الشراكات الوطنية وبناء القدرات التقنية، فيجب أن يستمر تركيز الجهود في العديد من هذه البلدان

على القضاء على الفقر، وتعليم الأطفال، وتمكين الفتيات والنساء والشباب، وتوفير الخدمات الصحية للجميع.

٣٠٢ - وفيما يتعلّق بالعمل الإنساني، فقد شجّعت اليونيسيف على تعزيز الروابط بين النتائج الإنسانية والإنمائية حيثما كان ذلك ممكنا، وتعزيز القدرة على الصمود.

٣٠٣ - وردا على هذه التعليقات، وعد مدير شعبة السياسات والاستراتيجية بإجراء حوار مستمر مع المجلس التنفيذي وسائر أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ومن شأن ذلك أن يشمل الإبلاغ عن الآليات والشراكات والعمل في مجال الإعاقة وخطة العمل المقبلة للمساواة بين الجنسين. وقال إن اليونيسيف تسلّم بأهمية البيانات عن الفئات المحرومة والمستضعفة والمهمشة، بما في ذلك البيانات المصنفة، ويجري بالفعل جمع هذه البيانات. وأشار إلى أن خطط اليونيسيف للإبلاغ عن تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات، بما في ذلك من خلال عدم تقديم تقرير منفصل عن تنفيذ هذا الاستعراض، تعد جزءا من الجهد الذي تبذله اليونيسيف لتحقيق الكفاءة والفعالية، مما سيوفر موارد كبيرة. وأكّد على دعم اليونيسيف المتزايد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية تضمنت مؤشرا محددًا بشأن هذه المسألة إضافة إلى المؤشرات العشر المشتركة. وقال إن التعلم بين البلدان وفيما بينها هو طريق المستقبل.

٣٠٤ - وقالت نائبة المدير التنفيذي لشؤون البرامج إن اليونيسيف ستعمل مع المجلس التنفيذي على وضع الخطة الاستراتيجية موضع التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في عنصر الإدارة القائمة على النتائج، الذي يعد عنصرا جديدا في هذه الخطة. وشددت على أن تعزيز المساواة بين الجنسين يقع في قمة أولويات اليونيسيف، فقالت إن خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين ستركز على النتائج والعمل البرنامجي الميداني فيما يتصل بمجالات النتائج السبعة للخطة الاستراتيجية. وسيكون هناك تشاور على نطاق المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين سيعقد في بانكوك في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣٠٥ - وأشاد المدير التنفيذي بموظفي اليونيسيف وأعضاء المجلس التنفيذي على العمل الشاق الذي قاموا به في وضع الخطة الاستراتيجية. وأكد لأعضاء المجلس أن تنفيذ الخطة سيكون متسقا مع توصيات استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات.

٣٠٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## جيم - التعاون البرنامجي (البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - الموافقة على وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المنقحة التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

٣٠٧ - وفقا لمقررات المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، على وثائق البرامج القطرية المنقحة لبنين وتوغو وكوبا والكونغو والنيجر ونيجيريا، وعلى إطار النتائج والموارد الخاص باليونيسيف، وعلى وثيقة البرنامج القطري المشترك لبوتان.

٢ - مشاريع وثائق البرامج القطرية وبرامج المناطق والموجزات الإقليمية لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية (البندان ٥ (ب) و ٥ (د) من جدول الأعمال)

٣٠٨ - عقب مقدمة أدلى بها مدير شعبة البرامج، عُرضت ثلاث وثائق لمشاريع برامج قطرية وبرامج إقليمية بحسب المنطقة، إلى جانب موجزات إقليمية لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية.

## الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣٠٩ - قدّم مدير شعبة البرامج لمحة عامة عن البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج (E/ICEF/2013/P/L.17) والموجزين الإقليميين لاستعراضات منتصف المدة (E/ICEF/2013/P/L.13)، اللذين شملا البرنامجين للعراق ولبنان.

٣١٠ - ورحبت ممثلة قطر بالبرنامج المقترح، كما أكدت على النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من الشراكات بين اليونيسيف ومنطقة الخليج. وسلطت الضوء على عمل بعض المؤسسات الوطنية، مثل مؤسسة قطر وقطر الخيرية، التي أنشئت لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٣١١ - وشكرت ممثلة لبنان اليونيسيف على دعمها لجهود بلدها من أجل إعادة بناء مؤسساته وتحقيق التنمية والسلام والاستقرار. وأشارت إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتقليص الفجوة بين الأهداف والتطلعات والتحديات التي تواجهه، وخصوصا الزيادة المستمرة في عدد اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين يعبرون الحدود إلى لبنان، وهو ما يمثل عبئا ثقيلا على بلدها. وقالت إن الحكومة تتطلع إلى مواصلة العمل مع اليونيسيف وجميع الشركاء للمضي قدما في تحقيق أولويات بلدها على الرغم من الاضطرابات الإقليمية.

٣١٢ - وعلمت عدّة وفود على استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري العراقي، فرحبت بالنتائج التي تحققت وأهمية اليونيسيف المتزايدة في ضوء أن العديد من شركاء التعاون ينسحبون تدريجياً من هناك. وفي حين أن بعض الوفود قد أيدت التركيز المقترح لدمج منع النزاعات وإدارتها، إلى جانب زيادة الحضور الميداني لليونيسيف، فقد ذكرت أنها كانت تتوقع إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لقدرات اليونيسيف وأساليب عملها، والتحديات المرتبطة بالتنفيذ وتحقيق النتائج المتوقعة، وحشد الموارد. وشجعت اليونيسيف على متابعة العمل في مجال وضع المعايير في العراق، بما في ذلك تقديم تقارير إلى لجنة حقوق الطفل.

٣١٣ - واعترف المدير، في معرض رده، بمدى أزمة اللاجئين في لبنان، مشيراً إلى أنها تهدد بتبديد المكاسب التي تحققت للأطفال هناك، وخاصة لأطفال اللاجئين وأسرهم. كما أشار إلى أن ارتفاع مستويات العنف في العراق لها تأثير مباشر على الاستفادة من البرامج التي يمكن أن تضطلع بها اليونيسيف وسائر الشركاء الإنمائيين، وبالتالي من جودة تلك البرامج.

#### أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

٣١٤ - قدمت المديرية الإقليمية لمحة عامة عن استعراضات منتصف المدة للمنطقة (E/ICEF/2013/P/L.11)، التي شملت البرامج القطرية لأرمينيا والبوسنة والهرسك وتركمانستان وطاجيكستان.

٣١٥ - وأشار ممثل أرمينيا إلى أن بلده يمضي على الطريق الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وقال إن حكومة بلده تقر بأن العديد من التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك ما يتعلق بتوسيع نطاق الخدمات المجتمعية للأسر بغية الحيلولة دون إلحاق الأطفال بالمؤسسات، وبتكامل الخدمات الاجتماعية، وتعزيز صحة الأمهات، وتحسين التعليم الشامل للجميع. وأعرب عن ترحيب الحكومة بمساعدة اليونيسيف في صياغة الكثير من السياسات الاجتماعية التي ترتبط بحماية الطفل وقضاء الأحداث والتعليم الشامل للجميع.

٣١٦ - وقالت ممثلة البوسنة والهرسك إن المؤسسات على جميع المستويات قد أقامت شراكات مع اليونيسيف لتعزيز التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وإصلاح القضاء وحماية الطفل. واستدركت قائلة إنه على الرغم من الإنجازات الكبيرة في أعمال حقوق الطفل، فثمة حاجة إلى المزيد من التعاون للوفاء بمعايير الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وقالت إن الأزمة الاقتصادية ومسائل الحوكمة قد أفضت إلى تباطؤ قوة دفع الإصلاحات، وأثرت

سلبا على الاندماج الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا في البلد. وقد أثر ذلك، بصفة خاصة، على حماية الأطفال من إساءة المعاملة والعنف وتسجيل الأطفال حديثي الولادة.

٣١٧ - وذكرت ممثلة الاتحاد الروسي أن حكومة بلدها تؤيد التدابير الرامية إلى تحسين نظام رعاية الأطفال في المنطقة، وخاصة للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال في المناطق الريفية وفي المجتمعات التي تعاني من الحرمان في المناطق الحضرية والأسر المهاجرة، والمراهقين المعرضين للتهميش والوصم. وقالت إنه من المفيد إجراء التقييمات القطرية للحصول على بيانات من أجل وضع استراتيجيات المساعدة الإنمائية في المنطقة، خاصة مع استمرار تعرض الدول للصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية.

٣١٨ - واعترفت المديرية الإقليمية، في معرض ردها، بالجهود المتواصلة التي تبذلها أرمينيا لحماية الأطفال من خلال مخصصات ميزانيتها على الرغم من الصعوبات المتبقية من الأزمة الاقتصادية. وقالت إن اليونيسيف على استعداد لتسهيل تبادل الخبرات مع الدول في المنطقة وسائر أجزاء العالم التي تواجه تحديات مماثلة. وتستبشر اليونيسيف بجهود البوسنة والهرسك لتعزيز تسجيل الموالي.

### شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٣١٩ - قدّم المدير الإقليمي لحة ماملة لمشروع وثيقة البرنامج القطري لناميبيا (E/ICEF/2013/P/L.16) وموجز استعراضات منتصف المدة للمنطقة (E/ICEF/2013/P/L.12)، الذي شمل البرنامجين القطريين لبوتسوانا وبوروندي. كما قدم عرضا موجزا بشأن حالة تفشي شلل الأطفال في المنطقة في الآونة الأخيرة.

٣٢٠ - وقال ممثل ناميبيا إن مشروع وثيقة البرنامج القطري يعد جزءا لا يتجزأ من شراكة أوسع نطاقا مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأشار إلى النتائج الرائعة التي تحققت بدعم من اليونيسيف في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل، على الرغم من أن التغذية لا تزال تمثل تحديا بسبب تعرض البلد للجفاف. وأشار إلى أن حكومة بلده قامت، بدعم من اليونيسيف، بتوسيع نطاق برنامج رعاية الأطفال ليشمل جميع الأطفال الفقراء والمستضعفين. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال ناميبيا تواجه قيودا في القدرات ونقص المهارات في العديد من القطاعات، ومن أوجه عدم المساواة الكبيرة في الإيرادات والنتائج الاجتماعية، بجانب استمرار التعرض للكوارث الطبيعية.

٣٢١ - وأشار أحد الوفود إلى النجاح في إقامة تعاون ثنائي بين بلده وناميبيا في مشاريع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى إمكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى في ميداني

الصحة والتعليم. كما قُدِّم الدعم من خلال التعاون إلى خدمات صحة الأم ومشروع للتغذية. وذكر أن بلده قدم الدعم في وضع مشروع وثيقة البرنامج القطري، خاصة وأنها تضمنت زيادة تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء.

٣٢٢ - وأعرب ممثل بوروندي عن امتنان بلده للدعم الذي تقدمه اليونيسيف والمجتمع الدولي. وسلط الضوء على الفقر باعتباره تحديا كبيرا مع خروج البلد من مرحلة ما بعد النزاع. وقال إن الحكومة قد بذلت جهودا كبيرة لدعم الأطفال، كما يتجلى في الرعاية الصحية للأطفال دون سن الخامسة، والتعليم الابتدائي المجاني، وخدمات الرعاية الصحية للأمهات. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لبوروندي.

٣٢٣ - وقال ممثل بوتسوانا إن حقوق الطفل لا تزال تمثل أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، بجانب الصحة والتعليم، التي تستأثر بجزء كبير من الميزانية الوطنية. ومضى قائلاً إن الشراكة مع اليونيسيف قَدِّمَت الدعم في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وساعدت على وضع سياسات واستراتيجيات رئيسية في مجال التغذية، والقضاء على الملاريا، والقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وشدد على حاجة بلده المستمرة إلى المساعدة، كما لا تزال هناك تحديات، وخاصة في مجال تحسين نوعية التعليم، ولا سيما بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال خارج المدرسة. وقال إنه ينبغي التركيز بصفة خاصة على تنفيذ قانون الطفل (لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها) والخطة الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ للإجراءات المتعلقة بالأيتام والأطفال المستضعفين.

٣٢٤ - وأقر المدير الإقليمي، في معرض رده، بالتعليقات المؤيدة التي أبدتها الوفود، وأشار إلى التعاون الهام القائم بين حكومة ناميبيا والوكالة اليابانية للتعاون الدولي واليونيسيف.

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٢٥ - عرض المدير الإقليمي لمحة عامة لمشروع وثيقة البرنامج القطري للمكسيك (E/ICEF/2013/P/L.15)، وموجز استعراضات منتصف المدة الإقليمية (E/ICEF/2013/P/L.10)، الذي يشمل البرامج القطرية للأرجنتين وإكوادور وغواتيمالا.

٣٢٦ - ورحبت ممثلة المكسيك بالتعاون مع اليونيسيف، وسلطت الضوء على الجهود المشتركة للحد من أوجه التباين، والتي أثرت بصفة خاصة على الفئات المستضعفة في البلدان المتوسطة الدخل. وقالت إن التنمية غير المتكافئة أدت إلى التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية، مع انخفاض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية ولكن ليس في المناطق الريفية. وقالت إن المكسيك قد شارفت على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وتواصل الجهود لتحسين صحة الأمهات. وقالت إن الحكومة تريد تطوير المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بشأن التعاون مع اليونيسيف والمشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب بحيث يتسنى أن تستفيد بلدان أخرى من جهود بلدها في مجال التنمية.

٣٢٧ - وأشارت ممثلة غواتيمالا إلى أن الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي إلى البلد قد أتاحت له رؤية الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برامج للأطفال والشباب. وأضافت أن سكان غواتيمالا يتميزون بصغر السن، حيث تقل سن نصفهم عن الثامنة عشر وربع السكان أطفال دون السادسة من العمر. وذكرت أن البلد لديه أيضا مجموعة السكان الأصليين، وهي مجموعة تعاني على نحو غير متناسب من مساوئ تحرص الحكومة على مكافحتها. وذكرت أن البلد لم يحرز تقدما كافيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب تعرضه لكوارث طبيعية. وأعربت عن امتنان غواتيمالا للمساعدات الإنسانية التي قدمتها اليونيسيف بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

٣٢٨ - ورحب المدير الإقليمي، في معرض رده، بالتعليقات القيمة التي أبدتها الوفود وأعرب عن ثقته في أن التعاون الوثيق مع الحكومات والشركاء في المنطقة لن يفتأ يتزايد.

### غرب ووسط أفريقيا

٣٢٩ - قدم المدير الإقليمي عرضا مجملا لموجز استعراضات منتصف المدة الإقليمية (E/ICEF/2013/P/L.14)، الذي شمل البرنامج القطري لكوت ديفوار.

### ٣ - تمديد البرامج القطرية الجارية (البند ٥ ج)

٣٣٠ - تتضمن الوثيقة E/ICEF/2013/P/L.18 الطلبات الواردة للتمديدات التالية: التمديد الثاني على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطريين لغينيا - بيساو ومالي؛ والتمديد لسنة واحدة بعد التمديد لمدة سنتين لباراغواي؛ والتمديد الثالث على التوالي لسنة واحدة للبرامج القطرية لتونس والجمهورية العربية السورية ومدغشقر، والتمديد لمدة سنتين ونصف للبرنامج القطري لجنوب السودان.

٣٣١ - وعقب مناقشة بندي جدول الأعمال ٥ (ب) و ٥ (د)، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٣. كما اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٣، بشأن وثيقة البرنامج القطري لكينيا، والمقرر ١٩/٢٠١٣، بشأن تمديد البرامج القطرية الجارية (انظر المرفق).

## دال - ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (البند ٦)

٣٣٢ - عقب قيام نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية بتقديم ملاحظات استهلاكية، عرض المراقب المالي الميزانية المتكاملة ومرفقها (E/ICEF/2013/AB/L/4 و Add.1). كما كان متاحاً للعلم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ميزانية اليونيسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2013/AB/L.6).

٣٣٣ - وقال المراقب المالي إن الميزانية المتكاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتحدد لأول مرة الكيفية التي ستُخصَّص بها الموارد الإجمالية لنتائج البرامج ونتائج فعالية المنظمة وكفاءتها. ويُمكن أن يُجرى ذلك وفقاً لفئات التكاليف التي يوافق عليها المجلس التنفيذي وتجري مواءمتها فيما بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٣٤ - ورحبت الوفود بالميزانية المتكاملة وصلتها القوية بالخطة الاستراتيجية، وبتعزيزها على الإنصاف. وذكُر أن توفير الموارد المبين في الميزانية المتكاملة يعد وسيلة لتحقيق النتائج الطموحة التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية. ومن شأن الإرادة السياسية مقترنة بما يُحشد من استثمارات مالية أن تؤدي إلى تحسن كبير في حياة الفقراء والمهمشين، وخاصة الأطفال. وذكر أن يسر استخدام الميزانية المتكاملة، حيث يتجلى ارتباط الموارد بالنتائج السبع، من شأنه أن يساعد على ضمان استخدام كل دولار بقدر الإمكان لتحقيق النتائج المخطط لها. ومن شأنه أيضاً أن يعزز الشفافية والفعالية. وذكرت عدة وفود أن اليونيسيف يمكنها أن تعزز فعالية الميزانية كأداة لدعم تنفيذ أولويات الخطة الاستراتيجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح أن يتناول استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة التحديات التي لا تزال تواجه تحقيق الميزنة القائمة على النتائج وما إذا كانت منهجية استرداد التكاليف تلي توقع استرداد التكلفة الكاملة الذي يدعو إليه استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات.

٣٣٥ - وعلقت بعض الوفود على أن العرض المنسق للميزانيات المتكاملة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يعد فرصة لرؤية المدى الذي بلغته عملية إصلاح الميزانية المشتركة والمدى الذي يمكن أن تبلغه في المستقبل.

٣٣٦ - وأعرب عن الشناء على اليونيسيف بشأن الزيادة المتوقعة في المساهمات في الموارد العادية (الأساسية)، التي من شأنها وقف الاتجاه التنزلي الذي شهدته في السنوات السابقة. وتأتي هذه الزيادة في وقت تسود فيه الصعوبات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وهي شاهد على الثقة التي تحظى بها اليونيسيف لدى شركائها والجهات المانحة. ووُجِّه شكر خاص إلى

اللجان الوطنية لليونيسيف والمكاتب القطرية، لا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، لما بذلته من جهود هائلة في حشد الموارد من الجهات المانحة الخاصة.

٣٣٧ - وفي التعليقات على كل من الميزانية المتكاملة والخطة الاستراتيجية، أُعرب عن دعم قوي لتخصيص المزيد من الموارد لنفقات البرامج و للزيادة في الحد الأدنى لتخصيص الموارد العادية للبرامج القطرية، من ٧٥٠ مليون دولار إلى ٨٥٠ مليون دولار. وتساءلت بعض الوفود عن مبررات الاقتراح الأخير.

٣٣٨ - ورحبت الوفود بالانخفاض المتوقع بنسبة ٥ في المائة في التكاليف الإدارية وتكاليف مؤسسية أخرى. وعلق أحد المتكلمين على أن ذلك يبين الانضباط المالي الذي تمارسه اليونيسيف على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية. وطلبت عدة وفود أخرى مزيداً من المعلومات حول أسباب هذا الانخفاض وما إذا كان حصيلة وفورات ناتجة عن إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي. وإضافة إلى ذلك، أوصت الوفود بأن تواصل اليونيسيف خفض التكاليف الإدارية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسفر.

٣٣٩ - وأعرب عن الثناء على اليونيسيف لتنفيذ الميزنة القائمة على النتائج وشجعت على مواصلة عملها الممتاز في صقل مؤشرات الأداء إلى جانب تدابير لقياس ما تحقق من نتائج.

٣٤٠ - وفي حين أيدت إحدى المجموعات الإقليمية اقتراحاً لزيادة نسبة إجمالي الموارد المستخدمة للأنشطة الإنمائية، فقد طلبت من اليونيسيف زيادة هذه الموارد بأضعاف متعددة من أجل مواجهة تحديات التنمية التي تؤثر على الأطفال. كما جرى الترحيب باقتراح زيادة الموارد من أجل حماية الطفل والإدماج الاجتماعي. وذكر أن ذلك يتسق مع التزام اليونيسيف بزيادة تركيز اهتمامها بمعالجة حقوق الأطفال، لا سيما من يعانون من إعاقات. وفي الوقت نفسه، أثير سؤال بشأن الانخفاض الواضح في الموارد المخصصة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٤١ - وذكرت الوفود أنه من المهم أن تولي المنظمة ما يلزم اهتماماً لتحديد وإدارة المخاطر التي تواجه تنفيذ البرنامج في أقرب فرصة. ووجهت الدعوة إلى اليونيسيف كي توفر الموارد اللازمة لدعم القدرات المؤسسية والوطنية بغية تعزيز اتخاذ القرارات مع التبصر بالمخاطر وإجراء عمليات التقييم. وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لزيادة المخصصات لمكتب التقييم. وطلبت المجموعة نفسها توضيحاً بشأن الموارد المخصصة لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٣٤٢ - كما سئلت اليونيسيف عما يلي: (أ) التوزيع السنوي لخطّة الموارد المتكاملة؛ (ب) ما إذا كان ستحافظ على تجنّب نسبة ٧ في المائة من الموارد العادية؛ (ج) الوقت الذي ستُطع فيه المجلس التنفيذي على نتائج ممارسة الكفاءة والفعالية، بما في ذلك الآثار المترتبة على الميزانية؛ (د) الكيفية التي ستموّل بها العمل الإنساني، بما في ذلك الكيفية التي ستفصل بها النفقات الإنسانية عن النفقات الإنمائية؛ (هـ) الكيفية التي يمكن أن تحافظ بها على دورها الهام في التحليل المعياري لجمع البيانات وإجراء البحوث المتعلقة بحالة الأطفال. وطلب من اليونيسيف توضيح التوزيع المقترح لمواردها على برنامجها العالمي والإقليمي.

٣٤٣ - وشكر نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية الوفود على ما أعربت عنه من تقدير في تعليقاتها، ولا سيما بشأن العملية التشاورية التي أفضت إلى الميزانية المتكاملة.

٣٤٤ - وقال، رداً على ما أثير من قلق بشأن الزيادة في تخصيص الموارد للإدارة، إن اليونيسيف قد أدرت استعراضاً شاملاً في جميع أنحاء المنظمة للموارد المطلوبة ضمن فئات التكاليف الجديدة. ومن خلال إسناد أكثر دقة للتكاليف إلى مجالات النتائج، زادت المنظمة حصة تكاليف الإدارة الممولة من استرداد التكاليف وخفضت تلك الحصة من الموارد العادية/الأساسية. وقد أتاح ذلك موارد للبرامج القطرية. وأكد أن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة سيجري على نحو متسق مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وذكر أن اليونيسيف ستنتظر في مواصلة خفض تكاليف الإدارة، بما في ذلك تكاليف السفر، التي ظلت تُخفض بالفعل سنوياً منذ عام ٢٠١١.

٣٤٥ - وذكر أن اليونيسيف لا تزال تمارس تجنّب ٧ في المائة من الموارد الأساسية المتاحة لمواجهة الحالات العاجلة أو الفرص الجديدة.

٣٤٦ - وتناول السؤال الذي طرح بشأن التكاليف المخصصة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، فأشار إلى أن اليونيسيف قد زادت عدد المحققين، من أربعة إلى خمسة، مع الحفاظ على نفس العدد من مراجعي الحسابات. وتستوفي المنظمة معايير انتظام عمليات مراجعة الحسابات، التي تستند إلى تقييم المخاطر. وبفضل منصة إدارة الموارد "فيشن" (VISION)، يمكن تنفيذ المزيد من مهام مراجعة الحسابات خارج المقر، وبالتالي تحسين الكفاءة وتوفير التكاليف.

٣٤٧ - وفيما يتعلّق بأهمية تحديد المخاطر التي تواجه تنفيذ البرنامج، قال إن اليونيسيف قد طبقت بالكامل استراتيجية الإدارة المركزية للمخاطر وعينت موظفاً معنياً بإدارة المخاطر، على أساس التفرغ. وقد أجرى كل مكتب قطري تقييماً للمخاطر ويُجرى استعراض للمخاطر مرة واحدة على الأقل خلال دورة البرنامج القطري.

٣٤٨ - وقال إن المقترحات المنبثقة عن مبادرة تحسين الكفاءة والفعالية ستُعرض، بمجرد وضعها في صورتها النهائية، على المكتب والمجلس التنفيذي لغرض العلم.

٣٤٩ - ولاحظ المراقب المالي أن ممارسة الكفاءة والفعالية تعد عملية مستمرة، فقال إن اليونيسيف ستُبلغ بصفة مستمرة عن الكفاءة وما يتحقق من وفورات في التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

٣٥٠ - وتناول السؤال المتعلق بالأساس المنطقي لزيادة الحد الأدنى لتخصيص الموارد العادية للمكاتب القطرية من ٧٥٠ مليون دولار إلى ٨٥٠ مليون دولار. وأوضح أن المجلس التنفيذي قد وافق في مقرره ١٥/٢٠١٢ على مستوى أدنى مقداره ٧٥٠ مليون دولار للبرامج القطرية وفقا لصيغة تقييم معدلات الوفيات العالية للأطفال دون سن الخامسة والمجموعات السكانية المنخفضة الدخل التي لديها عدد كبير من الأطفال. ومن شأن الزيادة إلى ٨٥٠ مليون دولار أن تُعوّض بعض التكاليف الإضافية (مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) التي تتحملها الآن المكاتب القطرية نتيجة لاسترداد التكاليف وإسناد التكاليف إلى المصادر/النتائج على الصعيد القطري. وفي السابق كان يُدرج عدد من هذه التكاليف في الميزانية المؤسسية، التي تمول إلى حد كبير من الموارد العادية.

٣٥١ - وفيما يتعلق بتوقعات تكلفة العمل الإنساني، قال إن هذه التكلفة تُعدّل باستمرار وفقا للأوضاع المتغيرة. وتمشيا مع تفويض من المجلس التنفيذي، الذي يُتوقع منه أن يوافق على مقرر في هذا الصدد في الدورة الحالية، ستُقدّم اليونيسيف إلى المجلس سنويا في دورته العادية الثانية، خطة محدّثة للموارد المتكاملة تُبيّن التوقعات المنقحة.

٣٥٢ - وفيما يتعلّق بالسؤال الذي طُرح بشأن البرنامج العالمي والإقليمي لليونيسيف، قال إن الناتج ٧ من كل نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتعلّق بهذا البرنامج، كما هو الحال بالنسبة للنتائج المحددة في المصفوفات الملحقّة.

٣٥٣ - وردا على تعليقات الوفود، قال المدير التنفيذي إنه يرحب خصوصا بالتعليقات المتصلة بأهمية الابتكار، لأن الابتكار في كل من الإدارة والبرامج ستنتج عنه كفاءات لتحقيق المزيد من النتائج.

٣٥٤ - وقال إنه يحمل حمل الجد الاقتراح الذي قدمه بعض الوفود بزيادة كمية الموارد التي تُخصّص للأطفال، حيث أكد للوفود أن اليونيسيف تعتزم أن تتحلّى بأكثر قدر ممكن من الطموح في هذا الصدد.

٣٥٥ - كما أكد للوفود أن نسبة الميزانية المخصصة للصحة وفيروس نقص المناعة البشرية هي نسبة مئوية فحسب، وليست رقما إجماليا؛ وأن المبلغ الفعلي سيزيد زيادة طفيفة مقارنة بالميزانية السابقة.

٣٥٦ - وحذر من أن الزيادة المتوقعة في الموارد العادية تعد خطة مرتآة، وليست إنجازا، وأنه من السابق لأوانه قليلا الاحتفاء بهذا التطور الذي يُحظى بالترحيب. ومع ذلك، أشار في هذا الصدد إلى العمل الرائع الذي تقوم به اللجان الوطنية في جمع الموارد ودعم عمل اليونيسيف لصالح الأطفال.

٣٥٧ - ومضى قائلا إن اليونيسيف تحقق بالفعل كفاءات في تكاليف الإدارة وستستمر في دعم تحقيق الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقال إن اليونيسيف تنظر في خفض تكاليف السفر، بما في ذلك الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس التنفيذي، ولكنه أشار إلى أن المنظمة تتعرض لضغوط متزايدة لحضور عدد متزايد من المناسبات في جميع أنحاء العالم.

٣٥٨ - وأخيرا، ردا على اقتراح لمواصلة تطوير الكفاءات المتعلقة بالقواعد المعيارية والتقييم، لاحظ أن مجال التركيز السابع في الميزانية المتكاملة والخطة الاستراتيجية، بشأن الاندماج الاجتماعي، يؤكد الإطارين القانوني والمعياري، بما في ذلك، على سبيل المثال، العمل الهام للتغلب على الوصم الذي يتعرض له الأطفال ذوو الإعاقة.

٣٥٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٣ (انظر المرفق).

## هاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (البند ٧)

٣٦٠ - عقب ملاحظات تمهيدية قدمتها نائبة المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية، عرضت التقرير مديرة شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة (E/ICEF/2013/AB/L/5).

٣٦١ - ورحبت الوفود بالتقرير، حيث أشارت إلى الكمية الكبيرة من الأموال المتأتية من مصادر خاصة. وسلّمت مع التقدير بمساهمات جمع التبرعات التي تضطلع بها اليونيسيف واللجان الوطنية، وذلك بجانب أنشطة التوعية التي تقوم بها.

٣٦٢ - رحبت عدة وفود بالإفصاح عن نفقات جمع التبرعات والإيرادات في الميزانية المتكاملة لليونيسيف، حيث قالت إن ذلك يعزز الشفافية، وطلبت المزيد من المعلومات عن مزايا إدراج جمع التبرعات من القطاع الخاص في الميزانية المتكاملة ومثالبه. وطلب آخرون الحصول على معلومات محدثة عن الاستعراض الجاري لجمع التبرعات والشراكات الخاصة

والأثر المحتمل لجمع التبرعات من القطاع الخاص على الميزنة والتخطيط للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٣٦٣ - وأشار ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية إلى أن اللجان الوطنية قد تجاوزت أهدافها الطموحة التي حددتها لجمع التبرعات، حيث أسهمت بما يقرب من ثلث ميزانية اليونيسيف التشغيلية لعام ٢٠١٢، وجمعت اللجان الوطنية ما يناهز ٩٠ في المائة من مساهمات القطاع الخاص البالغة ٩٠٣ ملايين دولار. وأعربت اللجان الوطنية عن تقديرها للشراكة مع موظفي شعبة التبرعات والشراكات الخاصة وشعبة الاتصالات في زيادة الوعي بتصدي اليونيسيف لحالات الطوارئ في الجمهورية العربية السورية ومنطقة الشرق الأوسط والإسهام بمبلغ ٨٠ مليون دولار لمواجهة حالات الطوارئ. وقال إن إيرادات الموارد العادية، منذ عام ٢٠٠٨، قد زادت بما يتجاوز الضعف، حيث ارتفعت من ٦٠ مليون دولار إلى ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وتمثل اللجان الوطنية البالغ عددها ٣٦ لجنة ١,١ بليون نسمة، ومنذ عام ١٩٤٧ قد جمعت هذه الشراكة الفريدة ١٢ بليون دولار لليونيسيف. وأعرب عن حرص اللجان الوطنية على مواصلة التعاون، لا سيما في دعم الخطة الاستراتيجية الجديدة.

٣٦٤ - وقال المدير التنفيذي، في رده، إن أنشطة اللجان الوطنية تعد أمرا حيويا لليونيسيف؛ وقد أتاحت أهدافها الطموحة في جمع التبرعات أن تكون المنظمة طموحة في خططها الاستراتيجية لإعمال حقوق الأطفال على مدى السنوات الأربع المقبلة. ولا يمثل النجاح المتنامي للجان الوطنية تجسيدا لكفاءتها وتفانيها فحسب، بل يجسد أيضا الدعم العام الاستثنائي في جميع أنحاء العالم للأطفال ولعمل اليونيسيف. وأشار إلى أنه في حين أن أعمال اللجان الوطنية مضمنة في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فيجب على اليونيسيف أن تتوخى الحذر بشأن كيفية عرض المساهمة على نحو يتيح الاعتراف بالوضع القانوني المستقل لتلك اللجان.

٣٦٥ - وشكرت مديرة شعبة التبرعات والشراكات الخاصة الوفود على تعليقاتها المؤيدة، وأكدت أن اليونيسيف ستقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن استعراض التبرعات والشراكات الخاصة، مقترنا بمعلومات أكثر تفصيلا عن خططها الجديدة في هذا الصدد التي ستصحب تقديم ميزانية الشعبة إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٤.

## واو - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف (البند ٨)

٣٦٦ - أثنى رئيس الرابطة على المدير التنفيذي فيما يتصل بملاحظاته الاستهلاكية بشأن شجاعة الموظفين العاملين في حالات الأزمات وتضحياتهم وشكر أعضاء المجلس التنفيذي على التكريم الذي أعربوا عنه للموظفين. ووصف بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها موظفو اليونيسيف البالغ عددهم ٤٠٠ ١١ موظف في مجالات سلامة الموظفين والأمن الوظيفي والإنصاف. واستشهد، في هذا الصدد، بعدد من التدابير التي من شأنها زيادة سلامة الموظفين وأمنهم في جميع أنحاء العالم. كما سلط الضوء على عدة شواغل كبرى لدى الموظفين، وتشمل: أثر ممارسة الكفاءة والفعالية ومراكز الخدمة المشتركة المقترحة على الأمن الوظيفي؛ وتمديد سن التقاعد إلى ٦٥ عاماً؛ والحاجة إلى المزيد من المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي؛ وأوجه عدم الإنصاف المتصلة بمراتب الموظفين ومزاياهم استناداً إلى فئات الموظفين. واعترف بأن بعض هذه الشواغل هي مسائل تُطرح على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٦٧ - وقال المدير التنفيذي، في معرض رده، إنه وكبار الموظفين المعنيين والمكاتب يتفقون مع معظم المسائل الأمنية التي أثيرت وتجري متابعة هذه المسائل وغيرها من المسائل المتعلقة بالموظفين داخل اليونيسيف مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر وكالات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أوضح أنه يجري إحراز تقدم. وأوضح أنه قد تم الاتفاق، مثلاً، على أن تكون مدة إجازة الأمومة ستة أشهر. وقال إنه يتفهم شواغل الموظفين المتصلة بممارسة الكفاءة والفعالية على نطاق المنظمة ولكنه لاحظ أنه يجري تطبيقها بشفافية كاملة. وفضلاً عن ذلك، تجري مناقشة تدابير التخفيف عن الموظفين الذين قد يتأثرون بها. وشدد على أن اليونيسيف يقع على عاتقها التزام بتحسين الإدارة والعمليات من أجل تقديم خدمات أفضل للأطفال. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي، ذكر أن هذه المسألة من أولويات اليونيسيف. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فهناك المزيد مما ينبغي القيام به في المستقبل.

٣٦٨ - ولاحظ رئيس المجلس التنفيذي أن المجلس يُقدّر إتاحة الفرصة للاستماع بانتظام إلى مشاعر موظفي اليونيسيف وشواغلهم. ورحب كذلك بجهود الموظفين والإدارة للتعامل مع الشواغل من خلال الحوار. وأقر المجلس التنفيذي بأن موظفي اليونيسيف يبذلون حماساً في عملهم من أجل مصلحة الأطفال الفضلى وحقوقهم.

## زاي - مسائل أخرى (البند ٩)

### جلسة خاصة تركز على عمل اليونيسيف لصالح الأطفال ذوي الإعاقة

٣٦٩ - قدّمت كبيرة مستشاري اليونيسيف المعنية بالإعاقة عرضاً متعدد الوسائط بشأن عمل اليونيسيف لصالح لأطفال ذوي الإعاقة وأوضحت أن "رؤية الإعاقة" لدى المنظمة ترد في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأشاد رئيس التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، يانيس فارداكاستانيس، بتعاون منظمته مع اليونيسيف من خلال الشراكة العالمية المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة وشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورد المدير التنفيذي بقوله إن الوصول إلى الأطفال ذوي الإعاقة يقع في صميم التزام اليونيسيف بالإنصاف في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٧٠ - ورحبت الوفود بجلسة التركيز الخاصة وبحضور ممثلي التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. وأشار الكثيرون إلى تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣، الذي يركز على الأطفال ذوي الإعاقة، فلاحظوا نهج اليونيسيف العملي والتطوعي وقيادتها في هذا الصدد. وأبرز البعض ضخامة المشكلة: فعلى الصعيد العالمي هناك ما يزيد على بليون شخص من ذوي الإعاقة، يعيش ٨٠ في المائة منهم في بلدان نامية. وتؤثر الإعاقة بصفة خاصة على كبار السن والأطفال، بمن فيهم مقدمو الرعاية الذين هم أنفسهم من ذوي الإعاقة، مما يزيد من تعرضهم للتهميش والفقر. والفقر، بدوره، يزيد من خطر التعرض للإعاقة. وأشار العديد من الوفود إلى الفجوات بين رؤية السياسات والممارسة العملية، فقالوا إنهم يتطلعون إلى اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية باعتباره فرصة لإدراج الإعاقة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، خصوصاً أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتناول هذه المسألة.

٣٧١ - وشددت وفود عديدة على أهمية إدماج الأطفال ذوي الإعاقة. وقد لوحظ أن عدة مجالات تحتاج إلى عناية خاصة. ويشمل ذلك تغييرات المواقف، وزيادة الاستثمارات، وتحسين الاعتراف بالتأزر بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار حقوق الإنسان. وقالت بعض الوفود إن المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني يقع على عاتقها دور خاص ينبغي أن تؤديه في رصد كلتا الاتفاقيتين؛ حيث يجب عليها أن تُذكّر الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة بوجوب إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم حقاً، في جميع الأنشطة الإنمائية ذات الصلة، ولا سيما ما يتصل منها بالحصول على خدمات الصحة والتعليم والحماية من العنف والإيذاء والاستغلال.

٣٧٢ - وهنأت الوفود اليونيسيف على التركيز على الأطفال ذوي الإعاقة في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وطلبت عدة وفود من اليونيسيف مساعدة البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد الكافية لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات. وشجع البعض اليونيسيف على وضع إطار للبحوث والإبلاغ بانتظام عن النتائج المحرزة في تحسين حالة الأطفال ذوي الإعاقة. وذكر أن ذلك من شأنه أن يكون ذا أهمية خاصة لحالات ما بعد النزاع، حيث تؤدي التجارب المؤلمة إلى نسبة عالية من حالات الإعاقة. وأكدت وفود أخرى ضرورة إعطاء الأطفال ذوي الإعاقة الأولوية في التمويل المواضيعي وفي تخصيص الموارد العادية. وطلبت عدة وفود أن يجري التشاور معها بشأن خطة العمل المتعلقة بالإعاقة وتزويدها بمعلومات محدّثة بشأن تنفيذها.

٣٧٣ - وأبلغت عدة وفود عن تجربة بلدانها في تنفيذ برامج حكومية ومجتمعية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج من خلال دعم المشاركة السياسية والضمان الاجتماعي والتعليم الشامل للجميع. وشجّعت اليونيسيف على تقاسم ما لديها من خبرات وممارسات فضلى ودروس مستفادة مع سائر وكالات الأمم المتحدة والشركاء.

٣٧٤ - وردا على ذلك، قال رئيس التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة إن السنتين المقبلتين تتسمان بأهمية بالغة للتأكد من أن العمل خلال العقدين الماضيين في مجال الإعاقة سيتوج في نهاية المطاف بإدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أشاد بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٣٧٥ - وأكدت كبيرة المستشارين المعنية بالإعاقة أن رؤية اليونيسيف لا تقتصر على إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، بل تتضمن التأكد من أن أعمال اليونيسيف، والتنمية عموماً، متاحة للجميع.

٣٧٦ - وفي الختام، قال المدير التنفيذي إنه على الرغم من التقدم المشجع الذي أبلغت عنه عدة بلدان في معالجة الإعاقة، لا يزال أمام المجتمع الدولي شوط طويل عليه أن يقطعه. وأكد أن تمويل اليونيسيف للعمل في مجال الإعاقة سيزيد وأن الموارد الحالية ستستخدم على نحو أكثر فعالية. وسلّم بأهمية التآزر بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وختم كلمته بتأكيد أهمية الإحصاءات والبحوث حول الأطفال ذوي الإعاقة، مشيراً إلى أنه إذا لم يُحسب الأطفال، فسُحسب لهم أقل مما ينبغي.

## القائمة المؤقتة لنبود جدول أعمال دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٣٧٧ - قدم أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لنبود جدول الأعمال لدورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١٤، المقرر عقدها في الفترة من ٤ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤.

### حاء - اعتماد مشاريع المقررات

٣٧٨ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١٥/٢٠١٣ إلى ٢٠/٢٠١٣ (انظر المرفق).

### طاء - بيانات ختامية (البند ١١)

٣٧٩ - في الختام، شكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على إنجاز دورة مثمرة، ملاحظاً مع التقدير أفكارهم المفيدة ونقدتهم البناء ودعمهم لعمل اليونيسيف في المستقبل. وشكر جميع الذين عملوا بجد من أجل نجاح هذه الدورة، وذكر على وجه الخصوص عدة موظفين سيغادرون مكتب أمين المجلس التنفيذي، وهم: أمين المجلس، نيكولاس برون، والأمين المساعد، كريستين موهيغانا، ومساعدة شؤون التوثيق، سونيا ستيرسن. وقدم عدداً من الإعلانات المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك أن نينا نوردرستروم، الوزيرة المستشارة بالبعثة الدائمة لفرنلندا لدى الأمم المتحدة، ستخلف السيد برون أمينة للمجلس التنفيذي، وأن جيل فاغنينو، نائب ممثل اليونيسيف في منغوليا، سيخلف السيدة موهيغانا كأمين مساعد.

٣٨٠ - ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن دورات المجلس اليونيسيف ظلت تحافظ ليس على جو الترحيب الأسري فحسب، بل تعضده بمستوى عالٍ من المسؤولية، وهو أمر غير مألوف في منظومة الأمم المتحدة. وعزا ذلك بقدر كبير إلى خبرة رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣، السيد فينانان، وقيادته. وأعرب عن الشكر للرئيس على هذا الأمر وعلى تسييره دفعة المجلس التنفيذي عبر بعض المسائل السياسية الحساسة.

٣٨١ - وأعرب أمين المجلس التنفيذي عن امتنانه لأعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة خلال فترة ولايته التي استمرت لثلاث سنوات، وشكر جميع الزملاء في اليونيسيف، ولا سيما أعضاء فريقه، على عملهم الجاد.

٣٨٢ - وأعرب الرئيس، في بيانه أمام آخر دورة للمجلس للتنفيذي يترأسها رسمياً، عن تقديره للميسرين وسائر المشاركين على انخراطهم البناء في وضع مقررات الدورة في صيغتها النهائية، حيث أبرز خصوصاً اعتماد الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقال أيضاً إن العروض التي قدمت بشأن التعاون البرنامجي وتعليقات

أعضاء المجلس التنفيذي قد قدمت روايات حية عن الفرص والتحديات التي تواجهها اليونيسيف وشركاؤها في الميدان.

٣٨٣ - وأعرب عن امتنانه لجميع الأشخاص الذين يسروا عمل المجلس التنفيذي خلال السنة، فوجه شكرا خاصا إلى الأمين والأمين المساعد. وعلق قائلاً إنه دون جهودهما الدؤوبة وجهود فريقهما، لما بلغ المجلس التنفيذي ما هو عليه اليوم. كما شكر المدير التنفيذي ونوابه وسائر كبار موظفي اليونيسيف ونواب الرئيس الأربعة على تعاونهم الممتاز طوال السنة. وشجع الدول الأعضاء التي لم يسبق لها أن شاركت في عضوية المكتب على اغتنام الفرصة، لأن العمل من أجل أعمال حقوق جميع الأطفال وتحسين حياة أشد الفئات ضعفا يعد تجربة عميقة الأثر. وعلق قائلاً إن توليه منصب الرئيس في عام ٢٠١٣ كان المرة الأولى التي تتقلد فيها فنلندا هذا المنصب. وأكد أنه شرف وتجربة لا تنسى.

## المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣

١/٢٠١٣

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2013/6-E/ICEF/2013/3)؛

٢ - يشجع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على مواصلة تحسين ما تقوم به من إبلاغ، مع مراعاة التوجيهات ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - يقرّر أن يحيل التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بموجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية.

الدورة العادية الأولى

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٢/٢٠١٣

تقرير شفوي عن متابعة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتوصيات وقرارات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الشفوي عن متابعة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوصيات وقرارات اجتماعات المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (E/ICEF/2013/CRP.3)؛

٢ - يطلب إلى اليونيسيف أن تكفل الاتساق بين النتائج المتوقعة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خططها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

وبين المسؤوليات المنوطة باليونيسيف في الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛

٣ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تنفذ، بالتنسيق مع البرنامج المشترك وحسب الاقتضاء، التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ جدول أعمال البرنامج المشترك بشأن الإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وفقا لولاية اليونيسيف؛

٤ - **يطلب** إلى اليونيسيف كفالة أن تكون النتائج والنواتج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خططها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مراعية بالقدر اللازم للاعتبارات الجنسانية في إطار تلبية الاحتياجات التي تخصّ الأطفال والمراهقين تحديدا، ولا سيما الإناث منهم، وأن تعالج ما يتصل بمسألة المساواة بين الجنسين من التوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة، وكذلك العناصر التي تخصّ اليونيسيف في جدول أعمال البرنامج المشترك بشأن الإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

الدورة العادية الأولى

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٣/٢٠١٣

## وثيقة البرنامج القطري لإريتريا

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ١٧/٢٠١٢ الذي قرر فيه أن ينظر، على أساس استثنائي، في مشروع البرنامج القطري لإريتريا للموافقة عليه في دورة المجلس التنفيذي الأولى لعام ٢٠١٣؛

٢ - **يشير أيضا** إلى أنه تم إجراء مشاوره غير رسمية بشأن مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (E/ICEF/2013/P/L.1) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

٣ - **يوافق** على الوثيقة المنقحة للبرنامج القطري لإريتريا، بميزانية إرشادية إجمالية تشمل مبلغا قدره ٧ ٨٥٢ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافر الأموال، ومبلغا قدره ٤٤ ٨٦٩ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٣.

الدورة العادية الأولى

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٤/٢٠١٣

## وثيقة البرنامج القطري لمصر

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨ بشأن عملية الموافقة على البرامج القطرية؛

٢ - يحيط علماً بطلب مصر عرض مشروع وثيقة البرنامج القطري E/ICEF/2013/P/L.4 على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛

٣ - يقرّ أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع البرنامج القطري لمصر في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣.

الدورة العادية الأولى

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٥/٢٠١٣

## خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ٢٠/٢٠١٢ ومقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٧/٢٠١٢، اللذين نصّا على مواصلة تطوير الإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية حساب معدلات استرداد التكاليف، ويشير أيضاً إلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولا سيما منه الفرع دال من الفصل ثانياً، بشأن ضمان استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة غير الأساسية، وتوفير الحوافز من أجل زيادة التمويل الأساسي؛

٢ - يسلم بأن استرداد التكاليف بالكامل تناسبياً من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية من شأنه أن يفضي إلى خفض حجم الموارد المستمدة من الموارد الأساسية لتمويل التكاليف الإدارية للمساهمات غير الأساسية، وتخصيص حصة أكبر من الموارد الأساسية للأنشطة البرنامجية، بما يوفر حوافز فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية؛

٣ - يوافق على المنهجية المنسقة لحساب معدلات استرداد التكاليف المعروضة في الوثيقة DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6، والتي جرى تطويرها على نحو إضافي في هذه الوثيقة DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8، ويرحب بزيادة الشفافية والتناسبية في الإطار الجديد المنسق؛

٤ - يقر معدلا منسقا عاما لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية، وسيجري استعراض ذلك المعدل في عام ٢٠١٦، مع إمكانية زيادته إن لم يكن متسقا مع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل تناسبيا مع مصادر التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ويقرر أن يتم استعراض معدل استرداد التكاليف بعد تحليل تقارير التقييم المذكورة في الفقرتين ١٥ و ١٧ الواردين أدناه وتقييمهما بصورة مستقلة؛

٥ - يؤكّد أن مبدأ المعدلات المنسقة سيسري أيضاً على معدلات استرداد التكاليف المتميزة، بهدف تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وتلافي المنافسة في حشد الموارد، ويقر كذلك الهيكل التالي لمعدلات استرداد التكاليف المتميزة:

(أ) إجراء تخفيض منسق بنسبة ١ في المائة في المساهمات المواضيعية على كل من الصُعد العالمي والإقليمي والقطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٨ في المائة ناقصاً ١ في المائة = ٧ في المائة)، مع إبقاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على نسبة ٨ في المائة كإجراء مؤقت؛

(ب) الإبقاء على المعدلات التفضيلية الحالية فيما يخص مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والمساهمات المقدمة في ما بين بلدان الجنوب، ومساهمات القطاع الخاص؛

٦ - يقرر أن يتم الوفاء بالاتفاقات القائمة عن طريق معدلات استرداد التكاليف السابقة وأن يتم التقيّد بهذا القرار في الاتفاقات الجديدة أو الاتفاقات التي يجري تجديدها؛

٧ - يقرر أيضاً جواز أن ينظر المدير التنفيذي لليونيسيف، استثنائياً واستجابة لما تقتضيه الظروف الطارئة، في إمكانية التنازل عن معدلات استرداد التكاليف على أساس كل حالة بحدها، على أن يراعى في ذلك الأولويات المحددة، والطرائق التي تتيح خفض التكاليف الإدارية، وأهداف المواءمة، وأن يتم إخطار المجلس التنفيذي بحالات التنازل في التقارير المالية السنوية؛

- ٨ - **يقرر كذلك** أن يبدأ سريان منهجية استرداد التكاليف الجديدة وما يتصل بها من معدلات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛
- ٩ - **يحيط علماً** بالمبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في (أ) المذكرة المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف بشأن الخطوات المتخذة صوب الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة، الذي قدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، (ب) ونموذج الخطة المتكاملة للموارد مع عرض منسّق لمبلغ التكاليف المستردة، الوارد في الجدول ٦ من الوثيقة [DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8](#)؛
- ١٠ - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن ميزانية اليونسيف المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى اليونسيف أن تقدم المشروع غير الرسمي للميزانية المتكاملة للنظر فيه، بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، في إطار مناقشة مشروع خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣؛
- ١١ - **يطلب** إلى اليونسيف أن تقدم مقترحات للتكاليف تتسم بتمام الشفافية والاتساق وتمكّن الجهات المساهمة من فهم التكاليف المحمّلة مباشرة على البرامج والمشاريع، وكذلك معدل استرداد التكاليف المطبق؛
- ١٢ - **يشدد** على ضرورة زيادة كفاءة وشفافية استخدام الموارد المتأتية من عملية استرداد التكاليف، ويطلب أن تقدم اليونسيف في التقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، المبالغ الواردة من عملية استرداد التكاليف وأوجه استخدامها؛
- ١٣ - **يطلب** إلى اليونسيف أن تواصل سعيها إلى تحقيق الكفاءة وترشيد التكاليف بهدف خفض التكاليف الإدارية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تقليص المعدل الضروري لاسترداد التكاليف، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن تدرج ضمن استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلومات وتحليلات بهذا الشأن؛
- ١٤ - **يطلب أيضاً** إلى اليونسيف أن تعد مقترحات للميزانية المتكاملة، استناداً إلى معدلات استرداد التكاليف المقررة المذكورة أعلاه إضافة إلى الإطار المفاهيمي للميزانية المتكاملة؛
- ١٥ - **يطلب كذلك** إلى اليونسيف أن تقوم، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتضمين استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلومات عن تنفيذ المعدلات المقررة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك

منهجية الحساب المقررة التي يستند إليها، تضمينه كل فئة من فئات التكاليف، والمعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف خلال السنتين الماليتين السابقتين، وبيان مدى الامتثال لمبدأ استرداد التكاليف بالكامل، الممولة تناسبيا من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

١٦ - **يطلب** أن توصي اليونيسيف، في سياق استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإدراج تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦؛

١٧ - **يطلب** إجراء تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٦ بشأن اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦.

الدورة العادية الأولى

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٦/٢٠١٣

**جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣**

**ألف - النفقات المدرجة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٣ فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه**

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق**، بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر)، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغ قدرها ١٣٢,٤ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة

[.E/ICEF/2013/AB/L.1](#)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٣,٠	تكلفة السلع والنفقات العامة للمخزون
٣٧,٤	صناديق الاستثمار
٢٢,١	المصروفات المباشرة (باستثناء تكلفة البضائع)
٥٩,٩	المصروفات غير المباشرة
<b>١٣٢,٤</b>	<b>مجموع النفقات المجمعة</b>

٢ - يأذن لليونيسيف بما يلي:

(أ) تحمل النفقات على النحو الموجز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1، وزيادة النفقات إلى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث من الجدول نفسه، إذا اتضح أن عائدات جمع الأموال أو مبيعات البطاقات والمنتجات قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترات ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٣.

## باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

يخطط علماً بأن العائدات الصافية لشعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مدرجة في الميزانية بمبلغ ١,٠٥٥ مليون دولار، على النحو المبين في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1.

## جيم - قضايا السياسات العامة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يجدد أموال الاستثمار المقرر لعام ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٣٧,٤ مليون دولار؛
- ٢ - يأذن لليونيسيف بأن تتحمل في الفترة المالية ٢٠١٣ نفقات ذات صلة بتكلفة البضائع والنفقات العامة للمخزون (شراء البطاقات والمنتجات الأخرى) للسنة المالية ٢٠١٤، بمبلغ يصل إلى ١٣ مليون دولار، على النحو المبين في التوقعات المالية للخطة الاستراتيجية لجمع الأموال والشراكات الخاصة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (انظر الجدول ٥ في الوثيقة E/ICEF/2013/AB/L.1)؛

٣ - يوافق على رصد اعتماد مؤقت في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بمبلغ قدره ١٣,٢٤ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية لعام ٢٠١٤ لجمع التبرعات من القطاع العام وإقامة الشراكات معه.

الدورة العادية الأولى  
٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

٧/٢٠١٣

التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2013/11)؛

٢ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تحسين الإبلاغ عن النتائج، بما في ذلك في آخر تقرير سنوي للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، على النحو المطلوب في المقرر ٧/٢٠١٢؛

٣ - يرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، ويشدد في هذا الصدد على أهمية وضع إطار قوي ومتجانس لنتائج الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتسم بالوضوح والبساطة ويبين مجمل سلسلة النتائج إلى جانب النتائج المتوقعة في كل مستوى من المستويات؛

٤ - يقر بأهمية تقديم التقارير عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مجالات التركيز، ويكرر طلبه بإدماج هذه النتائج بصورة شاملة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

الدورة السنوية  
٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٨/٢٠١٣

## الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: النهوض بحقوق كل طفل وبخاصة أشد الأطفال حرماناً

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالعملية التشاركية والتشاركية التي تنتهجها اليونيسيف في وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لكي تدرج في الخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويطلب إلى اليونيسيف أن توائم بالكامل الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع هذه الولايات، ويطلب كذلك إلى اليونيسيف أن تواصل الإسهام في المناقشات التي تُجرى مع الصناديق والبرامج الأخرى من أجل وضع نهج مشترك لتتبع تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات؛

٣ - يرحب بالهيكل والإطار المقترحين لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك ما اقترح للخطة من مجالات النتائج واستراتيجيات التنفيذ، فضلاً عن اهتمام الخطة بالعمل الإنساني والمساواة بين الجنسين، مع توقع أن يُدرج العمل الإنساني والمساواة بين الجنسين بصورة كاملة في الخطة الاستراتيجية، ويقر بأن الصياغة الدقيقة للنتائج واستراتيجيات التنفيذ لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف أن تعد صيغة نهائية للمشروع بالاستناد إلى عدد من الأمور منها التعليقات والاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي وخلال العملية الجارية التي ستتطلب المزيد من المشاورات والإيضاحات والتعديلات، وذلك لإضفاء الصبغة النهائية على المشروع وإقراره في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

٤ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم المزيد من المعلومات في وقت مناسب للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن كيفية تحقيق النتائج، وذلك بطرق منها أن تبين بوضوح كيف يمكن أن تُعزى النواتج مباشرة إلى اليونيسيف، ووجه الصلة بين النواتج والنتائج، وكيف تُقيّم المخاطر والطريقة التي سٌتدار بها، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تحقيق النتائج؛

٥ - يرحب بالهيكل الذي جاء عليه إطار النتائج والموارد المتكامل للخطوة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبالنهج المتبع فيه، ويقر بأن الصياغة الدقيقة للمؤشرات والمخاطر والافتراضات الواردة في مرفق مشروع الخطوة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف أن تعد صيغة نهائية للمشروع والمرفق بالتشاور مع الدول الأعضاء، وذلك لإضفاء الصبغة النهائية على المشروع وإقراره في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

٦ - يلاحظ أن الصياغة الدقيقة لخطوط الأساس لإطار النتائج ومعاله المرجعية وأهدافه، كما هي في المرفق، لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف مواصلة تطويرها بالتشاور مع الدول الأعضاء بغرض إضفاء الصبغة النهائية عليها بحلول موعد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤؛

٧ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم مزيداً من المعلومات في وقت مناسب للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن الطريقة التي ستعمل بها المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة وستتقاسم معها العمل، بما في ذلك مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة ولايات كل منها، من أجل تعزيز الاتساق وتفادي التداخل والازدواجية، بهدف تحسين النتائج على أرض الواقع والإنجاز لصالح البلدان المستفيدة من البرامج؛

٨ - يطلب أيضاً إلى اليونيسيف أن تراعي بصورة كاملة آراء الدول الأعضاء عند وضع الصيغة النهائية للخطوة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمرفق، فضلاً عن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من أجل اعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٩/٢٠١٣

تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (E/ICEF/2013/12)، تمشياً مع استعراض نهاية الدورة

لخطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بما في ذلك عرض التقدم المحرز والتحديات الماثلة وسبل المضي قدماً؛

٢ - **يُحيط علماً** بالتقدم الملحوظ على صعد التزام القادة، والشراكات القائمة فيما بين الوكالات، وتحسن عمليات التخطيط وإعداد التقارير، وزيادة الأخذ بزمم المبادرة على الصعيدين الإقليمي والقطري، ويلاحظ مع القلق جوانب القصور في تحقيق نتائج مراعية للاعتبارات الجنسانية وفي رصد هذه النتائج، ونقص الموارد البشرية والمالية والافتقار إلى الخبرة في الأمور المتعلقة بالجنسانية؛

٣ - **يطلب** إلى اليونيسيف إعداد خطة عمل جديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تكون متسقة مع خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات والدروس المستفادة الواردة في استعراض نهاية الدورة وفي التقرير نفسه؛

٤ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف إعداد استراتيجيات، في إطار خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين، من أجل التصدي لكل تحدٍّ من التحديات الواردة في التقرير (E/ICEF/2013/12)، من قبيل القدرات التقنية والخبرة الفنية وتخصيص الموارد اللازمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى كل مؤسسة، وعلى الصعيد القطري، استناداً إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف القيام، في إطار خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بإعداد خطة لإدارة الأداء تشمل إطاراً مرتكزاً على تحقيق النتائج وخطة للرصد والتقييم والإبلاغ، توسع من نطاق النتائج المراعية للاعتبارات الجنسانية والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس التي ستدرج في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتتماشى مع تلك النتائج والمؤشرات؛

٦ - **يطلب** إلى اليونيسيف حساب التكاليف وتخصيص الأموال الكافية اللازمة لخطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكفالة أن يُبين ذلك بجلاء في الميزانية المتكاملة؛

٧ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف أن تقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنفيذ خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على أن يُقدم التقرير الأول في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٤.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٠/٢٠١٣

## مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى مقرره ٤/٢٠١٣ الذي قرر بموجبه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛
- ٢ - يوافق على مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر (E/ICEF/2013/P/L.3)، بميزانية إرشادية إجمالية تشمل مبلغا قدره ١٢ ٨٧٩ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافر الأموال، ومبلغا قدره ٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١١/٢٠١٣

## مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى مقرره ١٠/٢٠١٢ الذي يقضي بالموافقة على مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛
- ٢ - يوافق على مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1 و Add.3)، بميزانية إرشادية إجمالية قدرها ٤١ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافر الأموال، وموارد أخرى قدرها ٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، رهنا بتوافر مساهمات محددة الغرض، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٢/٢٠١٣

## مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الميزانيات الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية وبرامج التعاون

القطرية المشتركة التالية:

الوثيقة	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الفترة	المنطقة/البلد
				<b>الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي</b>
E/ICEF/2013/P/L.2	٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	كوبا
				<b>شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي</b>
DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/ DCCP/2013/RWA/1 and Add.3			٢٠١٨-٢٠١٣	مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا <sup>(أ)</sup>
				<b>الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</b>
E/ICEF/2013/P/L.3			تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	مصر <sup>(ب)</sup>
				<b>جنوب آسيا</b>
DP/FPA/OPS-ICEF/ DCCP/2013/BTN/1 and Add.3	٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٧٠ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	مشروع إطار نتائج وموارد البرنامج القطري المشترك لبوتان
				<b>غرب ووسط أفريقيا</b>
E/ICEF/2013/P/L.4	٤٣ ٩٩٧ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٣ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	بنن
E/ICEF/2013/P/L.5	٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ١٤٥ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	الكونغو
E/ICEF/2013/P/L.6	١٠٤ ٨٢٧ ٠٠٠	٩٤ ٠٧٨ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	النيجر
E/ICEF/2013/P/L.7	٣٠٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٣ ٩٤٨ ٠٠٠	٢٠١٧-٢٠١٤	نيجيريا
E/ICEF/2013/P/L.8	٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٣٣٧ ٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	توغو

(أ) انظر مقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٣.

(ب) انظر مقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٣.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٣/٢٠١٣

## التقييم

### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في اليونيسيف (E/ICEF/2013/13)؛
- ٢ - **يذكر** بأن ولاية وظيفة التقييم تتمثل في إجراء تقييم لأهمية برامج وأنشطة اليونيسيف وكفاءتها وفعاليتها وأثرها، ومدى استدامة النتائج؛
- ٣ - **يرحب** بالأدلة المقدمة في التقرير على التعزيز المتواصل لوظيفة التقييم على المستوى اللامركزي، ويشجع اليونيسيف على اتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بالنطاق الذي يغطيه التقييم ونوعية التقييمات اللامركزية؛
- ٤ - **يحيط علماً** بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتبّع فعالية نظام التقييم والبيانات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية؛
- ٥ - **ينوّه** بالأعمال الإيجابية المضطلع بها لتعزيز مهارات الشركاء الوطنيين وقدراتهم ونظمهم، وتعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٦ - **يرحب** بإعداد سياسة التقييم المنقحة لليونيسيف، بما يتفق مع القواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، باعتباره شبكة مهنية للوحدات المسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٧ - **يقر** سياسة التقييم المنقحة لليونيسيف (E/ICEF/2013/14)؛
- ٨ - **يعيد تأكيد** الدور المحوري الذي تضطلع به وظيفة التقييم في اليونيسيف؛
- ٩ - **يشدد** على أن مكتب التقييم سيظل مسؤولاً مباشرة أمام المجلس التنفيذي من خلال تقديم تقريره السنوي عن وظيفة التقييم، وأن مدير مكتب التقييم سيظل مسؤولاً من الناحية الإدارية أمام المدير التنفيذي؛
- ١٠ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم بياناً خطياً يعرض منظور الإدارة بشأن المسائل المثارة في التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، وإتاحته قبل وقت كافٍ من انعقاد دورة المجلس التنفيذي ذات الصلة؛

١١ - **يطلب أيضا** إلى اليونيسيف أن تخصص لمكتب التقييم موارد كافية ترد في بند مستقل في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المقرر عرضها للاعتماد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

١٢ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف أن تقوم، في معرض تنفيذ سياسة التقييم، بتتبع الإنفاق على التقييمات اللامركزية وكفالة تقديم الإدارة ردود في الوقت المناسب؛

١٣ - **يهيب** باليونيسيف أن تواصل تقييم العمليات على الصعيد القطري بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء الوطنيين، حسب الاقتضاء، وأن تساعد الحكومات والشركاء الآخرين في تنمية قدرات التقييم الوطنية؛

١٤ - **يشجع** اليونيسيف على أن تستخدم نظم التقييم الوطنية قدر الإمكان، وأن تواصل إدماج آليات بناء القدرات في تصميم البرامج وتنفيذها، وتكفل تلبية التقييمات للطلب الوطني؛

١٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم تقريرا عن الخطوات المتخذة لكفالة النظر بطريقة منهجية في نتائج التقييمات ذات الصلة واستخدامها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرئيسية؛

١٦ - **يحيط علما** بالتقرير التوليقي المواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني (E/ICEF/2013/15)؛

١٧ - **يعرب** عن تقديره للعرض والتحليل الواردين في التقرير؛ ويتطلع إلى تلقي التقارير التوليفية المواضيعية المقبلة، على النحو المطلوب في المقرر ١٢/٢٠١٢؛

١٨ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم ردا وافياً من الإدارة على التوصيات الواردة في التقارير التوليفية المواضيعية المعروضة على المجلس التنفيذي؛

١٩ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف أن تعالج الفجوات الرئيسية في النطاق الذي تغطيه عمليات تقييم أنشطتها الإنسانية، مع الاستمرار في النهوض بنوعية التقييمات في هذا الميدان.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٤/٢٠١٣

## التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2013/AB/L.2)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المدير التنفيذي، وردّ إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢ (E/ICEF/2013/AB/L.3)؛

٢ - يرحب بالتزام اليونيسيف المستمر بزيادة المساءلة والشفافية، ويرحب في هذا الصدد بتنفيذ القرار المتعلق بالإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام اليونيسيف المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٤ - يحيط علماً بالعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُنفذ بعد، ويشجع اليونيسيف على أن تنفذ على وجه السرعة التوصيات التي لا تزال غير منقّدة حتى الآن؛

٥ - يلاحظ مع التقدير ازدياد عدد المراجعات المشتركة للحسابات، ويشجع اليونيسيف على العمل بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى لإيجاد الفرص التي تتيح اتباع مزيد من النهج المشتركة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يشدد على أهمية استعراض النهج المنسق للتحويلات النقدية الذي ينبغي أن ينص على مبادئ إرشادية واضحة تضعها المؤسسات مجتمعة من أجل التطبيق الملائم لهذا النهج؛

٦ - يؤكّد أهمية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لليونيسيف، ويطلب في هذا الصدد إلى اليونيسيف أن تجري تقييماً لاحتياجات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من الموارد البشرية والمالية، وأن تعمل على تزويده بالمستوى اللازم من هذه الموارد، على أساس تقييم المخاطر التي تواجهها المنظمة، من أجل تلبية الاحتياجات من خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية بشكل كافٍ؛ ويطلب إلى اليونيسيف كفاءة تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض عندما تعرض الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على المجلس التنفيذي، مع التركيز بوجه خاص على وظيفة التحقيق؛

٧ - يحيط علماً بتنفيذ اليونيسيف للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٥/٢٠١٣

برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ باعتباره إطاراً مرناً،

رهنما بإدخال تنقيحات عليه خلال العام، حسب الاقتضاء.

الدورة العادية الأولى ٢٠١٤ ٧-٧ شباط/فبراير	الدورة السنوية ٢٠١٤ ٣-٦ حزيران/يونيه	الدورة العادية الثانية ٢٠١٤ ٩-١٢ أيلول/سبتمبر
المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية
انتخاب رئيس المجلس التنفيذي ونوابه (لاتخاذ إجراء)	برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥	
(٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) <sup>(١)</sup>		
المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات
التعاون البرنامجي: اعتماد وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المنقحة (لاتخاذ إجراء)	التقرير السنوي للمدير التنفيذي: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية لليونيسيف <sup>(٢)</sup> (لاتخاذ إجراء)	التعاون البرنامجي: اعتماد وثائق البرامج القطرية المنقحة (لاتخاذ إجراء)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لكينيا (لاتخاذ إجراء)	تقرير اليونيسيف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (للعلم)	مشروع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة (لاتخاذ إجراء)
تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والمقررات الصادرة عن اجتماعات مجلس تنسيق البرامج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (للعلم)	إطار النتائج النهائي للخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (للمناقشة)	الموجزات الإقليمية لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية (للمناقشة)
خطة عمل اليونيسيف المحددة التكاليف بشأن المساواة بين الجنسين، ٢٠١٤- ٢٠١٧ (للمناقشة)	تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (للمناقشة)	مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة (لاتخاذ إجراء)
مناقشة مواضيعية عن عمل اليونيسيف في الحالات الإنسانية	بين الجنسين وتمكين المرأة (للمناقشة)	تمديدات البرامج القطرية الجارية (لاتخاذ إجراء)

الدورة العادية الأولى ٤-٧ شباط/فبراير ٢٠١٤	الدورة السنوية ٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤	الدورة العادية الثانية ٩-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة
التقييمات المواضيعية العالمية	التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ورد الإدارة (لاتخاذ إجراء)	التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ورد الإدارة (لاتخاذ إجراء)
	التقرير التجميعي عن التقييم ورد الإدارة (للمناقشة)	التقرير التجميعي عن التقييم ورد الإدارة (للمناقشة)
	تقرير مكتب الأخلاقيات (للعلم)	تقرير مكتب الأخلاقيات (للعلم)
	التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي ورد الإدارة عليه (لاتخاذ إجراء)	التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي ورد الإدارة عليه (لاتخاذ إجراء)
المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية
التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (للعلم)	التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (للعلم)	التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (للعلم)
اجتماع إعلان التبرعات	اجتماع إعلان التبرعات	اجتماع إعلان التبرعات
مسائل أخرى	مسائل أخرى	مسائل أخرى
كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف	كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف	كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف
التقرير المتعلق بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (للعلم)	التقرير المتعلق بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (للعلم)	التقرير المتعلق بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (للعلم)

(أ) هذا التاريخ مبدئي.

(ب) يوجد ملحق منفصل للبيانات المصاحبة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ينظر المجلس التنفيذي في أربع فئات من بنود جدول الأعمال:

١' لاتخاذ إجراء: يُنتظر من المجلس التنفيذي أن يناقش وأن يتخذ قراراً في إطار البند المدرج في جدول الأعمال. وتقوم الأمانة بإعداد وثائق رسمية ومشروع مقرر ينظر فيه المجلس التنفيذي؛

٢' للمناقشة: يُنتظر من المجلس التنفيذي أن يناقش الوثيقة الرسمية التي أعدها الأمانة. ولا تعد الأمانة مشروع مقرر، لكن قد يتخذ المجلس التنفيذي قراراً في إطار البند المدرج في جدول الأعمال؛

٣' للعلم: تُعدّ الأمانة وثائق للعلم بناء على طلب المجلس التنفيذي. ولا تعد الأمانة مشروع مقرر، لكن قد يتخذ المجلس التنفيذي قراراً في إطار البند المدرج في جدول الأعمال؛

٤' التقارير الشفوية: تُقدم التقارير الشفوية بناء على طلب المجلس التنفيذي. وتكون مشفوعة بوثائق معلومات أساسية مقتضبة غير رسمية.

الدورة العادية الثانية  
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

١٦/٢٠١٣

خطة اليونيسيف الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: أعمال حقوق كل طفل، وبخاصة أشد الأطفال حرماناً

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على الخطة الاستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو الوارد في الوثيقتين E/ICEF/2013/21 و Add.1؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز في ربط الموارد بالنتائج؛

٣ - يلاحظ مع التقدير العملية التشاركية التي اضطلعت بها اليونيسيف في وضع الخطة الاستراتيجية؛

٤ - يلاحظ مع التقدير أيضاً ما بذلته اليونيسيف من جهود لمواءمة خطتها الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الولايات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٥ - يطلب إلى اليونيسيف تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع مراعاة التوجيه المقدم في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، ومواصلة المساهمة في تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفعاليتها واتساقها؛

- ٦ - **يلاحظ مع التقدير** إدراج مؤشرات محددة لرصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة، والإبلاغ عنه، في إطار نهج مشترك بين الصناديق والبرامج؛
- ٧ - **يطلب** إلى اليونيسيف تنفيذ الخطة الاستراتيجية مع القيام في الوقت ذاته بإعداد وثائق مكملة متاحة لعامة الجمهور وتنقيحها بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يشمل ما يلي:
- (أ) تنقيح المؤشرات ووضع خطوط الأساس والمعالم الرئيسية والأهداف على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2013/21/Add.1، بحلول الدورة السنوية لعام ٢٠١٤؛
- (ب) تنقيح المذكرة البرنامجية التكميلية التي تعرض نظرية التغيير، بحلول الدورة السنوية لعام ٢٠١٤؛
- ٨ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي لليونيسيف أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦ تقرير استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لليونيسيف، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الدورة العادية الثانية  
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

١٧/٢٠١٣

## التعاون البرنامجي لليونيسيف

مشاريع ووثائق البرامج القطرية وبرامج المناطق

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الميزانيات الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية وبرامج التعاون

القطرية المشتركة التالية:

الوثيقة:	الموارد الأخرى	الموارد العادية	الفترة	المنطقة/البلد
P/L.15	٣٦٠٠٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي المكسيك
P/L.16	٢٧٠٠٠٠٠٠	٣٧٧٠٠٠٠	٢٠١٨-٢٠١٤	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ناميبيا

الوثيقة:	المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة:
P/L.17	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج	٢٠١٧-٢٠١٤	-	٩٠٠٠٠٠٠	E/ICEF/2013/

الدورة العادية الثانية  
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

١٨/٢٠١٣

طلب كينيا تقديم مشروع وثيقة برنامجها القطري إلى المجلس التنفيذي  
لليونيسيف في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨ بشأن عملية الموافقة  
على البرامج القطرية،

١ - يحيط علماً بطلب كينيا تقديم مشاريع وثائق البرامج القطرية، بصفة  
استثنائية، إلى المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة  
للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة  
(اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي في دورتها العادية الأولى لعام ٢٠١٤؛

٢ - يقرر أن ينظر، بصفة استثنائية، في مشروع وثيقة البرنامج القطري لكينيا في  
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لليونيسيف؛

٣ - يقرر أيضاً، وفقاً لمقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨، أن  
تُنشر الوثيقة المنقحة للبرنامج القطري على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف في  
موعد أقصاه ستة أسابيع من مناقشتها في المجلس التنفيذي، وأن يوافق المجلس التنفيذي عليها،  
على أساس عدم الاعتراض ودون عرضها أو مناقشتها، في دورته السنوية لعام ٢٠١٤ إلا إذا  
قام خمسة أعضاء بإبلاغ الأمانة خطياً، قبل انعقاد الدورة، برغبتهم في عرض وثيقة البرنامج  
القطري على المجلس التنفيذي.

الدورة العادية الثانية  
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

١٩/٢٠١٣

## التعاون البرنامجي لليونيسيف

### تمديد البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على التمديد لمدة سنتين لكوت ديفوار، وعلى التمديد لمدة سنتين ونصف لجنوب السودان، وعلى التمديد الثاني لمدة سنة واحدة لغينيا - بيساو ومالي، وعلى التمديد لمدة سنة واحدة بعد التمديد لمدة سنتين لباراغواي، وعلى التمديد الثالث لمدة سنة واحدة لمذغشقر والجمهورية العربية السورية وتونس، على النحو المبين في الجدول ١ من الوثيقة [E/ICEF/2013/P/L.18](#).

الدورة العادية الثانية

٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٢٠/٢٠١٣

## الميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المقدمة استجابة لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٢٠/٢٠٠٩ المتعلق بتقديم ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع الفئات الداخلة في ميزانية اليونيسيف، مع زيادة التركيز على النتائج وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواءمة منهجية الميزانية وعرضها، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها، وذلك مع الميزانية المتكاملة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

٢ - يوافق على خطة الموارد المتكاملة بوصفها الإطار المالي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، استنادا إلى التوقعات المتعلقة بالموارد المتاحة، والاستخدام ورأس المال العامل اللازم لتوفير السيولة؛

٣ - يوافق أيضا على الزيادة في المستوى الأدنى للموارد العادية المخصصة لفرادى البرامج القطرية من ٧٥٠.٠٠٠ دولار إلى ٨٥٠.٠٠٠ دولار، ويطلب من

اليونيسيف أن تدرج معلومات عن التنفيذ في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤ المقدم إلى المجلس التنفيذي؛

٤ - يعتمد كذلك لغرض البرنامج العالمي والإقليمي ميزانية من الموارد العادية قدرها ١٨٠ مليون دولار، رهنا بتوافر الموارد، وحدا أقصى من الموارد الأخرى قدره ٥٢٨,٤ مليون دولار، رهنا باستلام الاشتراكات في الموارد الأخرى، وذلك للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٥ - يوافق على اعتماد للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قدره ٩٧٨,١ مليون دولار لتغطية تكاليف فعالية التنمية، والتنسيق الإنمائي للأمم المتحدة، وأنشطة الإدارة، وضمن أنشطة الأغراض الخاصة والاستثمارات الرأسمالية، ويلاحظ أن قيمة التمويل المتوقع للاعتماد تبلغ ١ ١٥٥,١ مليون دولار من الموارد العادية و ٨٢٣ مليون دولار من استرداد التكاليف من الموارد الأخرى؛

٦ - يلاحظ، بالإضافة إلى الاعتماد البالغ ١ ٩٧٨,١ مليون دولار، التمويل المتوقع للميزانية المؤسسية البالغ ١١٦,٤ مليون دولار من الموارد الأخرى لغرض فعالية التنمية والتنسيق الإنمائي للأمم المتحدة، رهنا باستلام الاشتراكات المتعلقة بالموارد الأخرى؛

٧ - يلاحظ أيضا في هذا الصدد زيادة المخصصات لمكتب التقييم، تمشيا مع سياسة التقييم الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقره ١٣/٢٠١٣؛

٨ - يلاحظ كذلك زيادة المخصصات لوظيفة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، على النحو المطلوب في المقرر ١٤/٢٠١٣، ويكرر طلبه إلى اليونسيف بأن تواصل إعلام المجلس التنفيذي بمدى الحاجة إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مهام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٩ - يلاحظ، ضمن أنشطة الأغراض الخاصة، الاستخدام المتوقع للموارد للأغراض التالية:

(أ) المبالغ اللازمة وفقا للنظام المالي لليونسيف لتمويل تكاليف إدارة الحسابات الخاصة لليونسيف بالنيابة عن الجهات الأخرى، بما في ذلك خدمات الشراء ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال؛ و

(ب) جمع التبرعات الخاصة، التي ستقدم بشأنها سنويا ميزانيات لينظر فيها المجلس التنفيذي ويوافق عليها في دورته العادية الأولى؛

١٠ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي القيام بما يلي:

- (أ) أن يوفر المعلومات المالية الفعلية في شكل الخطة المتكاملة للموارد، وأن يقيم الأداء في ضوء الميزانية المتكاملة في تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي؛
- (ب) أن يقدم سنويا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية خطة موارد متكاملة ومحدثة ليوافق عليها، بعد استعراض التوقعات المالية التي تستند إليها؛
- (ج) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، المعلومات المتعلقة بالتنفيذ الفعلي للمنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف مشفوعة بأي توصيات ذات صلة في دورته السنوية لعام ٢٠١٦، وفقا لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ١٥/٢٠١٣، وأن يدرج أيضا في استعراض منتصف المدة تقييما لسبل تعزيز الميزانية القائمة على النتائج وتقييم نظام تخصيص الموارد؛
- (د) أن يأخذ في الحسبان التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وإعداد استعراض منتصف المدة؛

١١ - **يكرر طلبه** إلى اليونيسيف بأن تضع خطة عمل محددة التكاليف بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تشمل تحليلا شاملا للمسائل الجنسانية بهدف المضي قدما في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنظمة لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

الدورة العادية الثانية  
٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

